حابي

الأحد 19 يناير 2020 | 24 جمادى الأول 1441 | العدد : 81 | 24 صفحة – 10 جنيهات | رئيس مجلس الإدارة: مجدي سرحان | الرئيس التنفيذي ورئيس التحرير: أحمد رضوان | اقتصادية تصدر كل أحد

إفريقيا الوجهة الأفضل للتوسع الخارجي في استطلاع حابي

100 من قادة مجتمع الأعمال يرسمون مستقبل الاقتصاد

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى من 7 مليارات دولار والذهب ثم الأسهم أفضل الاستثمارات

الدولار بين 15 و16 جنيهًا بدعم نمو الصادرات والسياحة.. والتيسير النقدي مستمر

في واحدا من أوسع وأهم الاستبيانات الاقتصادية التي تنظمها جريدة حابي، شارك مئة من قادة مجتمع الأعمال والاقتصاديين في الإجابة عن 25 سؤالًا شملت مختلف مجالات الاقتصاد ذات الأولوية.

وأبدى غالبية المشاركين في الاستطلاع الذي تم تخصيص هذا العدد بالكامل لتغطيته، تفاؤلًا كبيرًا تجاه مؤشرات الاقتصاد الكلي، في مقابل حذر واضح تجاه توقعات مؤشرات ربحية عدد من المجالات والصناعات المرتبطة بقطاع الإنشاءات الأكثر توسعًا وتأثيرًا في هذه الفترة.

بالنسبة لأهم النتائج التي خطفت أصوات المشاركين.. توقع 60% تحقيق الاقتصاد المصري معدل نمو أعلى من 5%، فيما رأى 53% أن معدلات التضخم ستكون أقل من 10%، ورجح 44% دوران نسبة العجز الكلي تحت مستوى 9%.

وأكد 42% من المشاركين أن معدلات البطالة ستتجه للتراجع، وأشار 56% إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يسير في اتجاه النمو.

وتوقع 64% أن يحافظ سعر الدولار على مستوياته الحالية بين 15 و 16 جنيها، ورجح 82% من المشاركين أن يستكمل البنك المركزي دورة التيسير النقدي بالمضي قدمًا في خفض أسعار الفائدة.

وحول أداء سوق التمويل.. توقع 47% زيادة سهولة وسرعة الحصول على التمويل المصرفي، وأكد 56% على زيادة سرعة وسهولة الحصول على التمويل غير المصرفي.

ورجح 45% من المشاركين أن يتحرك سعر البترول فوق مستوى 65 دولارًا للبرميل، وتوقع 51% أن يستقر أداء ميزان المدفوعات، وأكد 67% على اتجاه الصادرات غير البترولية نحو الصعود، و91% توقعوا استمرار نمو إيرادات السياحة.

أشار 50% من المشاركين إلى أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون أعلى من 7 مليارات دولار، وتوقع 47% نمو تحويلات العاملين بالخارج.

وبالنسبة للأوعية الاستثمارية.. دخل الذهب المنتعش في منافسة شرسة مع الأسهم لاقتناص لقب الأفضل، وحصل الأول على 33.8% من أصوات المشاركين، في حين اقتنصت الأسهم 31.7% من الأصوات.

ورجح 70% ارتفاع صفقات الدمج والاستحواذ، وأكد 68% أن مؤشرات البورصة المصرية تتجه للصعود، وتوقع 72% ارتفاع عدد الطروحات الجديدة بدعم من خطط الحكومة.

وعلى مستوى ربحية الشركات، خصص الاستبيان أسئلة مرتبطة بالقطاع العقاري والإنشاءات والمقاولات في ظل تزايد التركيز على هذا القطاع في السنوات الأخيرة.

وتوقع 42% من المشاركين تراجع أرباح الشركات العقارية، كما رجح 61% هبوط أرباح شركات الأسمنت، و42% صوتوا لصالح انخفاض أرباح شركات الحديد، في حين توقع 50% استقرار ربحية شركات المقاولات.

وطرحت جريدة حابي سؤالًا عن توقعات جودة خدمات الاتصالات، فأكد 42% من المشاركين أنها ستستقر عند مستوياتها الحالية، ومثلهم توقعوا اتجاهها للتحسن.

وكان آخر أسئلة الاستطلاع عن الوجهة الأفضل للتوسع الخارجي، واقتنصت إفريقيا نصيب الأسد من الأصوات بواقع 86%، وتقاسمت مناطق الخليج وآسيا وأوربا بقية الأصوات.

النمو فوق 5% والتضخم أقل من 10% والإنفاق الاستهلاكي يتجه للصعود

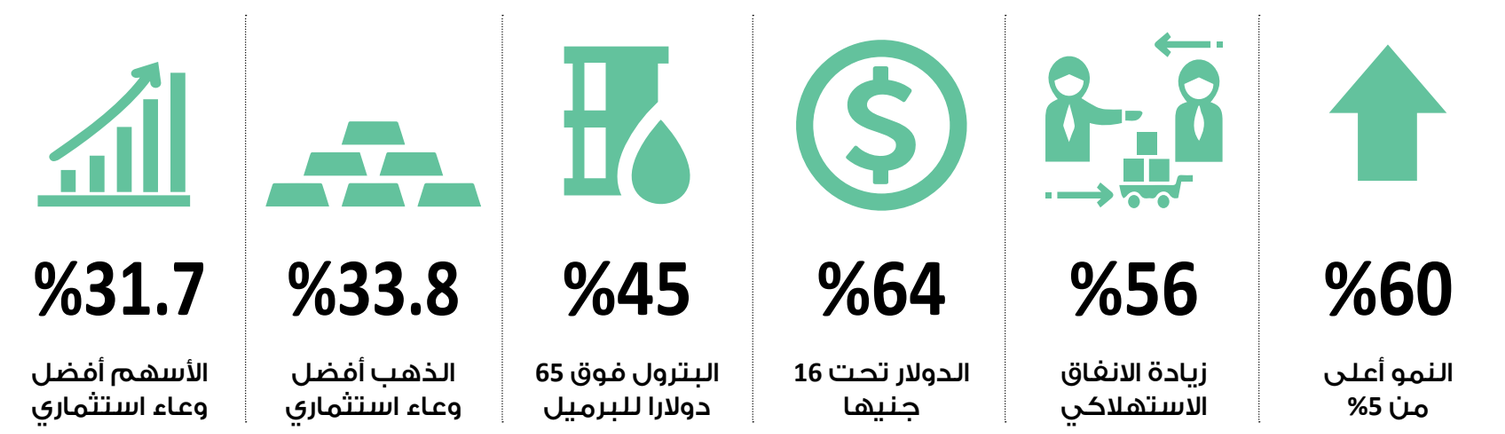

تحديات كبيرة أمام ربحية صناعات الحديد والأسمنت والشركات العقارية.. والمقاولات مستقرة

فريق حابي

ياسمين منير - رضوى إبراهيم - أمنية إبراهيم - بكر بهجت - شاهندة إبراهيم - رنا ممدوح - فاروق يوسف

المشاركون.....2.3

في استطلاع موسع

مجتمع الأعمال يستشـ

الشريحة المستهدفة تتنوع بين كبار المستثمرين ورؤساء شركات ومؤسسات مالية ومسؤولين رسميين سابقين وخبراء اقتصاد

بمناسبة بداية العام الجديد.. نظمت جريدة حابي استطلاعًا للرأي حول أداء الاقتصاد الكلي وعدد من القطاعات المؤثرة. شارك في الاستطلاع 100 من كبار المستثمرين ورؤساء الشركات والمؤسسات المالية الكبرى ومسؤولين رسميين سابقين وخبراء اقتصاد كلي ومحللين.

ضمت استمارة الاستطلاع 25 سؤالًا، بعضها مرتبط بصورة مباشرة بمؤشرات الاقتصاد الكلي وفي مقدمتها النمو والتضخم وعجز الموازنة والبطالة والإنفاق، في حين ركز جانب من الأسئلة على اتجاهات أداء ميزان المدفوعات، وعدد من بنوده أو المؤشرات المؤثرة به، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر، والسياحة، والصادرات، وتحويلات المصريين بالخارج، وسعر برميل البترول.

كما شمل الاستطلاع أسئلة مرتبطة بالجهاز المصرفي والنقد والخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، ومنها توقعات سعر الجنيه مقابل الدولار، واتجاهات أسعار الفائدة في العام الجديد، ومدى سهولة الحصول على التمويل المصرفي وغير المصرفي، واتجاهات مؤشرات البورصة، ومستقبل

نجيب ساويرس
رئيس مجلس إدارة شركة أوراسكوم القابضة للاستثمار

هشام عز العرب
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك التجاري الدولي ورئيس اتحاد بنوك مصر

سميح ساويرس
رئيس مجلس إدارة شركة أوراسكوم القابضة للتنمية

أحمد السويدي
رئيس شركة السويدي إلكتريك

محمد أبو العينين
رئيس مجلس إدارة مجموعة كليوباترا

شريف الجبلي
رئيس غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات ورئيس مجلس إدارة شركة أبو زعبل للأسمدة

محمد فرج عامر
رئيس لجنة الصناعة بالبرلمان ورئيس مجموعة فرج الله للصناعات الغذائية

أشرف القاضي
رئيس مجلس إدارة المصرف المتحد

ماجد فهمي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك التنمية الصناعية

محمد عباس فايد
الرئيس التنفيذي لبنك أبوظبي الأول

عمرو البهي
المدير الإقليمي لبنك المشرق في مصر

يحيى أبو الفتوح
نائب رئيس البنك الأهلي

عاكف المغربي
نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر

أحمد جلال
نائب رئيس البنك المصري لتنمية الصادرات

كريم عوض
الرئيس التنفيذي لبنك الاستثمار المجموعة المالية هيرميس

ماجد شوقي
رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لشركة بلتون المالية القابضة

وليد زكي
رئيس مجلس إدارة مجموعة بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية

حسين شبكشي
رئيس مجلس إدارة النعيم القابضة

محمد ماهر
الرئيس التنفيذي لشركة برايم القابضة للاستثمارات المالية ورئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية ECMA

شريف الخولي
شريك والرئيس الإقليمي لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط لشركة أكتيس البريطانية

كريم هلال
العضو المنتدب لقطاع التمويل المؤسسي وعلاقات المستثمرين بشركة كربون القابضة

يحيى زكي
رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس

أحمد سعد
الرئيس الأسبق لهيئة سوق المال

محسن عادل
الرئيس السابق لهيئة الاستثمار والمناطق الحرة

شريف سامي
الرئيس السابق للهيئة العامة للرقابة المالية

أحمد عبد الحافظ
الرئيس السابق لهيئة الأوقاف

مدحت نافع
رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة المعدنية

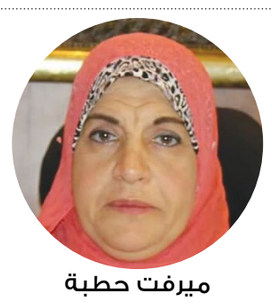

ميرفت حطبة
رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق

حسين صبور
رئيس شركة الأهلي صبور للتنمية العقارية

أيوب عدلي أيوب
رئيس مجلس إدرة شركة رمكو لإنشاء القرى السياحية

أحمد شلبي
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة تطوير مصر

طارق شكري
رئيس غرفة التطوير العقاري ورئيس مجموعة عربية القابضة

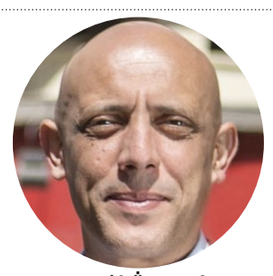

كريم شافعي
رئيس مجلس إدارة شركة الإسماعيلية للاستثمار العقاري

فتح الله فوزي
رئيس مجلس إدارة شركة مينا للاستشارات

علاء فكري
رئيس شركة بيتا إيجيبت للاستثمار العقاري

نيفين الطاهري
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة دلتا شيلد للاستثمار

حسن الخطيب
العضو المنتدب للاستثمار المباشر بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

عمرو أبو العزم
رئيس مجلس إدارة شركة تمويلي للتمويل متناهي الصغر

محمد مهران
العضو المنتدب لشركة أليانز للتأمينات العامة والممتلكات

باسم عزب
العضو المنتدب السابق لشركة بلتون

شوكت المراغي
العضو المنتدب لشركة برايم لتداول الأوراق المالية

أحمد أبو حسين
العضو المنتدب لشركة كايرو كابيتال للسمسرة في الأوراق المالية

حسين الشربيني
العضو المنتدب لشركة العربي الإفريقي القابضة للاستثمارات المالية

أحمد الرشيدي
رئيس مجلس إدارة شركة الرشيدي الميزان

محمد الدماطي
نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للصناعات الغذائية "دومتي"

إبراهيم العربي
رئيس اتحاد الغرف التجارية

أشرف الجزايرلي
رئيس شركة مشرق لتنمية الأعمال ورئيس غرفة الصناعات الغذائية

خالد أبو المكارم
رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة ورئيس شركة مكارم تكس

أحمد الوكيل
رئيس اتحادات الغرف التجارية الإفريقية ورئيس شركة سنابل

علي عيسى
رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين

ـــــــ

بعد عودته للصعود مؤخرًا

53 يتوقعون دوران معدل التضخم تحت مستوى 10%

37 يرجحون تضخمًا أقل من 8%.. و10 يتنبؤون بأقل من 7%

معدل التضخم المتوقع

التوقع	أقل من 10%	أقل من 8%	أقل من 5%	أخرى أو امتنع عن التصويت
النسبة	10%	8%	5%	
التصويت	53	37	8	2

أظهر المشاركون في استطلاع جريدة حابي السنوي، تفاؤلًا كبيرًا تجاه حركة معدلات التضخم في العام الجديد، في مؤشر على وجود يقين من أن ما تبقى من إجراءات إصلاحية لن يكون ذا تأثير بالغ على المستوى العام للأسعار، كما أن الارتفاع الذي شهدته قيمة الجنيه المصري في الشهور الأخيرة، من التأثير بالإيجاب في الحفاظ على معدلات التضخم عند مستويات مقبولة.

وأكد 53 من المشاركين المئة في استطلاع حابي، أنهم يتوقعون معدلات تضخم أقل من 10% في العام الجديد، في مقابل 37 أشاروا إلى إمكانية تحقيق معدل تضخم تحت مستوى 8%، وأكد 8 آخرين أن التضخم سيكون تحت 5%، فيما امتنع أحد المشاركين في الاستطلاع عن الإجابة على هذا السؤال، وقدم مشارك آخر إجابة من خارج الاحتمالات الواردة في الاستطلاع.

سجل معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن ارتفاعًا خلال شهر ديسمبر ليصل إلى 7.1% في ديسمبر من 3.6% بشهر نوفمبر وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المنوط لإصدار البيانات الأساسية لمعدلات التضخم لأسعار المستهلكين.

وهناك قراءة أخرى لمعدل التضخم الذي يصدره البنك المركزي المصري، والذي يستثني منه المكونات متقلبة الأسعار مثل الأغذية، وقد سجل أيضًا ارتفاعًا خلال شهر ديسمبر ليصل إلى 2.4% على أساس سنوي في ديسمبر من 2.1% في نوفمبر.

ويشكل التضخم عمودًا أساسيًا في مصير القرارات الاقتصادية المحركة للاستثمار، وعلى رأسهم معدلات الفائدة، فقد دعم انخفاض التضخم خلال 11 شهرًا بعام 2019 البنك المركزي المصري في استكمال دورة التيسير النقدي، والتي نتج عنها تراجع بمعدل 450 نقطة أساس بأسعار الفائدة.

ولعب التضخم دورًا أساسيًا في قرار البنك المركزي يوم 16 يناير الجاري بتثبيت أسعار الفائدة عند معدلاتها الحالية لأول مرة منذ أغسطس الماضي.

ارتفاع قيمة العملة المحلية يبشر باستقرار المستوى العام للأسعار على الأقل

المعدلات مازالت عند مستوياتها المستهدفة من البنك المركزي

وأرجعت لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي قرارها بتثبيت أسعار الفائدة إلى ارتفاع المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر ليسجل 7.1٪ في ديسمبر 2019 مقابل 3.6٪ في نوفمبر 2019، حيث سجل التضخم الشهري معدلًا سالبًا بلغ 0.2٪ في ديسمبر 2019، مقابل معدل سالب بلغ 3.4٪ في ديسمبر 2018، والذي جاء المعدل السنوي للتضخم العام متسقًا مع توقعات البنك المركزي المصري.

وفسرت ارتفاع التضخم بديسمبر الماضي بأنه انعكاس طبيعي للتأثير السلبي المرتفع الناتج عن فترة الأساس في أعقاب انتهاء أثر صدمات العرض المؤقتة لأسعار الخضروات الطازجة في العام الماضي.

وما زالت معدلات التضخم الحالية عند المستويات المستهدفة للبنك المركزي المصري، حيث إنه وضع معدلًا للتضخم عند تسعة في المئة (زائد أو ناقص ثلاث نقاط مئوية).

وفي سياق متصل تنوعت توقعات بنوك الاستثمار تجاة معدلات التضخم والمستويات المتوقع أن يسجلها خلال 2020، حيث توقعت إدارة البحوث بشركة بلتون المالية القابضة أن يصل متوسط معدل التضخم في مصر خلال العام المقبل إلى نحو 9.6% مدعومًا بقوة الجنيه.

وقالت شركة برايم القابضة للاستثمارات المالية، إنه من غير الوارد أن تتجاوز معدلات التضخم المستهدف للبنك المركزي والبالغة 9% تزيد أو تقل 3% حتى نهاية عام 2020.

كما توقع بنك الاستثمار فاروس القابضة في تقرير بحثي صادر عنه، بقاء التضخم في منطقة الخانة الأحادية، حتى ديسمبر 2020 على الأقل.

ختامًا، كلما جاءت معدلات التضخم وفقًا للمستويات المخطط لها من قبل البنك المركزي، انعكس إيجابيًا على القرارات الاقتصادية المرتبطة به وهو ما أكدته لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي المصري، في عدم التردد باستئناف التيسير النقدي بشرط الاستمرار في احتواء الضغوط التضخمية.

الحكومة تستهدف **7.2%**

بنسب متقاربة.. عجز الموازنة سيتحرك بين 7 و 9%

44 يرجحون عجزًا أقل من 9%.. و43 يتوقعون مستوى عجز تحت 8%

نسبة العجز الكلى المتوقعة فى الموازنة العامة للدولة

التوقع	أقل من 9%	أقل من 8%	أقل من 7%	أخرى أو امتنع عن التصويت
النسبة	9%	8%	7%	
التصويت	44	43	10	3

لم يبدِ المشاركون في استطلاع حابي تفاؤلًا كبيرًا تجاه تحقيق الخفض المستهدف في عجز الموازنة، وصوت 44 منهم لصالح تحقيق عجز أقل من 9%، في مقابل 43 توقعوا عجزًا أقل من 8%، و10 أصوات رجحت تحقيق عجز أقل من 7%، في حين رفض أحد المشاركين الإجابة وأكد اثنان آخران أن نسبة العجز ستكون خارج حدود احتمالات الاستطلاع.

كشف تقرير حديث لوزارة المالية عن ارتفاع عجز الموازنة الكلي إلى 2.1 ٪ في الربع الأول من السنة المالية 2019-2020، في مقابل 109% في الربع المقابل من السنة المالية 2018-2019

وتستهدف مصر عجزًا كليًا في الميزانية نسبته 7.2 ٪ في السنة المالية الحالية، انخفاضًا من 8.2 بالمئة في 2018-2019.

ويُعد خفض العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة أحد أهم الأهداف الرئيسة من برنامج الإصلاح الذي وضعته الحكومة واتفقت بموجبه في نوفمبر 2016 على حزمة قروض من صندوق النقد الدولي بقيمة إجمالية 12 مليار دولار تحصل عليها على شرائح مع المضي قدمًا في تنفيذ البرنامج.

ونجحت الحكومة خلال السنوات الأخيرة في تحقيق خفض كبير في العجز الكلي للموازنة، حيث اقترب العجز المحقق في 2017/2016 من 11 % (10.9%)، و12,3 % في 2016/2015.

وتُعد فوائد الديون هي العنصر الأكثر إرهاقًا للموازنة العامة وتستحوذ على نحو 45 % من إجمالي إيرادات الدولة، وتسعى الحكومة إلى خفض هذه النسبة بصورة كبيرة إلى 25 % في السنوات المقبلة.

وأعلن الدكتور محمد معيط وزير المالية الأسبوع الماضي أن النتائج المبدئية للفترة بين يوليو وديسمبر 2019 تشير إلى تحقيق فائض أولي قدره 30.5 مليار جنيه (0.5% من الناتج) مقارنة بفائض أولي قدره 20.8 مليار جنيه (0.4% من الناتج) خلال نفس الفترة من العام السابق، ومقابل عجز أولي قدره 14.1 مليار جنيه (0.3% من الناتج) خلال يوليو وديسمبر 2017.

10

متفائلين يبشرون بتراجع عجز الموازنة تحت 7%

ولفت خلال اجتماع اللجنة الوزارية الاقتصادية إلى أن وزارة المالية استطاعت تحقيق فائض أولي قدره 2% من الناتج المحلي في 2019/2018 مقارنة بعجز أولي بلغ 3.5% من الناتج في عام 2016/2015، مشيرًا إلى أن الفائض المتحقق يعتبر ثاني أعلى فائض أولي يتحقق بالدول الناشئة، كما يستهدف استمرار تحقيق فائض أولي قدره نحو 2% من الناتج خلال العام المالي الحالي.

كما أكد وزير المالية مطلع العام الجاري أن الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2020/ 2021، التي يجري إعدادها حاليًا بالتنسيق مع الجهات المعنية، سوف تُترجم توجيهات القيادة السياسية الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وإن هناك تكليفات رئاسية باستدامة تقليل عجز الموازنة، وخفض حجم الدين للناتج المحلي، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، على النحو الذي يُعظِّم الإيرادات العامة، ويُمَّكن الدولة من زيادة أوجه الإنفاق على التنمية البشرية.

وكشف معيط أنه من المستهدف خلال العام المالي 2020/ 2021 تحقيق معدل نمو 6,4%، وتقليص العجز الكلي إلى 6.2%، وخفض حجم الدين العام للناتج المحلي إلى 80%، من خلال استكمال إجراءات الضبط المالي؛ بما يُسهم في زيادة تنافسية الاقتصاد المصري.

وأكد أن هناك جهودًا كبيرة لضمان الاستدامة المالية، وتحقيق الاستقرار النقدي، والسيطرة على معدلات الارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات، والنقد الأجنبي، لتهيئة بيئة مستقرة ومُحفزة للتنافسية، قادرة على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية الناتجة عن تقلبات الاقتصاد القومي والعالمي.

وتمكنت مصر مؤخرًا من خفض دين أجهزة الموازنة العامة من 108% من الناتج المحلي في يونيو 2017 إلى 90% من الناتج المحلي في يونيو 2019، أي خفض المديونية بنحو 18% من الناتج على مدار عامين فقط، وذلك من خلال تحقيق فائض أولي قدره 2% من الناتج المحلي في عام 2019/2018 للمرة الأولى منذ سنوات.

وفي استطلاع الرأي الذي نشرته جريدة حابي في العدد الخاص الذي صدر مطلع سبتمبر الماضي تحت عنوان "قياس التفاؤل"، وشارك به 50 من قيادات مجتمع الأعمال والاقتصاد والاستثمار، جاءت توقعات عجز الموازنة متوافقة مع الهدف الحكومي البالغ 7.2%، حيث أكّد 56% من المشاركين في الاستطلاع أنهم يتوقعون عجزًا فوق 7% وأقل من 8%، مقابل 28% أكدوا أنه سيكون أعلى من 8%، و12% رجحوا أن يكون عجز لموازنة تحت مستوى 7%، في حين فضل مشاركان عدم الإجابة عن هذا السؤال.

لتحافظ على اتجاهها المستقر قبل أكثر من عامين

الغالبية ترجح اتجاه معدلات البطالة نحو الاستقرار أو الهبوط

42 يتوقعون تراجع البطالة.. ومثلهم يرجحون استقرارها.. 16 يصوتون لصالح ارتفاعها في العام الجديد

مالت آراء الغالبية العظمى من المشاركين في استطلاع حابي نحو استقرار معدلات البطالة في العام الجديد، حول مستوياتها الراهنة، أو اتجاهها للتراجع.

وقال 42 من المشاركين في استطلاع حابي (يمثلون 42% من الإجمالي)، أن معدلات البطالة ستتجه نحو مزيد من التراجع في العام الجديد، لتحافظ بذلك على اتجاهها النزولي الذي بدأته قبل أكثر من عامين، وأكدت نسبة مماثلة (42%)، أن معدلات البطالة لن تستكمل دورة الهبوط، وستتجه نحو الاستقرار، فيما رأى 16% من المشاركين أن معدل البطالة سيتجه نحو الصعود.

وانخفضت معدلات البطالة خلال الربع الثالث من 2019 إلى 7.8% مقابل 10% مقارنة بذات الربع من 2018، ليدخل بذلك تحت مظلة المؤشرات الاقتصادية التي حققت طفرة قوية في الأداء عقب عامين من برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وهناك عدد من العوامل التي ساهمت في انخفاض معدل البطالة بمعدل 2.2% من ضمنها ارتفاع حجم قوة العمل في مصر إلى نحو 28.406 مليون فرد خلال الربع الثالث من 2019.

وشملت أسباب التراجع استراتيجية وزارة القوى العاملة والتي رفعت شعار 2019 عامًا للتدريب المهني، وعكفت على الانطلاق بعدة محاور تعمل على إعداد شباب قادر على العمل والبناء من خلال حرف ومهن تحتاجها سوق العمل وتلقى تهمشيًا من أذهان الأجيال الجديدة.

فانطلقت خطة الوزارة كي تعمل كل يد للنهوض بالدولة المصرية، وكان تطوير وتحديث 38 مركزًا ثابتًا أولى خطاها نحو تحقيق استراتيجيتها بجانب 13 وحدة تدريب متنقلة تابعة لها بمديريات القوى العاملة على مستوى 27 محافظة، بعد أن تم إهمالها لسنوات كثيرة.

وعقب تجديد الثقة لمحمد سعفان وزير القوى العاملة بالتعديل الوزاري الأخير، أعلنت الوزارة عن وضع برنامج لعام 2020 يستهدف خفضًا جديدًا في معدلات البطالة بنسبة 1.5% لتصل إلى 6.3% من قوى العمل.

وتعتزم الدولة تحقيق خطتها للعام الجديد بعدة وسائل منها تنظيم ملتقيات التوظيف والصناعات الصغيرة وتوفير فرص عمل لمتحدي الإعاقة طبقًا لنوع الإعاقة.

وفي سياق متصل لا نستطيع أن نتغاضى عن دور البنك المركزي بقرارات التيسير النقدي الخاصة بلجنة السياسات النقدية والتي أسفرت عن تراجع في معدلات الفائدة بمعدل 450 نقطة أساس خلال 2019، في خفض معدلات البطالة.

فتراجع أسعار الفائدة ينعكس بالإيجاب على المستثمرين ودفعهم للاقتراض أكثر للقيام بالتوسعات المخطط لها، وأيضًا إطلاق العديد من المشروعات الاستثمارية والتي تحتاج إلى كوادر بشرية لإدارتها، مما يزيد من فرص العمل والتشغيل، وبالتالي المزيد من انخفاض البطالة.

وكان لتوفير مزيد من فرص العمل بشكل عام صداه في تحسين مستوى المعيشة وزيادة الإنفاق والطلب على السلع والخدمات، وبالتالي زيادة النمو والاستثمارات، وأيضًا زيادة رفاهية المواطن وخفض معدلات الفقر التي وصلت إلى 32.5% في عام 2017-2018.

وأعرب أعضاء وفد البنك الدولي في زيارتهم الأخيرة إلى مصر عن أهمية دور مصر المحوري في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، موكدة على نجاحها في تخطي التحديات المختلفة التي واجهت الدولة خلال السنوات الماضية.

وأشاد الوفد بتنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والذي أسفر عن تحقيق نتائج إيجابية على صعيد رفع معدلات النمو وخفض عجز الموازنة وكذلك خفض معدلات البطالة والحد من التضخم، فضلًا عن تنفيذ مشروعات قومية كبرى ساهمت في دفع جهود التنمية، وجعلت من مصر نموذجًا ناجحًا في تحقيق الأمن والاستقرار، بالإضافة إلى حزمة من إجراءات الحماية الاجتماعية غير المسبوقة.

الحكومة تستهدف خفض المعدل إلى 6.5%

رهان كبير على الصناعات الصغيرة ورواج خطط التيسير النقدي

حابي
ترخيص من شركة كونكورد-لندن
APO- 740386
مديرا التحرير: ياسمين منير، رضوى إبراهيم
المدير الفنى: محمد يوسف
مدير الإنتاج: محمد السيد
المدير الادارى: محمد عبدالحميد
الطباعة والاشتراكات والتوزيع: مؤسسة الأهرام 02-27703331/2
التسويق والاعلانات: حابى للدعاية والاعلان
التحرير والاعلانات: 6 شارع عبدالرازق محمد - وزارة الزراعة - الدقي
تليفون 02-37481174

مدينة نصر
للإسكان والتعمير
MADINET NASR
FOR HOUSING & DEVELOPMENT

Growing from Strength to Strength.

—

2019 has been a great year of achievements for MNHD, witnessing rapid construction works in both Taj City and Sarai to bring dream homes closer to reality, as well as delivering 1700 units in Tag Sultan. Our ever-evolving vision is strongly growing from strength to strength by signing new contracts worth 4.5 billion EGP with Hill International — all aimed at adding value to every aspect of our community's life

16750 | MNHD.COM

SARAI | TAJ CITY

في استطلاع حابي

60% يتوقعون تحقيق معدل نمو أعلى من 5%

26 يرجحون تجاوز النمو حاجز 6%.. و14 أعلى من 4%

بواقعية كبيرة.. رجح 60 من المشاركين المئة في استطلاع حابي أن يحقق الاقتصاد المحلي نموًا أعلى من 5% في العام الجديد، في مقابل 26 توقعوا تجاوز النمو حاجز 6%، و14 رشحوا معدل نمو أعلى من 4%.

ورغم أن الغالبية توقعت كسر حاجز النمو المحقق العام الماضي، إلا أن القراءة الواسعة لنتائج الاستطلاع يمكن تلخيصها في أن النمو المرتقب سيأتي من خارج القطاع العقاري، وأن القطاع الخدمي والاستثمار المباشر سيكون لهما دور كبير في نمو العام الجديد.

حقق الاقتصاد المحلي في العام المالي 2019/2018، معدل نمو بلغ 5.6% هو الأعلى منذ 2011/2010، وتستهدف الحكومة في مشروع موازنة العام المالي الجاري الوصول بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 6.5%، عبر حزمة من السياسات التي من شأنها تحفيز وتهيئة مناخ الأعمال جنبًا إلى جنب مع المضي قدمًا في خطط الاستثمار الحكومي وتحديدًا في قطاعات البنية التحتية، مع تحسين الإنفاق الموجه لدعم النشاط الاقتصادي على وجه العموم.

ووفقًا للتعديل الوزاري الأخير الذي شهدته حكومة الدكتور مصطفى مدبولي، من المرتقب أن يزيد رهان الحكومة على 4 ملفات رئيسية لتحقيق النمو المستهدف.

الملف الأول هو الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي، وظهر ذلك جليًا بإشراف رئيس الحكومة على ملف تحسين مناخ الأعمال سعيًا وراء حل التشابكات بين الجهات الحكومية المختلفة، بما يسهل ويسرع وتيرة الموافقات والتراخيص اللازمة لعمل المشروعات. وكان رئيس الوزراء قد عقد اجتماعًا موسعًا قبل أيام مع نخبة من المستثمرين، جمع خلاله أهم ملاحظاتهم ومشكلاتهم فيما يتعلق بقضية الاستثمار عمومًا، ودور الحكومة خصوصًا.

الملف الثاني هو الصادرات والتي لم تنمُ بالصورة المطلوبة خاصة بعد تحرير أسعار الصرف في نوفمبر 2016، وهو القرار الذي توقع بعده غالبية الاقتصاديين والمحللين أن تنتعش الصادرات بصورة غير مسبوقة على خلفية التراجع الملموس في تكلفة الصادرات المصرية بعد خفض قيمة العملة المحلية، وارتفاع تنافسيتها مقارنة بالكثير من صادرات دول المنطقة. ومن المرتقب أن تعمل الحكومة في الفترة المقبلة على إجراءات من شأنها تشييط الصادرات، وفي مقدمتها خفض أسعار الطاقة للمصانع واستكمال برنامج رد أعباء التصدير وسداد المستحقات المتأخرة.

الملف الثالث هو رفع القدرة الشرائية للمستهلكين، عبر التعديلات التي تمت على الحد الأدنى للأجور وزيادة شبكة الحماية والخدمات الاجتماعية، وكذلك العمل على خفض معدلات البطالة، إلى جانب النمو الذي شهدته قيمة العملة المحلية والذي ساهم في خفض ولو طفيف في المستوى العام للأسعار، إلى جانب بعد الإجراءات المالية والنقدية والمصرفية الأخرى، ومن بينها رواج خدمات التمويل المصرفي وغير المصرفي خاصة فيما يتعلق بالقروض الشخصية والاستهلاكية.

أما الملف الرابع والأخير فهو المشروعات ذات الطابع القومي، ومن بينها مشروع التأمين الصحي الشامل، وخطط الشمول المالي وضبط المدفوعات، وتحسين أداء الجهاز الحكومي، وتعميق التصنيع المحلي.

في المقابل.. يواجه الاقتصاد المصري الكثير من التحديات في تحقيق النمو المستهدف، بعضها داخلية وأخرى خارجية.

وتظل نظرة القطاع الخاص للدور الحكومي في الاقتصاد واحدة من أكبر التحديات المحلية التي تسعى الحكومة لتجاوزها عبر التأكيد على عدم منافستها للقطاع الخاص وفتح آفاق وفرص جديدة لتنشيط دوره في مختلف القطاعات، يضاف إلى هذا التحدي ارتفاع تكلفة التمويل، وحالة الإرهاق التي أصابت القطاع الخاص في السنوات التي هبطت فيها معدلات النمو تحت مستوى 4%، إلى جانب المشاكل المرتبطة ببطء الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة العمل والتشغيل.

ويأتي الوضع الخارجي المضطرب ليزيد من هذه التحديات، فبالنسبة للوضع الاقتصادي، تشهد أسعار النفط والمعادن الرئيسية تقلبات واسعة، كما تحتدم المنافسة بين دول المنطقة على جذب الاستثمار الأجنبي الآخذ في التباطؤ، إلى جانب تراجع الشهية الاستثمارية تجاه عدد من القطاعات التي كان عليها رهان كبير في توليد فرص النمو ومنها المجالات المرتبطة بالقطاع العقاري، وكذلك تنافسية المقاصد السياحية، ويبقى الحل الوحيد لمواجهة مثل هذه التحديات هو العمل على زيادة التنوع الاقتصادي بالصورة التي تخلق توازنا في مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في النمو، دون أن يتركز الرهان على عدد محدود من القطاعات.

هدوء التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين لم تتقبله الأسواق بالقدر الكافي من الطمأنينة، وبالتالي، سيظل هذا التوتر أحد العوامل المؤثرة في حركة التجارة العالمية، كما أن تكلفة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي وتأثير ذلك على منطقة الشرق الأوسط والدول لم يتضح بعد.

وبجانب هذه المعارك التي اشتعلت قبل أكثر من عام ولم تضع أوزارها حتى الآن وتسببت في زيادة القيود التجارية، هناك معركة أخرى بدأت شرق البحر المتوسط على تصدير الغاز إلى أوربا.

وبجانب هذه التوترات الاقتصادية، هناك معارك سياسية أخرى، بعضها لها تأثيرات غير مباشرة، كتلك المشتعلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، والتي هزت أسواق العالم قبل أقل من شهر عقب مقتل قيادي عسكري إيراني كبير، ورد إيران بقصف قواعد عسكرية أمريكية في العراق. وبعضها الآخر له تأثير مباشر وفي مقدمتها المطامع التركية في ليبيا وفي غاز شرق المتوسط.

وسط هذه الأجواء الصعبة.. يتوقع صندوق النقد الدولي أن تقل فرص نمو اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب ارتفاع المخاطر شديدة التأثير على الطلب العالمي وأسعار الطاقة، خاصة في ظل ضعف ماليات الكثير من دول المنطقة واحتياجها المستمر للاستدانة المحلية والخارجية.

ويرى صندوق النقد الدولي في تقرير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» الصادر في أكتوبر الماضي، أنه من المتوقع أن يتقيد النمو بالمنطقة على خلفية تباطؤ الإنتاجية الناجم عن تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويؤكد الصندوق أن دعم حكومات المنطقة لعنصر الطلب عبر اتباع سياسات مالية توسعية، سيكون له تأثير سلبي على الماليات العامة للدول، في مقابل تأثير محدود على معدلات النمو.

لكن الصندوق أيضًا، يؤكد أن تعزيز الإنفاق على مشروعات البنية التحتية، وتحسين أوضاع الائتمان، سيعزز تعافي النمو في المدى القريب، رغم هشاشة هذا النمو وحساسية تأثره بالتقلبات الخارجية وتحديدًا أسعار النفط.

وبالنسبة للوضع المصري، يرى الصندوق أن الاقتصاد سيراهن على عنصرين بالغي التأثير في تماسك معدلات النمو، الأول هو إنتاج الغاز والتوسع في تصديره، والعنصر الثاني هو انتعاش السياحة التي تستعد لضرب أرقامها القياسية التاريخية على مستوى الإيرادات وعدد السائحين.

ويشير الصندوق إلى أنه رغم الإصلاحات الهيكلية الضرورية التي قامت بها مصر ما زال أداء الاستثمار الأجنبي المباشر دون المستوى لأسباب تتعلق أيضًا ببيئة الأعمال.

ويرى صندوق النقد الدولي أن مصر استفادت من برنامج الإصلاح الاقتصادي والإجراءات الحاسمة التي اتخذتها في سبيل تحقيق الاستقرار، وكان لها أثر واضح على تسريع وتيرة النمو الذي أصبح من أعلى المعدلات في المنطقة.

ويقول الصندوق، إن مصر تركز بشكل متزايد على تجاوز المعوقات الهيكلية القائمة منذ فترة طويلة والتي تحول دون النمو في قطاعات أخرى. وتتمثل أولى الخطوات المهمة في إصلاحات تخصيص الأراضي الصناعية، والمنافسة، والمشتريات العامة، وتحسين الحوكمة، لكن التحول إلى اقتصاد سوقي يتسم بالشفافية يقتضي توسيع الإصلاحات وتعميقها لتوفير بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص.

معدل النمو المتوقع في العام الجديد

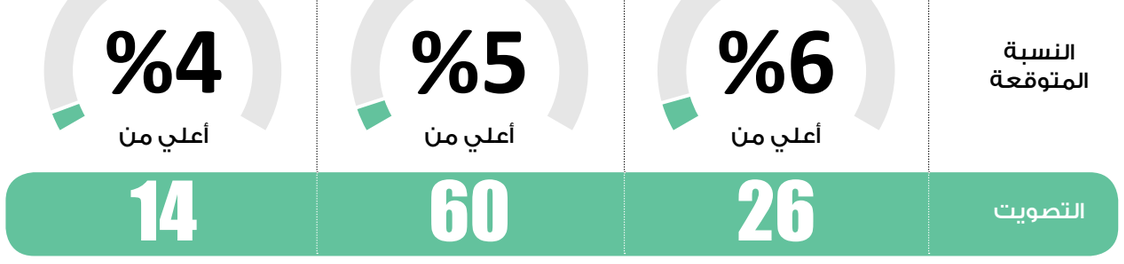

الحكومة تراهن على 4 ملفات رئيسية لتحقيق المستهدف

هل ينتعش؟

56 من المشاركين في الاستطلاع: الإنفاق الاستهلاكي يتجه للصعود

30 يرجحون استقرار مستويات الإنفاق.. و14 يتخوفون من تراجعه

توقع 56 صوتًا من المشاركين في استطلاع حابي الذي ضم مئة من قيادات مجتمع الأعمال، زيادة الإنفاق الاستهلاكي في العام الجديد، في مقابل 30 رجحوا استقراره، و 14 أكدوا اتجاهه نحو التراجع.

لعب الإنفاق الاستهلاكي الخاص دورًا مؤثرًا في نمو الاقتصاد المحلي لسنوات طويلة، حتى بدأ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والذي دفع تجاه تحول في محركات النمو الاقتصادي من الاستهلاك للاستثمار، بالتزامن مع تراجع حجم الإنفاق الاستهلاكي الذي تأثر بضعف القوى الشرائية على خلفية قرار تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، وما تبعه من إجراءات إصلاحية، دفعت معدلات التضخم لمستويات غير مسبوقة.

وتسعى العديد من المؤسسات المالية خلال الفترة الأخيرة لاقتحام مجال التمويل الاستهلاكي لتوفير السيولة اللازمة لشرائح المجتمع باختلاف فئاتها، بهدف دفع عجلة الإنفاق مرة أخرى ومواكبة المطلب المتزايد على هذه النوعية من التمويلات والتسهيلات المالية.

وينظر البرلمان حاليًا مسودة قانون ينظم مجال التمويل الاستهلاكي والبيع بالتقسيط لمواكبة السوق المتنامية والتي يتجاوز حجمها التقديري نحو ٧ مليارات جنيه حاليًا.

وقال البنك الدولي في تقرير صدر مطلع شهر أكتوبر الماضي، أنه بافتراض استمرار إصلاحات الاقتصاد الكلي في مصر والتحسن التدريجي في بيئة الأعمال، من المتوقع أن يصل النمو الاقتصادي في مصر إلى 6% بحلول السنة المالية 2021، مدعومًا بانتعاش في الاستهلاك الخاص والاستثمارات والصادرات لا سيما في قطاعي السياحة والغاز.

وأشار البنك الدولي إلى أنه في حال انعكس النمو الكلي على هيئة نمو في نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص (بنسبة 0.7% على الأقل) الموزّع على جميع شرائح الدخل، يمكن تخفيض معدلات الفقر -عند خط الفقر الدولي البالغ 3.20 دولار- من 15.80% إلى 15.67%.

وكانت نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2018/2017، كشفت عن ارتفاع متوسط الدخل السنوي للأسرة المصرية إلى 58.9 ألف جنيه، مقارنة بـ44.2 ألف جنيه في بحث عام 2015، كما ارتفع المتوسط السنوي للإنفاق من 36.7 ألف جنيه إلى 51.4 ألف جنيه خلال الفترة التي شهدت معدلات تاريخية لزيادة الأسعار، ووصل فيها معدل التضخم إلى نحو 30%..

والجدير بالذكر أن بحوث الدخل والإنفاق تجري بشكل دوري كل عامين بداية من عام 2009.

وأظهرت دراسة تحليلية أعدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية لقياس التغير في الاستهلاك السنوي والمستوى المعيشي ما بين عامي 2015 و2018/2017 بالأسعار الثابتة لاستبعاد أثر التضخم، أنه بينما ارتفع متوسط استهلاك الأسرة بالأسعار الجارية بنسبة 43.6%، انخفض بالأسعار الثابتة بنسبة 9.7%، وهو ما يعنى انخفاض الاستهلاك الفعلي وأن الزيادة في المؤشر بالأسعار الجارية لا تدل على الحقيقة لأنها تتبع من زيادة الأسعار فقط.

وهو نفس الحال بالنسبة لمتوسط استهلاك الفرد الذي ارتفع بنسبة 46.6% بالأسعار الجارية في حين انخفض بنسبة 7.8% بالأسعار الثابتة، ما يعني انخفاض الاستهلاك الفعلي للفرد ولكن بنسبة أقل من انخفاض استهلاك الأسرة.

وكشفت نتائج بحث الدخل والإنفاق لعام 2017 / 2018 ، أن الطعام والغذاء يستحوذان على الحصة الأكبر من الدخل السنوي للاسرة بواقع 37% من إجمالي الدخل بما يعادل 19.051 ألف جنيه، يليه مباشرة الإنفاق على المسكن ومستلزماته، والذي يستحوذ على 18.6% من إجمالي الإنفاق بقيمة 9537 جنيه.

كما أظهرت البيانات الإحصائية أن الرعاية الصحية تعد ثالث أعلى بند إنفاق لدى الأسرة المصرية، حيث يستحوذ هذا البند على نحو 10% من حجم النفقات السنوية للمصريين بقيمة 5095 جنيه.

فيما جاء الإنفاق على أوجه الثقافة والترفيه في آخر الاهتمامات لدى المصريين في نفقاتهم كأقل متوسط إنفاق سنوي للأسرة المصرية، إذ لم يستحوذ هذا البند إلا على 2.1% فقط من متوسط النفقات السنوية للمصريين بحجم إنفاق يبلغ 1079 جنيه.

وارتفعت نسبة الواقعين تحت خط الفقر من 27.8% من إجمالي السكان في عام 2015، الذي أجرى فيه بحث الدخل والإنفاق السابق، إلى 32.5% في البحث الأخير الذي جمعت بياناته خلال عامي 2017/2018، في حين كانت النسبة 16.7% في مطلع الألفية الثانية بحسب البيانات التي يقدمها جهاز الإحصاء.

يقسم بحث الدخل والإنفاق المجتمع إلى عشر شرائح تتدرج في مستويات إنفاقها، تضم كل منها 10% من السكان، وتحدَّد بناء على قيمة الاستهلاك السنوي للفرد داخل الأسرة.

ووفقًا للإحصاءات الأخيرة، يبلغ متوسط إنفاق الفرد في الشريحة الدنيا -أقل 10% إنفاقًا- نحو 4755.9 سنويًا، بما يعادل نحو 396.3 جنيه شهريًا، ويختلف وضع من يعيشون في الريف بمتوسط إنفاق عن سكان الحضر.

أما الفرد المنتمي لشريحة الأعلى 10% إنفاقًا فبلغ متوسط إنفاقه الكلي نحو 32 ألف جنيه سنويًا أي ما يقرب من 2669 جنيه شهريًا، فيما بلغ على مستوى الأسرة في الشريحة الأعلى دخلًا 79.8 ألف جنيه بما يوازي نحو 6650 جنيه شهريًا.

ووصل متوسط دخل الأسرة المنتمية لهذه الشريحة، من مختلف مصادر الدخل، إلى 100.3 ألف جنيه سنويًا بما يعادل 8358 جنيه شهريًا، إلا أن أوضاع سكان الريف تختلف عن المدن في الشريحة الأعلى دخلًا، كما في باقي الشرائح، لكن الفجوة بينهما تتسع أكثر في الشرائح العليا، حيث يزيد إنفاق الفرد في الحضر في الشريحة الأعلى إنفاقًا إلى 41 ألفًا و362 جنيها (3446 شهريًا) بينما يصل في الريف إلى نحو 25 ألف جنيه، بما يوازي (2089 جنيه شهريًا).

أما الشريحة التالية مباشرة، ثاني أعلى شريحة على هرم الإنفاق فينخفض متوسط إنفاق الفرد فيها إلى ما يقرب من نصف الشريحة الأعلى، ويصل إلى 17.5 ألف جنيه سنويًا أي نحو 1458 جنيه شهريًا.

وتوضح نتائج البحث أن 90% من الأفراد المصريين يعيشون بأقل مما أقرت الدولة أنه الحد الأدنى للدخل الذي يوفر حياة كريمة للموظف، والبالغ 2000 جنيه شهريًا، حيث يبلغ متوسط إنفاق الفرد في العشير التاسع (ثاني أعلى فئة إنفاقًا) نحو 1458 جنيه شهريًا.

تطور الانفاق الاستهلاكي

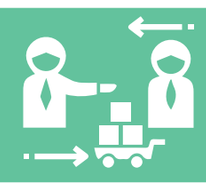

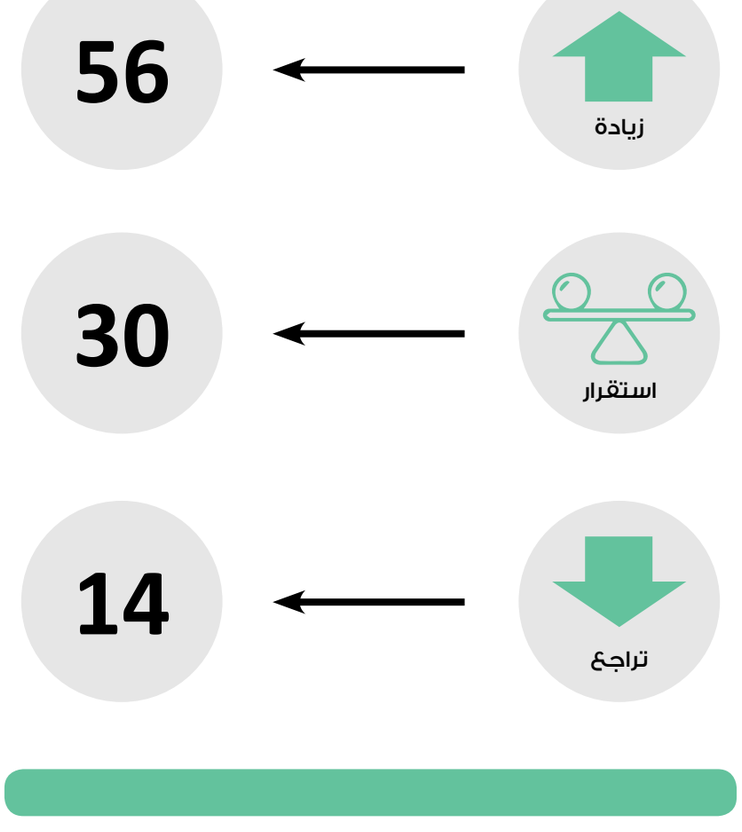

برنامج الاصلاح دفع قيادة دفة النمو من الاستهلاك إلى الاستثمار في البنية التحتية

سهولة التمويل غير المصرفي.. رافعة جديدة لإنعاش الطلب

باستثمارات بلغت 135 مليون دولار

اورنج مصر تقتنص إنشاء مركز بيانات ومنصات الحوسبة السحابية للعاصمة الإدارية

ياسر شاكر: نمتلك الإمكانات البشرية والمادية لإدارة الشبكات والبنية التحتية في العاصمة الجديدة

أحمد زكي عابدين: الخبرة العالمية في تقديم خدمات الاتصالات المتكاملة الدافع لاختيار اورنج

اللواء مهندس / محمد عبد اللطيف مدير عام شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية والأستاذ/ هشام مهران نائب الرئيس التنفيذي لشركة اورنج مصر لقطاع التسويق والمبيعات لكبرى عملاء الشركات اثناء توقيع الاتفاقية

وقع اختيار شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، على شركة اورنج مصر، لانشاء وتشغيل وإدارة مركز بيانات ومنصات الحوسبة السحابية الخاصة بالخدمات الذكية في العاصمة الإدارية الجديدة.

وقام اللواء مهندس محمد عبد اللطيف مدير عام شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، وهشام مهران نائب الرئيس التنفيذي لشركة اورنج لقطاع التسويق والمبيعات لكبرى عملاء الشركات، بتوقيع اتفاقية انشاء وادارة مركز البيانات الخاص بالعاصمة الإدارية، بحضور اللواء أحمد زكي عابدين رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة العاصمة الإدارية، والمهندس ياسر شاكر الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة اورنج مصر، والسفير الفرنسي ستيفان روماتيه، والملحق الاقتصادي الفرنسي جيروم باكونين.

وبموجب الاتفاق تتولى شركة اورنج ، توفير البنية الأساسية لإنشاء وإدارة مركز البيانات للمدن الذكية، الذي سيمكن العاصمة الإدارية من استغلال التكنولوجيا الذكية لتقديم مجموعة من الخدمات منها على سبيل المثال وليس الحصر تقديم حلول إنترنت الأشياء IOT، ومنصات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، و TRIPLE PLAY التي توفر خدمات الإنترنت والتليفون والتليفزيون فائقة الجودة والسرعة وإدارة المرافق.

وأكد المهندس ياسر شاكر، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة اورنج مصر، سعادته بالتعاون مع شركة العاصمة الإدارية في هذا المشروع الضخم، الذي يعتبر علامة مضيئة في دولة مصر الحديثة.

وقال شاكر، إن اورنج تمتلك الخبرات البشرية والعلمية القادرة على إدارة هذا المشروع على أعلى مستوى احترافي، من خلال خبراتها السابقة لمشاريع مماثلة في العديد من المدن حول العالم.

فيما أكد اللواء محمد عبد اللطيف، مدير عام شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، أن الاتفاق يأتي في إطار سعي شركته إلي الأخذ والاعتماد على أدوات التكنولوجيا الحديثة اللازمة لجعل العاصمة الإدارية مدينة ذكية مستدامة، ونموذج يحتذى به كأول مدينة ذكية في جمهورية مصر العربية، تعمل من خلال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، لتكون باكورة 14 مدينة جديدة تقوم الدولة المصرية بإنشائها.

من جانبه أكد اللواء أحمد زكي عابدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة العاصمة الإدارية، أن اختيار شركة اورنج لتنفيذ وتشغيل مركز البيانات، جاء لما تتمتع به من خبرات ومهارات عالمية سابقة في تقديم خدمات الاتصالات المتكاملة، ولتقوم بتقديم أحدث النظم التكنولوجية بأفضل المعايير والمواصفات العالمية، لدعم خطة الدولة لتحقيق تنمية مستدامة حقيقة.

كما أشاد بجهود العاملين بشركة العاصمة الإدارية للوصول إلى نموذج عالمي لمدينة ذكية مستدامة توفر الخدمات الذكية لقاطنيها.

ويعد مركز بيانات العاصمة الادارية الجديدة، الذي سيحقق مفهوم العاصمة الذكية، من أكبر الركائز التكنولوجية الأساسية والأضخم في مصر والقارة الإفريقية، وتم اختيار اورنج لتنفيذ إنشاء وتشغيل مركز البيانات بالشراكة مع شركة العاصمة الادارية وفقا لأحدث المستويات والمعايير العالمية، لما تتمتع به الشركة من خبرات ومهارات دولية في تقديم الخدمات التكنولوجية المبتكرة على المستويين المحلي والعالمي، وذلك بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

ويعتبر إنشاء مركز البيانات أحد المحاور والركائز الأساسية في البنية التحتية التكنولوجية للعاصمة الإدارية الجديدة، كونه المسؤول عن حفظ المعلومات الحيوية، الأمر الذي يتطلب إنشاؤه بأقصى درجات الاحتراف للحفاظ على أمن وخصوصية المعلومات والبيانات لسكان العاصمة الإدارية والقطاع الخاص.

هل يستكمل الرحلة؟

الجنيه الصاعد يتجه للاستقرار بين 15 إلى 16 جنيهًا العام الجاري

64% يتوقعون سعرًا للدولار تحت 16 جنيهًا.. 34% يرجحون عودته للصعود فوق 16 جنيهًا

مستفيدًا من رحلة صعوده التي بدأت منذ قرابة العام، ومع تحسن توقعات أداء الصادرات وزخم السياحة.. رجح غالبية المشاركين في استطلاع حابي أن تدور أسعار صرف الدولار أسفل منطقة 16 جنيها في العام الجديد.

وقال 64% من المشاركين، إن الدولار سيحافظ على هبوطه تحت منطقة الـ 16 جنيهًا التي كسرها قبل أيام، فيما أكد 34% أن الدولار سيعاود الصعود فوق هذا المستوى، وفي المقابل، رأى صوتان فقط أن الدولار سيتجه للصعود أعلى من 17 جنيها.

وأظهر سعر صرف الجنيه قوة ملحوظة أمام الدولار مع مطلع العام الماضي، ليتخذ اتجاهًا صاعدًا منذ قرابة عام، وتحديدًا منذ يوم السابع والعشرين من يناير 2019، حين هبط الدولار بشكل مفاجئ ليخسر نحو 21 قرشًا خلال تعاملات يوم واحد، وكانت تلك بداية رحلة هبوط الأخضر أمام الجنيه.

وفقد متوسط سعر الدولار في رحلة تراجعه أمام العملة المحلية نحو 2.08 جنيه ما يوازي نحو 11.5% من قيمته، حيث هبط من مستوى 17.8650 جنيه للشراء، و17.9544 جنيه للبيع، بتاريخ 23 يناير 2018، قبيل بدء موجة الهبوط والتراجع، ليصل إلى 15.7794 جنيه للشراء و15.8794 جنيه للبيع في ختام تعاملات الخميس الماضي، وهو أقل مستوى مسجل في نحو 34 شهرًا.

ولم يسجل الدولار مستوى أقل من ذلك، منذ ختام شهر فبراير 2017، حين بلغ 15.7679 جنيه سعر الشراء، ونحو 15.8706 جنيه سعر البيع، حيث اتخذ منذ ذلك الوقت اتجاهًا صاعدًا وصل إلى ذورته خلال النصف الأول من عام 2017، ليكسر الدولار حاجز 18 جنيها، ثم انخفض بعد ذلك قليلًا ليتراوح بين مستويات 17.50 إلى 17.90 حتى 23 يناير 2019.

وشهد الدولار تراجعًا مفاجئًا في تعاملات الخميس قبل الماضي، بعد استقرار وتذبذب محدود حول مستوى 16 جنيهًا دام لفترة، لينخفض بنحو 7 قروش دفعة واحدة في ختام الأسبوع قبل الماضي، بدعم من دخول تدفقات أجنبية كبيرة للبنوك عبر صناديق دولية وعالمية رغم من الأحداث السياسية بالمنطقة، بحسب تصريحات سابقة مصدر مسؤول بالبنك المركزي لجريدة حابي.

كما قال مصدر مسؤول بالبنك المركزي، يوم الإثنين الماضي، إن إجمالي تدفقات النقد الأجنبي للبنوك سجل نحو 1.7 مليار دولار، منذ يوم الأربعاء الماضي وحتى الإثنين، أي خلال 4 أيام فقط، مفسرًا تراجع سعر الدولار بأنه نتيجة زيادة ملحوظة في موارد البنوك من النقد الأجنبي وخاصة من استثمارات الصناديق الأجنبية في الأسواق المالية المصرية.

وواصل الدولار تراجعه بإيقاع منتظم، منذ يوم الخميس قبل الماضي الذي فقد فيه نحو 7 قروش، وفي تعاملات الأسبوع الماضي، تراجع المتوسط المرجح لسعر العملة الأمريكية المعلن من قبل البنك المركزي، بواقع 4 قروش يوم الأحد، و3 قروش يوم الإثنين، و3 قروش يوم الثلاثاء، وقرشين يوم الأربعاء، ونحو 3 قروش يوم الخميس، ليصل إجمالي ما فقد الدولار في الموجة الأخيرة وعلى مدار 6 أيام عمل فقط 22 قرشًا.

وجاء تراجع الدولار أمام الجنيه في عام من الهبوط، مدعومًا بعودة تدفقات مستثمري المحافظ المالية والصناديق الأجنبية إلى سوق الدين المحلية، والتي شهدت تطورًا ملموسًا على مدار عام 2019، بعد أن كانت قد شهدت تراجعًا كبيرًا خلال عام 2018 وقت احتدام أزمة الأسواق الناشئة وانسحاب جزء من رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج.

وبحسب البيانات الرسمية المعلنة من قبل البنك المركزي، ارتفعت استثمارات الأجانب في أذون الخزانة إلى ما يعادل 15.467 مليار دولار بنهاية شهر نوفمبر الماضي، مقابل نحو 15.004 مليار دولار بنهاية أكتوبر.

وكانت استثمارات الأجانب في أذون الخزانة والتي يطلق عليها عادة الأموال الساخنة نظرًا لسرعة وسهولة دخولها وخروجها من وإلى الأسواق، قد شهدت ارتفاعًا مطردًا في أعقاب بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتعويم الجنيه في نوفمبر 2016، لتصل إلى ذروتها في مارس 2018 مسجلة نحو 21.5 مليار دولار، وذلك قبل أن تبدأ بالتراجع على خلفية احتدام أزمة الأسواق الناشئة.

واتخذت محفظة استثمارات الأجانب في أذون الخزانة اتجاهًا هابطًا بوتيرة منتظمة حتى شهر ديسمبر 2018، حين تراجعت إلى ما يعادل 10.7 مليار دولار، ليأتي يناير 2019 وتحدث انفراجة ملموسة في أزمة الأسواق الناشئة التي بدأت في التعافي.

وذكرت وكالة بلومبرج في تقرير لها مؤخرًا، أن الجنيه المصري أحد أفضل العملات أداءً في العالم خلال عام 2019، كسر حاجزًا سعريًا رئيسيًا بعد دخول تدفقات تجاوزت 1.5 مليار دولار خلال الأسبوع الماضي، وقالت إن عمليات التيسير النقدي لا تؤثر سلبًا بشكل كبير في معدل تدفقات المستثمرين في السندات الحكومية، لافتة إلى توقع قطاع البحوث ببنك سوسيتيه جنرال ارتفاع الجنيه بنسبة 3.7% ليسجل نحو 15.35 جنيهًا مقابل الدولار وذلك بحلول نهاية العام الجاري.

السعر المتوقع للدولار أمام الجنيه

	تحت	أعلي من	أعلي من
التوقع	16 جنيها	16 جنيها	17 جنيها
التصويت	64	34	2

بأغلبية كبيرة

مجتمع الأعمال يتوقع استكمال دورة التيسير النقدي

82% من المشاركين يرجحون اتجاه أسعار الفائدة للتراجع في العام الجاري

اتجاه أسعار الفائدة

التوقع	التصويت
ارتفاع	2
استقرار	16
تراجع	82

ما زال مجتمع الأعمال متمسكًا بإجراءات التيسير النقدي التي توقفت بصورة مؤقتة الأسبوع الماضي، بإقرار لجنة السياسة النقدية تثبيت أسعار الفائدة.

ومن بين 100 مشارك في استطلاع جريدة حابي، أكد 82، أن أسعار الفائدة ستتجه للتراجع في العام الجديد، بأغلبية ساحقة من بين جميع المشاركين.

في المقابل، توقع 16 أن تتجه أسعار الفائدة نحو الاستقرار حول معدلاتها الحالية على مدار العام، ورأى صوتان فقط أن الفائدة ستتجه للزيادة.

وفي خطوة كانت متوقعة إلى حد كبير، قرر البنك المركزي المصري، تهدئة وتيرة التيسير النقدي التي تسارع إيقاعها خلال النصف الثاني من عام 2019، حيث قررت لجنة السياسة النقدية الخميس الماضي، الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند 12.25% و13.25% على التوالي، كما أبقت على سعر الائتمان والخصم عند 12.75%، وذلك لأول مرة منذ شهر أغسطس الماضي.

وتوقع أغلب محللي الاقتصاد الكلي ببنوك الاستثمار، ومنها بلتون وفاروس وشعاع، إبقاء البنك المركزي على أسعار الفائدة في أول اجتماعات العام 2020، لعدة أسباب منها التحقق من استمرار السيطرة على مسار التضخم واختبار شهية المستثمرين الأجانب تجاه سوق الدين في مصر، وقياس أثر سلسلة انخفاضات الفائدة التي تم إقرارها آخر 3 اجتماعات للجنة السياسة النقدية العام الماضي.

ومع ذلك، أكدت أغلب تقارير بنوك الاستثمار، أنه من المرجح أن يستأنف البنك المركزي سياسته للتيسير النقدي خلال الربع الأول أو الثاني من العام الجاري، حيث لا تزال هناك مساحة واسعة لمزيد من الخفض.

وكانت نوايا البنك المركزي خلال عام 2019 واضحة، تجاه انتهاج سياسة نقدية توسعية تستهدف في المقام الأول تحفيز النمو وتحريك وتنشيط السوق، بعد أن لعب احتواء وانحسار الضغوط التضخمية وتراجع معدلات التضخم لمستويات غير مسبوقة خلال النصف الثاني من العام دورًا أساسيًا، في إفساح المجال أمام صانع السياسة النقدية لخفض أسعار الفائدة على الجنيه بقيمة إجمالية بلغت 3.5 نقطة مئوية في آخر 3 اجتماعات في 2019، سبقها خفض آخر بمقدار نقطة مئوية واحدة في فبراير من ذات العام.

فمن المعروف أن وجود أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة يؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي، وخاصةً لوحدات القطاع الخاص، حيث تحد من قدرته على الاقتراض لتنفيذ توسعات رأسمالية أو تدشين مشروعات جديدة نظرًا لارتفاع تكلفة التمويل، وهو الأمر الذي ألقى بظلاله أيضًا على سوق صفقات ترتيب القروض المشتركة خلال عامي 2017 و2018، فيما بدأ يشهد حراكًا نسبيًا في أواخر عام 2019، بعد تراجع أسعار فائدة الكوريدور لمستوى 13.25% للإقراض مقارنة بنحو 17.75% في مطلع ذات العام.

تنعكس أيضًا مستويات أسعار الفائدة على عجز الموازنة العامة، حيث يؤدي انخفاض أسعار العائد إلى تقليص مدفوعات وزارة المالية عن الفوائد، وفي تصريحات صحفية سابقة لنائب وزير المالية أحمد كجوك، تعليقًا على قرار البنك المركزي بخفض الفائدة بمعدل 1.5 نقطة مئوية في اجتماع لجنة السياسة النقدية في أغسطس، قال كجوك، إن كل انخفاض بمقدار 100 نقطة أساس يوفر لموازنة الدولة من ثمانية إلى عشرة مليارات جنيه سنويًا.

وتستهدف مصر تحقيق عجز في موازنة العام المالي الجاري 2020/2019 قدره 7.2%، انخفاضًا من 8.2% في 2019/2018.

فيما ركزت لجنة السياسة النقدية، في بيانها الأخير عن أسباب تثبيت الفائدة، مساء الخميس الماضي، على 4 دوافع جعلتها ترى أن أسعار العائد الحالية مناسبة في الوقت الحالي وتتسق مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ 9% ± 3% خلال الربع الرابع لعام 2020، واستقرار الأسعار على المدى المتوسط.

تمثل الدافع الأول في أن المعدل السنوي للتضخم العام الذي سجل 7.1% في ديسمبر مقابل 3.6% في نوفمبر، جاء متسقًا مع توقعات البنك المركزي، وإنه انعكاس طبيعي للتأثير السلبي المرتفع الناتج عن فترة الأساس في أعقاب انتهاء أثر صدمات العرض المؤقتة لأسعار الخضروات الطازجة في العام الماضي.

أما الدافع الثاني فهو استقرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليسجل 5.6% خلال الربع الثالث من عام 2019، بعدما سجل 5.6% خلال العام المالي الماضي، والثالث ارتفاع مساهمة الطلب المحلي الخاص ليقود نمو النشاط الاقتصادي منذ بداية 2019 متخطيًا مساهمة صافي الصادرات.

لافتة إلى أن ارتفاع مساهمة الطلب المحلي الخاص جاء نتيجة التسارع في نمو الاستثمارات الخاصة، التي سجلت أعلى معدل لها خلال العام المالي 2019/2018 منذ العام المالي 2006/2005، فضلًا عن التعافي التدريجي في الاستهلاك الخاص، مشيرة إلى استمرار تعافي أعداد المشتغلين للربع الثالث على التوالي رغم ارتفاع معدل البطالة إلى 7.8% خلال الربع الثالث من عام 2019، مقارنةً بمعدل بلغ 7.5% خلال الربع الثاني.

وجاء الدافع الرابع متمثلًا في استقرار معدل نمو الاقتصاد العالمي، وتيسير الأوضاع المالية العالمية، وانخفاض المخاطر المرتبطة بالسياسات التجارية العالمية، إلا أنها أشارت إلى أن الأسعار العالمية للبترول ما زالت عرضة للتقلبات بسبب عوامل محتملة من جانب العرض والتي تتضمن المخاطر الإقليمية.

أفكار لتشجيع الاستثمار في مصر

محسن عادل

نائب رئيس الجمعية المصرية لدراسات التمويل والاستثمار

إذا وضع عنوان لعام 2019 فيجب أن يكون عامًا لتشجيع الاستثمار في مصر، وقد أدلى الجميع بآراء ومقترحات قوية خلال الفترة الماضية لمعالجة المشكلات أو حل للتأخير في العديد من الموضوعات إلا أن الأمر أصبح يستلزم البدء في وضع برنامج متكامل لمراجعة التكاليف التي تتعرض لها الشركات بدءًا من مرحلة التأسيس وحتى مرحلة التشغيل بصورة تعكس عنصر المنافسة على مستوى قطاعات الاستثمار بأنواعها إلى جانب زيادة الدور الذي تلعبه السياسات الحكومية في عملية تشجيع الاستثمار ويجب أن تشمل عملية المراجعة هنا ثلاث مراحل:-

الأولى: تتعلق بتكاليف التأسيس والتراخيص بأنواعها سواء المصروفات الإدارية أو تلك المرتبطة بتكلفة الحصول على الأرض والمرافق وغيرها من التكاليف عند بدء النشاط.

الثانية: ترتبط بعنصر فترة التشغيل ويتضمن هنا عوامل مثل تكلفة الطاقة والضرائب والتأمينات الاجتماعية والرسوم الإدارية التنظيمية وتكلفة النقل والمواد الخام ونقص سلاسل الأعمال بالإضافة إلى الرسوم الجمركية والأعباء الإدارية وتكاليف تأخير الإجراءات الحكومية بما يضم تحقيق وفر في التكاليف التي يتحملها المستثمر دون تحقيق غبن في تحصيل مستحقات الدولة.

الثالثة: هو مقارنة متوسطات التكاليف بالمتوسطات السائدة في المنطقة بالمقارنة مع المتوسطات الخاصة بالعوائد أيضًا محليًا ومع الدول المنافسة لإبراز عنصر التنافسية الحقيقي للاستثمار في مصر. علمًا بأن هذه التكاليف يجب أن تتضمن أيضًا مراجعة شاملة لتكاليف التمويل سواء المصرفي أو غير المصرفي على عملية الاستثمار.

من ناحية أخرى تعاني منظومة إدارة الاستثمار الحالية من تعدد الجهات التي تقوم بهذا الدور مثل مكاتب الاستثمار التابعة للمحافظات والإدارة المحلية للعديد من المناطق الاستثمارية التابعة للمحافظات أو لجهات مثيلة بالإضافة إلى المناطق الصناعية التي تعاني أغلبها من ذات المشكلة وهو ما يتطلب خطوة عاجلة بضم جميع الجهات الاستثمارية إلى تبعية الهيئة العامة للاستثمار حتى يتسنى توحيد الإجراءات والآليات المطلوبة لإدارة المنظومة بالإضافة إلى تكوين وحدات من خلال الهيئة أسوة بالمتبع في أغلب دول العالم للترويج الاستثماري تتبع هيئة الاستثمار إشرافيًا للترويج لأنشطة الوزارات أو الهيئات أو الجهات.

ويستدعي ذلك أيضًا تفعيل مقترح قديم لم يفعل بإنشاء وظيفة جديدة بالسفارات المصرية بالخارج تختص بالترويج للفرص الاستثمارية مع إنشاء مكاتب استثمارية تتبع الهيئة العامة للاستثمار ليس فقط محليًا ولكن في أبرز نقاط الجذب الاستثماري عالميًا.

يجب الأخذ في الاعتبار أن المشروعات الجديدة غالبًا تنفذ على فترات تتراوح ما بين سنة إلى أربع سنوات أو على فترات أطول من ذلك، لذا فالاستثمارات الحالية قابلة للزيادة بقيم أعلى خلال السنوات التالية خاصة في ضوء تحسن مناخ الاستثمار في ضوء الجهود التي تبذل ونتيجة لذلك فيجب تبني منهج متكامل بدءًا من استكمال إصلاح البيئة التشريعية بحيث تصبح أقل تعقيداً وإعطاء أولوية لتنمية المناطق الواعدة ومن منطلق ذلك فقد أصبح من الهام إعادة تفعيل دور المجلس الأعلى للاستثمار لكي يتولى مراجعة الإجراءات والقوانين المتعلقة بالاستثمار في الأنشطة والمجالات كافة، الأمر الذي يعطي ثقة لجميع المستثمرين المصريين والأجانب بأن المرحلة المقبلة ستشهد نقلة نوعية فى منظومة الاستثمار، وهو ما سينعكس إيجابًا على معدلات الاستثمار داخل السوق المصرية، كما أن القرارات التي ستصدر عن المجلس ستلتزم بها الوزارات الموجودة خاصة من ناحية الاستراتيجية الاستثمارية ومتابعة التغيرات فيها وعرض المشكلات غير التنفيذية وسبل معالجتها مما سيساهم في تسريع الجهود المبذولة لعودة مصر كدولة رائدة وجاذبة للاستثمار وسيكون ضمانًا لسرعة حل مشاكل المستثمرين وإنهاء الخلافات بين الأجهزة الحكومية والمستثمرين، خاصة من قاموا برفع دعاوى قضائية أو لجؤوا للتحكيم الدولي.

PHC

PIONEERSHOLDINGco.

www.pioneersholding.com

ROOYA رؤية GROUP

القاهرة للإسكان والتعمير ش.م.م تأسست ١٩٠٦

Giza General - Contracting and Real Estate Investment

United Housing

E.C.R.C شركة الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري

Electro Cable Egypt Established in 1954

ArabDairy

UNIPACK UNIVERSAL

الجيزة باور للصناعة

AMWAL®

PIONEERSBAHRAIN®

PIONEERSUAE®

PHC Investment Banking

PIONEERSCAPITAL®

ROAYA ONLINE®

PRIZMASECURITIES®

PIONEERSFUNDS®

PIONEERSSECURITIES®

أكثر من نصف المشاركين يتوقعون سهولة الحصول على التمويل غير المصرفي

28% يرون استقرارًا في سير العمليات التمويلية

16% يرجحون صعوبة الحصول على ذلك النوع من التمويلات

توقع أكثر من نصف المشاركين في استطلاع حابي، سرعة وسهولة الحصول على التمويل غير المصرفي خلال العام الجاري، وذلك بنسبة 56%، بينما رأى 28% من الأصوات المشاركة استقرارًا في سير العمليات التمويلية غير المصرفية، في حين توقع 16% صعوبة في الحصول على هذا النوع من التمويل.

تعددت أدوات التمويل غير المصرفية ما بين سوق المال والتخصيم والتأجير التمويلي والتمويل العقاري والتمويل متناهي الصغر والتمويل الاستهلاكي والتوريق والتأمين، وفي إطار اتساع رقعة مساعدتها للاقتصاد المصري تبنت هيئة الرقابة المالية استراتيجية لتطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية 2018/ 2022، حيث استهدفت تحسين معدلات الشمول المالي، وزيادة أعداد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر لتصل إلى 4 ملايين مستفيد، وكذلك زيادة حجم التمويل متناهي الصغر إلى 15 مليار جنيه، من خلال زيادة عدد مؤسسات التمويل متناهي الصغر إلى 1000 مؤسسة، وذلك من أجل تحسين تنافسية الاقتصاد القومي وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية.

كما تستهدف الاستراتيجية رفع مساهمة سوق المال إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 50% بحلول عام 2022، والوصول برأس المال السوقي للبورصة إلى 3 تريليونات جنيه مقابل أقل من تريليون جنيه حاليًا، إلى جانب رفع قيمة محفظة التمويل العقاري إلى 20 مليار جنيه بحلول 2022، فضلًا عن زيادة محفظة التأجير التمويلي إلى 50 مليار جنيه بحلول 2022، ورفع قيمة محفظة التخصيم إلى 20 مليار جنيه.

وشهدت السوق المصرية إطلاق واستحواذ عدد من الشركات المتخصصة في الاستثمارات المالية لأذرع تمويل غير مصرفية الفترات الماضية في ظل النمو الشديد الذي تشهده تلك الأنشطة، فيما تعتزم شركات أخرى تدشين مجموعة كبيرة من الأنشطة غير المصرفية الفترات القادمة.

وتحظى الخدمات المالية غير المصرفية باهتمام لافت من مختلف المؤسسات المالية خلال الفترة الأخيرة، وعلى الرغم من ارتفاع عدد المستثمرين بقطاعات التمويل غير المصرفي إلا أن السوق تتسع لأضعاف هذا العدد.

ووفقًا لتقارير الهيئة العامة للرقابة المالية، ارتفعت أرصدة نشاط التمويل متناهي الصغر لتسجل 15.3 مليار جنيه بنهاية أكتوبر 2019، مقابل 10.7 مليار جنيه بنهاية أكتوبر 2018، ليستحوذ النشاط التجاري على نسبة 60.5% من أرصدة نشاط التمويل متناهي الصغر، والنشاط الخدمي على حصة قدرها 16.7%، والنشاط الزراعي على حصة قدرها 15.1%، والنشاط الإنتاجي على حصة قدرها 7.7% بنهاية شهر أكتوبر 2019.

واستحوذت الشركات على حصة سوقية قدرها 50.8%، ثم الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة "أ" على حصة قدرها 41.2%، والجمعيات المؤسسات الأهلية من الفئة "ج" على نسبة 4.5%، والجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة "ب" على نسبة 3.5%.

وبلغ عدد المستفيدين من النشاط نحو 3.048 مليون عميل يستحوذ النشاط التجاري منهم على 63.9%، ثم الزراعي على 14.6%، ثم الخدمي على 14%، ثم الإنتاجي على نسبة 7.4%.

وبحسب الهيئة العامة للرقابة المالية، ضخت شركات التمويل العقاري قروض بقيمة 2.1 مليار جنيه، خلال أول 10 أشهر من 2019، مقابل 1.6 مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من عام 2018 بمعدل زيادة بلغ 27.9 %.

وبلغت عقود التأجير التمويلي بالسوق المصرية خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر 2019 نحو 45.3 مليار جنيه، مقابل 29.2 مليار جنيه في الفترة المماثلة من 2018، كما كشف أحدث تقرير للهيئة العامة للرقابة المالية عن أن إجمالي عدد العقود ارتفع من 1.6 ألف عقد بنهاية أكتوبر 2018، مقابل 2.4 ألف عقد بنهاية أكتوبر 2019.

وتصدر قطاع العقارات والأراضي قيمة العقود بنسبة 64.07%، ثم خطوط الإنتاج 11.43%، ثم قطاع سيارات النقل بنسبة 10%، ثم السيارات الملاكي بنسبة 2.9% خلال شهر أكتوبر فقط.

التمويل المصرفي يتجه للمزيد من التيسيرات

56% يتوقعون تزايد سرعة وسهولة الحصول على التمويل من البنوك

28% يرجحون استقرار الإجراءات.. و16%: ستكون أصعب

رجح 47% من المشاركين في استطلاع حابي السنوي، أن ترتفع سرعة وسهولة الحصول على التمويل المصرفي في العام الجديد، في مقابل 28 توقعوا استقرار الإجراءات، و16% قالوا إنها ستكون أصعب.

وتعتبر أسعار الفائدة واحدة من أهم العوامل المؤثرة على سهولة وسرعة تدفق التمويل المصرفي، للشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة التمويلات الموجهة لتدشين مشروعات جديدة أو لتنفيذ توسعات رأسمالية وزيادة خطوط الإنتاج.

فمن ناحية تعول البنوك على انتهاج البنك المركزي المصري سياسة نقدية توسعية، وقيامه بخفض أسعار الفائدة خلال العام الماضي من مستوى 16.75% للإيداع و17.75% للإقراض إلى 12.25% و13.25% بالترتيب، في تحريك المياه الراكدة وتنشيط حركة الطلب على القروض والتمويلات الضخمة، حيث أدى ارتفاع الفائدة مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح وتحرير سعر صرف الجنيه إلى تحجيم قدرة الشركات على تنفيذ توسعات رأسمالية في مشروعاتها وتأجيل خططها التوسعية لحين تحسن الأوضاع والمؤشرات الاقتصادية خاصة مع ارتفاع أعباء تكلفة التمويل.

وتأتي حزم التمويل التي أعلنت عنها الحكومة والبنك المركزي مطلع شهر ديسمبر الماضي، ذات العائد المدعوم، والتي تضم 3 مبادرات، الأولى تستهدف ضخ 100 مليار جنيه لصالح قطاع الصناعة، والثانية بقيمة 50 مليار جنيه لصالح عملاء التمويل العقاري للإسكان متوسط الدخل وتوفر تمويلًا بسعر عائد 10% متناقص، أما الثالثة فتستهدف إغلاق ملف مديونيات الشركات والأشخاص الاعتبارية المتعثرة التي تقل مديونيتها عن 10 ملايين جنيه، عن طريق إسقاط الفوائد المهمشة المتراكمة نظير سداد 50% من أصل الدين قبل ديسمبر المقبل، ومن المتوقع أن تكون لاعبًا رئيسيًّا في ضمان سهولة الحصول على التمويل المصرفي خلال السنوات المقبلة، حيث تستهدف شريحة واسعة من الشركات والأفراد.

وتراهن البنوك على نجاح مبادرة الصناعة على غرار نجاح مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفر المبادرة الجديدة تمويلًا بسعر عائد متناقص 10%، للقطاع الخاص فقط، للشركات التي تتراوح مبيعاتها السنوية بين 50 مليون وحتى مليار جنيه، سواء منفصلة قائمة بذاتها أو تابعة لمجموعة شركات، وتمنح لتمويل رأس المال العامل وشراء خطوط الإنتاج والآلات والمعدات.

أعلن أيضًا البنك المركزي، أواخر العام الماضي، عن رصد 50 مليار جنيه لمبادرة إحلال وتجديد الفنادق السياحية بسعر عائد متناقص 10%، في خطوة لضمان استمرار تقديم الدعم للقطاع السياحي الذي أظهر تعافيًا واضحًا العام الماضي وتيسير الحصول على قروض من البنوك لتغطية الاحتياجات التمويلية، وتهدف المبادرة لمنح التمويل بغرض إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي، بحد أقصى 15 عامًا للقرض، وفقًا للدراسات الائتمانية للبنك والتدفقات النقدية للعملاء، ويسمح بتمويل حتى 75% من تكلفة التجديد والإحلال على أن يتحمل العميل النسبة المتبقية.

ومن المرتقب أن تنعكس مبادرات التمويل الجديدة ذات العائد المنخفض، إلى جانب اتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية تقلصت على إثرها أسعار الفائدة الأساسية على الجنيه إلى مستوى 12.25% للإيداع و13.25% للإقراض، وما زال متوقعًا أن تشهد مزيدًا من الخفض خلال الفترة المقبلة، على معدل سهولة وسرعة تدفق التمويل المصرفي إلى كل من الشركات والأفراد.

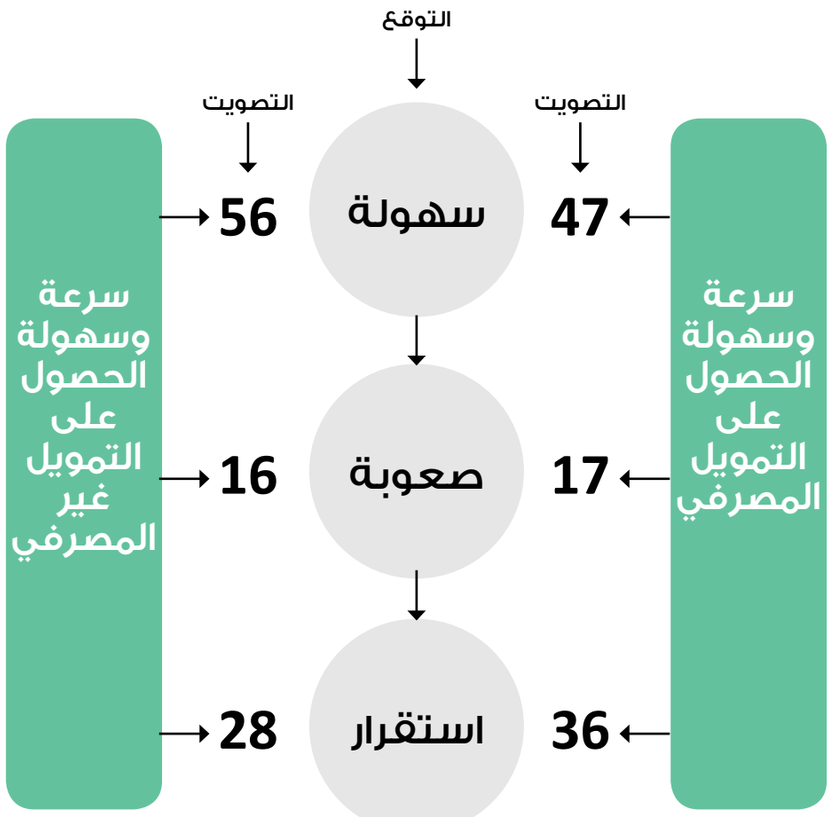

فيكم واثقون
التجاري وفا بنك
Attijariwafa bank

التجاري وفا بنك إيجيبت ش.م.م. خاضع لقانون الإستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤وتعديلاته، سجل تجاري رقم ١٧٢٣٨٣ الإستثمار.المقر الرئيسي:
ستار كابيتال برج A١ - مشروع سيتي ستارز - ٢ شارع علي راشد - مدينة نصر - القاهرة - مصر. ص.ب. ٢٢٢٢ الحرية - هليوبوليس. تطبق الشروط والأحكام.
attijariwafabank.com.eg

بعد هدوء حدة التوترات

45% من التوقعات تشير إلى ارتفاع سعر برميل البترول فوق 65 دولارًا

37% يرجحون وصوله إلى 60 دولارًا.. و14% فوق 70

توقع معظم المشاركين في استطلاع حابي، ارتفاع سعر برميل البترول، ويرى 45% منهم تجاوز سعره 65 دولارًا للبرميل، بينما توقع 37% بأنه سيتخطى حاجز 60 دولارًا للبرميل ولكنه لا يتجاوز حاجز 65 دولارًا، في حين يرى 14% من المشاركين ارتفاع سعر البترول ليتخطى سعر البرميل الواحد 70 دولارًا، فيما انقسمت آراء 4% من المشاركين نحو تقييم أسعار أخرى أو امتناعهم عن التصويت حول هذه النقطة.

تخطط مصر للتنقيب عن النفط في حقول منطقة غرب المتوسط، لأول مرة في اتفاق مباشر مع شركات عالمية، بالتعاون مع شركات عالمية مثل توتال الفرنسية، وبي بي البريطانية، وشيفرون، وإكسون موبيل، وفق ما صرح به وزير البترول خلال الأسبوع الماضي.

يأتي هذا التحرك في ظل تخصيص موازنة العام المالي الجاري، رقمًا ثابتًا لسعر برميل البترول عند 68 دولارًا، ومع حالة الهدوء النسبي التي تشهدها الساحة العالمية لا سيما بعد الاتفاق التجاري الأولي بين الولايات المتحدة والصين من ناحية، وانحسار التوترات الأمريكية الإيرانية، من ناحية ثانية، هو ما جعل البعض يرجح أن سعر النفط من المقرر أن يشهد انخفاضات متتالية خلال عام 2020، وبالتالي على الحكومة أن تقلل سعر ومخصصات دعم البترول في موازناتها القادمة، مع حرصها على استخدام آليات وعقود التحوط –المعمول بها حاليًا والتي تراجعها الحكومة كل ثلاثة أشهر– الذي يعد وسيلة لضمان تحقيق مستهدفات عجز الموازنة، في حالة حدوث أي ارتفاعات مفاجئة لا سيما في سعر البترول.

وقالت وزارة المالية في البيان المالي التهميدي، لمشروع موازنة العام المالي الجاري، إن كل دولار زيادة في سعر برميل البترول، عن السعر المقدر له في الموازنة الجديدة، يضيف تكلفة إضافية على الحكومة بقيمة 2.3 مليار جنيه.

وشهد العام الماضي توترات جيوسياسية عديدة أدت إلى ارتفاعات في أسعار النفط، جعلها تصل إلى أعلى مستوى لها وهو 71.75 دولارًا للبرميل، ويرى بعض المحللين أن الاقتصاد المصري لن يتأثر بحدوث أي ارتفاعات طفيفة في البترول طالما كانت في حدود 70 دولارًا للبرميل.

على الصعيد الداخلي، فقد أقر مجلس الوزراء في يوليو الماضي تطبيق آلية التسعير التلقائي على المواد البترولية، مع مراجعة السعر كل 3 أشهر، وهو ما يعني ربط سعر الوقود في السوق المحلي بسعر البترول العالمي وسعر الدولار، بما يسمح بتحرير سعره وعدم تقديم أي دعم مستقبلًا.

وقررت اللجنة خلال الشهر الجاري، تثبيت أسعار البنزين عند 6.5 جنيه للتر لبنزين 80، وعند 7.75 جنيه للتر لبنزين 92، وعند 8.75 جنيه للتر لبنزين 95، وتثبيت سعر السولار عند 6.75 جنيه للتر، وطن المازوت لغير استخدامات الكهرباء والمخابز عند 4250 جنيه للطن.

على صعيد متصل تتوقع منظمة الدول المصدرة للنفط – أوبك، ارتفاع معدلات الطلب على المعدن الأسود، وربما تفاجأ الأسواق هذا العام باتخاذها اتجاهًا صعوديًا على غير المتوقع، وذلك نتيجة هدوء التوترات التجارية على مستوى العالم.

وتوقعت أوبك بأن يصل لطلب العالمي على الخام عام 2020 ليصبح 1.22 مليون برميل يوميًا، ولكنها رجحت هذا الارتفاع إلى تحسن اقتصادي.

وفيما يتعلق بالطلب على خام أوبك عن العام الحالي، فيتوقع أن يبلغ 29.5 مليون برميل يوميًا تقريبًا وهو أقل بنحو 1.2 مليون برميل يوميًا عن مستويات عام 2019، وذلك بعد تعديله بالخفض بنحو 10 آلاف برميل يوميًا، وتم تعديل الطلب على خام أوبك في عام 2019 بالخفض بنحو 10 آلاف برميل يوميًا ليقف عند نحو 30.6 مليون برميل يوميًا.

أما على صعيد تقديرات نمو المعروض النفطي من خارج أوبك، فتم تعديله بالرفع خلال عام 2020 بنحو 18 ألف برميل يوميًا ليصبح من المتوقع أن يبلغ 2.35 مليون برميل يوميًا.

ووفقًا لأوبك، فإن تعديل تقديرات 2020 يرجع إلى مراجعة الإمدادات بالرفع من النرويج والمكسيك وغانا في مقابل مراجعة بالخفض من الولايات المتحدة وروسيا والدول الأوربية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كما رفعت المنظمة تقديراتها للمعروض من الخام من خارجها في عام 2019 بنحو 4 آلاف برميل يوميًا إلى 1.86 مليون برميل يوميًا.

وبعد هذا التعديل، فإنه يتوقع أن يبلغ المعروض النفطي من خارج أوبك في المتوسط خلال عامي 2019 و2020 على الترتيب 64.34 مليون برميل يوميًا و66.68 مليون برميل يوميًا على التوالي.

وبحسب التقرير الشهري لأوبك، فإن إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط تراجع بنحو 161 ألف برميل يوميًا خلال شهر ديسمبر الماضي ليسجل 29.44 مليون برميل يوميًا.

السعر المتوقع لبرميل البترول

	أخرى أو امتنع عن التصويت	فوق 60 دولارا	فوق 65 دولارا	فوق 70 دولارا
التوقع				
التصويت	4	37	45	14

4% أعطى تقييمات أخرى ومنهم من امتنع

بعد تعثر جامح استمر لبضع سنوات

تفاؤل كبير بنمو إيرادات قطاع السياحة

91% توقعوا نمو القطاع.. و7% رجحوا استمرار القطاع على وتيرة العام الماضي

سيطرت حالة من التفاؤل لدى المشاركين في استطلاع حابي، تجاه نمو إيرادات السياحة خلال العام الجاري، وصوت 91 من المشاركين لصالح نمو القطاع، مقابل 7 أصوات توقعوا استقراره، وأنه لم يشهد أي تغيرات عدة، في حين أبدى اثنان من المشاركين عدم تفاؤلهم بنمو إيرادات القطاع، وتوقعوا تراجع إيراداته.

بدأ قطاع السياحة يسترد عافيته من جديد، بعد تعثر جامح استمر لبضع سنوات، وكان العام الماضي، بداية لانطلاقة جديدة بالقطاع والذي استطاع أن يحقق نموًّا ملحوظًا، ظهر جليًّا في العديد من مؤشراته، حيث زادت إيراداته بنسبة 28.6%، لتصل إلى 12.6 مليار دولار عام 2019/2018، مقارنة بـ 9.8 مليار دولار عام 2018/2017، وساهم بنسبة 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وتقدمت مصر 9 مراكز في مؤشر تنافسية السفر والسياحة الذي أصدره منتدى الاقتصاد العالمي للتنافسية في السفر والسياحة لعام 2019، كما حققت رابع أعلى نمو في معدلات الأداء على مستوى العالم بذات المؤشر، واحتلت مصر المركز الـ60 عالميًا بدلًا من المركز الـ65 في استراتيجية التسويق والترويج السياحي، وكذا حصولها على ثاني أعلى معدل تحسن لمؤشر الأمن والسلامة في العالم، حيث تقدمت 18 مركزًا في التصنيف لهذا العام، ووضع التقرير مصر في المرتبة الأولى في القارة الإفريقية للترويج لمقصد سياحي، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2013.

وتستهدف الحكومة النهوض بقطاع السياحة بصفة عامة، لا سيما وأنه مساهم رئيسي في تراجع قيمة الدولار أمام الجنيه المصري، ومن ثم فإن التوجه خلال العام المالي القادم، هو رفع تنافسية القطاع، وارتفاع إيراداته نحو 11% عن السنة المالية السابقة، وذلك من خلال مجموعة من المحاور منها زيادة الاستثمارات واستكمال بعض المشروعات، وتطوير المنشآت الفندقية والسياحية، برفع مستوى الخدمات وتحسين أداء العاملين بالقطاع، والمشاركة في المحافل الدولية بهدف الترويج للعديد من الأنماط السياحية المختلفة في مصر، بالإضافة إلى تعزيز عمليات الإصلاح التشريعي ومواكبة الاتجاهات التكنولوجية الحديثة ودورها في تنمية القطاع السياحي.

وإلى جانب ما سبق يظهر دور البنك المركزي في دعم القطاع، والشركات والمنشآت السياحية خاصة التي ترغب في إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي، وذلك من خلال الإعلان عن مبادرة خاصة للسياحة بقيمة 50 مليار جنيه وبفائدة متناقصة 10 في المئة ووقف المبادرة السابقة والتي كانت قيمتها 5 مليارات جنيه.

وتسود حالة من التفاؤل وسط الخبراء الاقتصاديين وشركات السياحة بنمو القطاع خلال العام القادم، وتحقيقه قفزات نمو ملحوظة سواء على صعيد المؤشرات أو ترتيب المقاصد السياحية المصرية، لا سيما بعد اختيار مدينتي القاهرة والغردقة ضمن أفضل 100 مدينة سياحية على مستوى العالم، بحسب التقرير الصادر عن مؤسسة «يورومونيتور العالمية» في ديسمبر الماضي، كذلك نجاح مصر في تنظيم واستقبال الوفود المشاركة بالمؤتمرات والمحافل الدولية، مثل مؤتمر الاستثمار في إفريقيا ومؤتمر الشباب، وبطولة الأمم الإفريقية وغيرها من العديد من المناسبات.

وفي اتجاه مواز كانت العقبة الشائكة في ملف السياحة والسفر خلال الفترة الماضية هي إيقاف عدة دول رحلات طيرانها إلى مدن شرم الشيخ والغردقة والقاهرة، وتوقفت رحلات الطيران المباشرة من روسيا وبريطانيا إلى مصر في سبتمبر 2015، عقب سقوط طائرة ركاب روسية فوق صحراء سيناء، والذي أسفر عن مقتل جميع ركابها، ولكن سرعان ما بدأت آثار هذا الملف تتلاشى بصورة تلو الأخرى، وبدأت حركة السياحة في حالة ازدياد بصورة تدريجية، بعودة رحلات الطيران الدولية إلى المدن المصرية من جديد، على سبيل المثال أعادت الشركة الوطنية المالطية Air Malta، سبتمبر الماضي، الطيران المباشر من مالطا إلى القاهرة بعد توقف 12 عامًا، بمعدل رحلتين في الأسبوع الواحد يومي الأحد والخميس، وأعلنت شركة طيران إيبريا الإسبانية تسيير 4 رحلات طيران مباشرة بين مدريد والقاهرة، بدءًا من العام الجاري.

وانتعشت سياحة الشواطئ، بعودة رحلات الطيران السويدي في أكتوبر الماضي، الذي دام توقفه نحو 8 سنوات و8 أشهر، وهو الأمر الذي يشجع عودة حركة السياحة الإسكندنافية إلى مصر، وبجانب المشاورات المستمرة بين موسكو والقاهرة لإعادة الرحلات الروسية المباشرة إلى شرم الشيخ، عادت الرحلات من موسكو إلى القاهرة، إضافة لإعلان الحكومة البريطانية الرحلات إلى شرم الشيخ.

وعلى الرغم مما سبق، ونجاح الدولة في التعامل مع بعض التحديات إلا أنه ما زال بعض العقبات التي ما زالت تواجه القطاع، وكذلك المستثمرين، منها عمليات الترويج السياحية وارتفاع التكاليف والرسوم المرتفعة الخاصة بالمشروعات وبعض المزارات والشواطئ، بالإضافة إلى نقص العمالة المهنية المدربة في القطاع، وضرورة التوجه نحو تطبيق مفهوم التحول الرقمي في القطاع بما يسهم في تعزيزه وتنميته، وتعد هذه العوامل هي من أبرز الملفات التي تواجه القطاع السياحة، ولكنها تنال اهتمامًا واضحًا من قبل الحكومة.

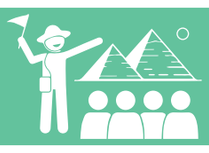

اتجاه إيرادات السياحة

توقع النمو	توقع الاستقرار	توقع التراجع
91 من الأصوات	7 من الأصوات	2 من الأصوات

تتفاوت بنسب مختلفة

47% يتوقعون استقرار تحويلات العاملين بالخارج.. و45% تفاءلوا بنمو التدفقات

8% من الأصوات ترى تراجعًا في النشاط

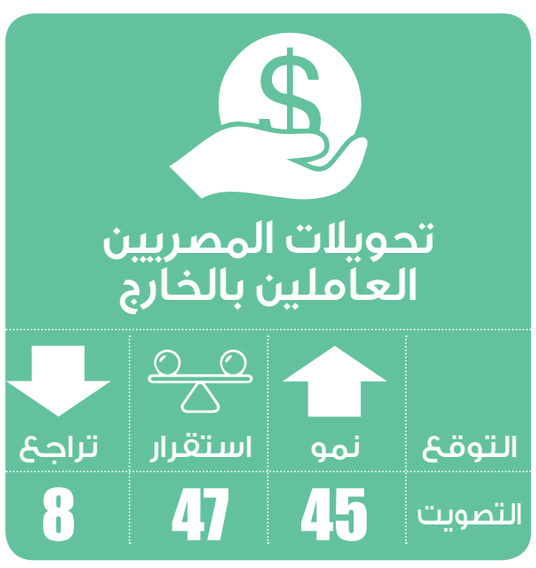

توقع 47% من المشاركين في استطلاع حابي، استقرار عمليات تحويلات المصريين العاملين بالخارج، بينما أبدى 45% تفاؤله بنمو تدفقات تلك التحويلات، بينما يرى 8% من المشاركين تراجع نشاط التحويلات خلال العام الجاري.

يرصد منحنى تحويلات المصريين بالخارج، سيرها بصورة ديناميكية سريعة وقفزات شبه صاروخية -خاصة إذا ما تم قياسها على أساس سنوي- حيث ارتفعت قياسيًّا بنسبة 109.5% منذ تحرير سعر الصرف في عام 2016 وحتى نهاية 2019، وبلغ إجمالي تحويلات المصريين عام 2016 نحو 12.6 مليار دولار مقابل 26.4 مليار دولار بنهاية العام الجاري.

وساهمت تحويلات المصريين العاملين بالخارج في تعزيز السياسة النقدية والمالية للدولة، ونجحت في خفض سعر الدولار، الذي شهد انخفاضات متوالية خلال الأيام الماضية، ونجحت في رفع أرصدة الاحتياطي من النقد الأجنبي، الذي سجل في نهاية ديسمبر 2019 45.420 مليار دولار، مقارنة بنحو 45.354 مليار دولار، بارتفاع قدره نحو 66 مليون دولار.

كان آخر تحديث عن بيانات تحويلات المصريين العاملين بالخارج، في الربع الثالث من العام الجاري، والذي شهد انخفاضًا بنسبة 3.3% مقارنة بالربع السابق عليه، وذلك لأول مرة خلال آخر 15 شهرًا.

وسجلت تحويلات المصريين بالخارج خلال الربع الثالث من العام الجاري نحو 6.7 مليار دولار مقابل نحو 6.9 مليار دولار في الربع الثاني من العام، ولكنها مرتفعة على أساس سنوي بنسبة 13.6%، وذلك مقارنة بالربع الثالث من عام 2018، والتي سجلت خلاله 5.9 مليار دولار.

وبصورة تفصيلية، أشارت البيانات التي أعلنها البنك المركزي إلى أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج شهدت ارتفاعًا طفيفًا خلال عام 2019، بعدما قفزت من مستوى 19.378 مليار دولار خلال الـ 9 أشهر الأولى من العام 2018 إلى نحو 20.254 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الحالي بزيادة تبلغ 0.876 مليار دولار، محققة ارتفاعًا بنحو 4.52%.

وأشارت البيانات إلى أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج سجلت نحو 2.1 مليار دولار خلال شهر يناير من العام الماضي، ثم انخفضت بنسبة 14.28% إلى نحو 1.8 مليار دولار منخفضة بنحو 0.3 مليار دولار.

ومقارنة بإجمالي تحويلات شهر فبراير، فقد ارتفعت التحويلات خلال شهر مارس بنسبة 27.77% إلى نحو 2.3 مليار دولار بزيادة بلغت نحو 0.5 مليار دولار. لكنها عاودت الانخفاض خلال شهر أبريل منخفضة بنسبة 8.7% بعدما سجلت نحو 2.1 مليار دولار بتراجع بلغ نحو 0.2 مليار دولار.

ثم عاوت الارتفاع خلال شهر مايو الماضي لتسجل نحو 3 مليارات دولار، وهو أعلى رقم خلال العام الجاري، مرتفعة بنحو 0.9 مليار دولار، محققة زيادة نسبتها 42.8% عن إجمالي تحويلات شهر أبريل السابق عليه، وفي شهر يونيو الماضي ومقارنة بأرقام شهر مايو، فقد انخفضت التحويلات بنسبة 36.66%، بعدما سجلت نحو 1.9 مليار دولار منخفضة بنحو 1.1 مليار دولار عن الأرقام المحققة في شهر مايو. لكنها عاودت الارتفاع خلال شهر يوليو لتسجل زيادة نسبتها 36.8% بعدما سجلت نحو 2.6 مليار دولار مرتفعة بنحو 0.7 مليار دولار.

لكنها تراجعت بنسبة 30.76% مسجلة نحو 1.8 مليار دولار خلال شهر أغسطس الماضي بانخفاض بلغ نحو 0.8 مليار دولار عن إجمالي التحويلات المنفذة خلال شهر يوليو الماضي.

وفي ستمبر الماضي بلغ إجمالي تحويلات المصريين العاملين بالخارج نحو 2.3 مليار دولار، بزيادة بلغت نحو 0.5 مليار دولار مسجلة زيادة نسبتها 27.77% عن إجمالي التحويلات المنفذة خلال شهر أغسطس الماضي.

وتشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال العام الماضي، بنسبة طفيفة بلغت نحو 3.23% بعدما ارتفعت من مستوى 24.7 مليار دولار خلال العام 2017 إلى نحو 25.5 مليار دولار خلال العام 2018.

وفي هذا الصدد تتضارب توقعات بعض المحللين وبنوك الاستثمار حول ارتفاع وتيرة تحويلات المصريين العاملين بالخارج، فالبعض يرى أنها تستمر في تحقيق قفزات متوالية نتيجة بعض الإصلاحات التي تقوم بها دول مجلس التعاون الخليجي على مستوى الاقتصاد غير البترولي، والآخر يرى أن التدفقات القادمة سيعتمد حجمها على إجراءات الضبط المالي لمواجهة مزيد من الانخفاض في أسعار النفط، خاصة في دول الخليج، إضافة إلى تعديلات أنظمة سوق العمل التي تهدف إلى تعزيز التوظيف المحلي على حساب الأجانب.

وتوقع البنك الدولي في مذكرة بحثية صادرة في شهر ديسمبر الماضي، أن مصر ستكون من البلدان الخمسة الأولى المستفيدة من التحويلات لعام 2019، معها الهند والصين والمكسيك والفلبين، ومن المقرر أن تصل تدفقات التحويلات إلى البلدان المنخفضة ومتوسطة الدخل إلى 551 مليار دولار في نهاية عام 2019، بزيادة 4.7 في المئة مقارنة بـ 529 مليار دولار المسجلة في عام 2018، على أن تواصل الارتفاع إلى 597 مليار دولار بحلول عام 2021.

ورجح البنك الدولي في تقريره أن يظل معدل نمو التحويلات ضعيفًا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بواقع 3 في المئة بسبب التغيرات الهيكلية التي تشهدها المنطقة، مثل إعادة هيكلة سوق العمل وإدخال ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي أوربا وآسيا الوسطى من المتوقع أن تحقق التحويلات نموًّا بواقع 1.8 في المئة بسبب انخفاض أسعار النفط وتأثير انخفاض قيمة الروبل على التدفقات الخارجة من روسيا.

غالبية كبيرة توقعت نموها

الصادرات غير البترولية تستعد للرواج

67 يرجحون زيادة الصادرات.. 19 يؤكدون ثباتها.. و14: ستتراجع

رجح 67 من المشاركين المئة في استطلاع جريدة حابي السنوي، انتعاش الصادرات غير البترولية في العام الجديد.

في المقابل، أكد 19 من المشاركين اتجاه الصادرات غير البترولية نحو الاستقرار، فيما رأى 14 أنها ستتجه نحو التراجع.

وسجلت الصادرات المصرية غير البترولية خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر من العام الماضي نموًّا قدره 4%، مسجلة نحو 23.2 مليار دولار في مقابل 22.1 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2018، وهو ما يعد مؤشرًا إيجابيًّا على النمو المستمر في معدلات الصادرات، إلا أنه على الرغم من ذلك فإنها لم تصل بعد إلى المستويات التي كانت متوقعة منذ تحرير سعر الصرف.

وتمثل التجارة الخارجية بشكل عام والصادرات على وجه التحديد أحد أبرز الملفات التي توليها الدولة أهمية كبيرة، أسوة بملف الاستثمار، وخلال الأسبوع الماضي اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي، مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، ونيفين القباج، ونيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، لمناقشة ملفات الصناعة والتصدير.

وخلال الاجتماع عرضت نيفين جامع خطط وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التبادل التجاري بين مصر ومختلف دول العالم وزيادة الصادرات المصرية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، خاصةً من خلال تطوير منظومة الصادرات والواردات، فضلًا عن تعزيز التعاون مع مختلف دول العالم لدعم نفاذ الصادرات المصرية، لا سيما من خلال الاتفاقات التجارية القائمة مع عدد من التجمعات الإقليمية المختلفة أو الجاري التفاوض بشأنها، مع تقييمها ودراسة عوائدها على مصر.

وبحسب بيانات هيئة الرقابة على الصادرات والواردات فإن 5 قطاعات تصديرية حققت نموًّا ملموسًا خلال الفترة من يناير لنوفمبر، تضمنت ارتفاع صادرات الصناعات الطبية بنسبة 20% لتبلغ 28 مليون دولار مقابل 40 مليون دولار خلال نوفمبر 2018، و الحاصلات الزراعية بنسبة 19.2% لتبلغ 118 مليون دولار في مقابل 99 مليون دولار، والصناعات اليدوية بنسبة 16.7% لتبلغ 21 مليون دولار في مقابل 18 مليون دولار، والسلع الهندسية والإلكترونية بنسبة 14.6% لتبلغ 188 مليون دولار في مقابل 164 مليون دولار، و مواد البناء بنسبة 6.9% لتبلغ 415 مليون دولار في مقابل 388 مليون دولار.

ووضعت الحكومة خطة لزيادة الصادرات عن طريق صرف المستحقات المتأخرة للمصدرين وزيادة المخصصات المالية المقررة لمساندة الصادرات خلال العام المالي الحالي والتي وصلت إلى 6 مليارات جنيه؛ بما يعكس حرص الحكومة على فتح آفاق تصديرية دولية جديدة لمنتجاتنا المحلية، كما طرحت الحكومة أكثر من مبادرة تؤكد التزامها بسداد المستحقات المتأخرة للمصدرين، ومنها تشجيع كبرى الشركات المصدرة على زيادة حجم نشاطها بما يضمن ضخ مبالغ مساندة الصادرات في عملية الإنتاج والتشغيل؛ بما يتوافق مع أهداف البرنامج الجديد لتحفيز الصادرات.

وخلال الأشهر الماضية بدأت وزارتا المالية والصناعة في تنفيذ مبادرة صرف المستحقات المتأخرة للمصدرين، حيث تقضي هذه المبادرة بالتزام الحكومة بتسوية المستحقات المتأخرة للشركات المصدرة لدى صندوق تنمية الصادرات خلال 5 سنوات، على أن تلتزم هذه الشركات بضخ استثمارات، وإنشاء وحدات إنتاجية جديدة، والتوسع في خطوط الإنتاج، وزيادة الطاقة الإنتاجية، وتوفير المزيد من فرص العمل.

وفي ديسمبر الماضي وقَّعت وزارتا المالية والصناعة مع ممثلي 9 شركات مصدرة اتفاقيات تسوية المستحقات المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات؛ يتم بمقتضاها صرف 20% من المتأخرات المستحقة لكل منها قبل نهاية ديسمبر، و20% خلال الربع الأول من العام المالي المقبل، والباقي على 3 سنوات لاحقة؛ وذلك تنفيذًا للمبادرة التي أقرتها الحكومة للشركات التي لديها خطط توسعية لزيادة استثماراتها وأنشطتها الصناعية وقدراتها الإنتاجية ومن ثم صادراتها.

الأولى

734,000,000 جنيه
رأس المال المدفوع

رغم آمال انتعاش الصادرات والاستثمار الأجنبي والسياحة

51% يتوقعون استقرار أداء ميزان المدفوعات

34% يرجحون العجز.. و15% يصوتون لصالح التحول للفائض

رجح 51% من المشاركين المئة باستطلاع حابي السنوي، أن يستقر أداء ميزان المدفوعات في العام الجاري، في مقابل 34% أكدوا تحقيق عجز، و15% صوتوا لصالح تحقيق فائض.

وأعلن البنك المركزي المصري نهاية ديسمبر الماضي تحقيق ميزان المدفوعات فائضًا كليًا بقيمة 227.3 مليون دولار، خلال الربع الأول من العام المالي 2020/2019.

وأوضح البنك المركزي أن العجز في ميزان المعاملات الجارية لمصر تراجع بمقدار 629.8 مليون دولار، ليسجل 1.4 مليار دولار في الفترة من يوليو إلى نهاية سبتمبر 2019، مقابل نحو ملياري دولار في ذات الفترة من العام المالي السابق.

وأشار إلى أن تراجع العجز في ميزان المعاملات الجارية جاء مدفوعًا بتراجع عجز الميزان التجاري غير البترولي وارتفاع التحويلات الجارية.

في حين قال الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء يوم الإثنين الماضي أن عجز الميزان التجاري تراجع بنسبة 32.2٪ على أساس سنوي إلى 3.22 مليار دولار في أكتوبر.

وذكر أن الصادرات انخفضت 4.4٪ إلى 2.39 مليار دولار في حين تراجعت قيمة الواردات 22.6٪ إلى 5.61 مليار دولار، كما تراجعت واردات المنتجات البترولية بنسبة 23.5٪ والمواد الأولية من الحديد والصلب بنحو 36.4٪.

وأظهرت بيانات ميزان المدفوعات تراجع فائض الميزان الخدمي بنحو 248.1 مليون دولار، خلال الربع الأول من العام المالي الجاري، حيث بلغ 4 مليارات دولار، مقابل 4.3 مليار دولار في ذات الفترة من العام السابق له.

وأرجع البنك المركزي انخفاض فائض الميزان الخدمي إلى ارتفاع العجز في ميزان الخدمات الحكومية والخدمات الأخرى بمقدار 218.3 مليون دولار، ليبلغ 943.4 مليون دولار مقابل 725.1 مليار دولار، إضافة إلى تراجع فائض ميزان النقل باستثناء قناة السويس بمقدار 120.4 مليون دولار ليسجل فائضًا 232.7 مليون دولار مقارنة بنحو 353.1 مليون دولار، بينما استقر صافي ميزان السفر، وارتفعت حصيلة رسوم المرور بقناة السويس.

وجاءت نتائج ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من العام المالي الحالي 2019/ 2020، أفضل في مجملها من توقعات أقسام البحوث بينوك الاستثمار.

آخر أرقام المركزي تشير إلى تراجع بنحو 630 مليون دولار في عجز 9 شهور

ورصد تقرير بحثي حديث لشركة شعاع لتداول الأوراق المالية عدة ملاحظات على أداء ميزان المدفوعات في الربع الأول، جاءت أولها: أن الميزان الكلي سجل فائضًا متواضعًا نسبيًا، حيث سجل الرصيد الإجمالي فائضًا بلغ 227 مليون دولار أمريكي، وهو أقل تقريبًا بنسبة 20% على أساس سنوي.

وأشار التقرير إلى أنه عند تحليل الأداء على أساس سنوي، نجد تحسنًا في العجز التجاري الذي يمثل المشكلة المزمنة في الاقتصاد المصري، حيث سجل انخفاضًا بنسبة 10.5% إلى 8.8 مليار دولار مدعومًا بثبات نسبي في عجز الميزان النفطي 600 مليون دولار لكلا الفترتين.

وتراجع العجز التجاري غير النفطي من 9.2 مليار دولار إلى 8.2 مليار دولار، كما ارتفعت إيرادات السياحة بنسبة 7% لتبلغ 4.2 مليار دولار، وارتفعت كذلك التحويلات من المصريين العاملين بالخارج بنحو 14% على أساس سنوي لتبلغ 6.7 مليار دولار..

وأشار تقرير شعاع إلى أن تحليل البيانات على أساس ربع سنوي قد يعطي رسائل مختلفة إلى حد ما، موضحًا أن مقارنة البيانات المنشورة على أساس ربع سنوي -أي بالفترة من إبريل إلى يونيو 2019- تظهر عجزًا تجاريًا أعلى من 8.8 مليار دولار مقابل 8.3 مليار دولار، وبالكاد تغير في التحويلات 6.7 مليار دولار مقابل 6.9 مليار دولار.

ودعت إسراء أحمد محلل اقتصادي أول بشركة شعاع التي أعدت التقرير إلى قراءة الانخفاض في الواردات غير النفطية بـ"عين الحذر" على حد وصفها، وتقييم الانخفاض على حسب نوع الواردات المتراجعة.

وأشار التقرير إلى أن الحساب المالي حقق فائضًا صغيرًا نسبيًا قدره نحو 658 مليون دولار نتيجة لعدة أسباب، أولها تسجيل استثمارات أجنبية مباشرة أعلى على أساس سنوي وربع سنوي، تبلغ 2.4 مليار دولار، وهو أعلى مستوى في ستة أرباع مالية متتالية، إلى جانب تدفقات خارجة من استثمارات محافظ الأوراق المالية، بنحو ملياري دولار خاصة أن فترة الدراسة لم تشهد أي إصدارات دولية، وكذلك تسجيل صافي اقتراض بلغ نحو 3 مليارات دولار بما في ذلك صرف آخر دفعة من صندوق النقد الدولي في يوليو 2019 .

وألمح تقرير شعاع إلى أن الأرقام الأعلى يمكن أن تعزى على الأقل جزئيًا إلى تطوير منهجية تجميع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقًا لما أعلنته وزيرة الاستثمار السابقة الدكتورة سحر نصر.

وأكد التقرير أن "ثمار التعويم قد حصدت بالفعل، وأن الصدمة الإيجابية قد تم امتصاصها"، ورجح أن يشهد عجز الحساب الجاري اتساعًا تدريجيًا على المدى المتوسط، مع التأكيد على التفاؤل بشأن السياحة والميزان التجاري غير النفطي، مع ترقب حذر للعجز التجاري غير النفطي وكذلك بند مدفوعات دخل الاستثمار الذي يشهد تزايدًا مستمرًا منذ فترة.

وقال البنك المركزي بنهاية سبتمبر الماضي أن العجز الكلي لميزان المدفوعات للعام المالي الماضي 2018/2019 بلغ 0.1 مليار دولار فقط، بعدما حقق النصف الثاني من العام المالي فائضًا كليًا بلغ 1.7 مليار دولار مما حدّ من العجز الكلي خلال العام.

وسجل حساب المعاملات الجارية عجزًا بلغ 8.2 مليار دولار مقابل 6 مليارات دولار في العام المالي 2018/2017.

كما حقق الميزان التجاري البترولي فائضًا لأول مرة منذ عام 2013/2012 بلغ 8.1 مليون دولار، مقابل عجز بلغ نحو 3.7 مليار دولار، وذلك نتيجة لارتفاع الاستثمارات في قطاع البترول.

وارتفعت حصيلة الصادرات البترولية 31.1% لتسجل 11.6 مليار دولار، مقابل 8.8 مليار دولار بفضل ارتفاع الكميات المصدرة والأسعار.

كما انخفضت المدفوعات عن الواردات البترولية بمعدل 7.5% لتسجل نحو 11.5 مليار دولار، مقابل 12.5 مليار دولار، وذلك نتيجة لتوقف استيراد الغاز اعتبارًا من الربع الثاني من العام المالي الماضي وتراجع واردات المشتقات البترولية والبترول الخام.

وارتفع فائض الميزان الخدمي بمعدل 17.2% في العام المالي الماضي 2019/2018، ليسجل نحو 13 مليار دولار في مقابل نحو 11.1 مليار دولار في العام المالي الأسبق، بينما ارتفعت رسوم المرور في قناة السويس إلى 5.73 مليارات دولار مقابل 5.70 مليارات دولار في العام السابق، كما صعدت متحصلات السفر إلى نحو 12.5 مليار دولار في مقابل 9.8 مليارات دولار

وأظهرت بيانات ميزان المدفوعات في العام المالي الماضي 2019/2018 تراجع صافي التدفق للداخل للاستثمار الأجنبي المباشر إلى 5.9 مليار دولار ، مقابل 7.7 مليار دولار في العام المالي 2018/2017، وهو ما أرجعه تقرير البنك المركزي إلى ارتفاع التدفقات للخارج بما يفوق ارتفاع التدفقات للداخل.

تستهدف الحكومة خلال العام المالي 2020/2021 تحقيق معدل نمو 6.4%، وتقليص العجز الكلي بالموازنة إلى 6.2%، والعمل على خفض حجم الدين العام للناتج المحلي إلى 80%، من خلال استكمال إجراءات الضبط المالي، وفقًا لوزير المالية الدكتور محمد معيط.

وأكد الوزير مطلع العام الجاري بذل جهود كبيرة لضمان الاستدامة المالية، وتحقيق الاستقرار النقدي، والسيطرة على معدلات الارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات، والنقد الأجنبي، لتهيئة بيئة مستقرة ومُحفزة للتنافسية، قادرة على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية الناتجة عن تقلبات الاقتصاد القومي والعالمي.

اتجاه أداء ميزان المدفوعات

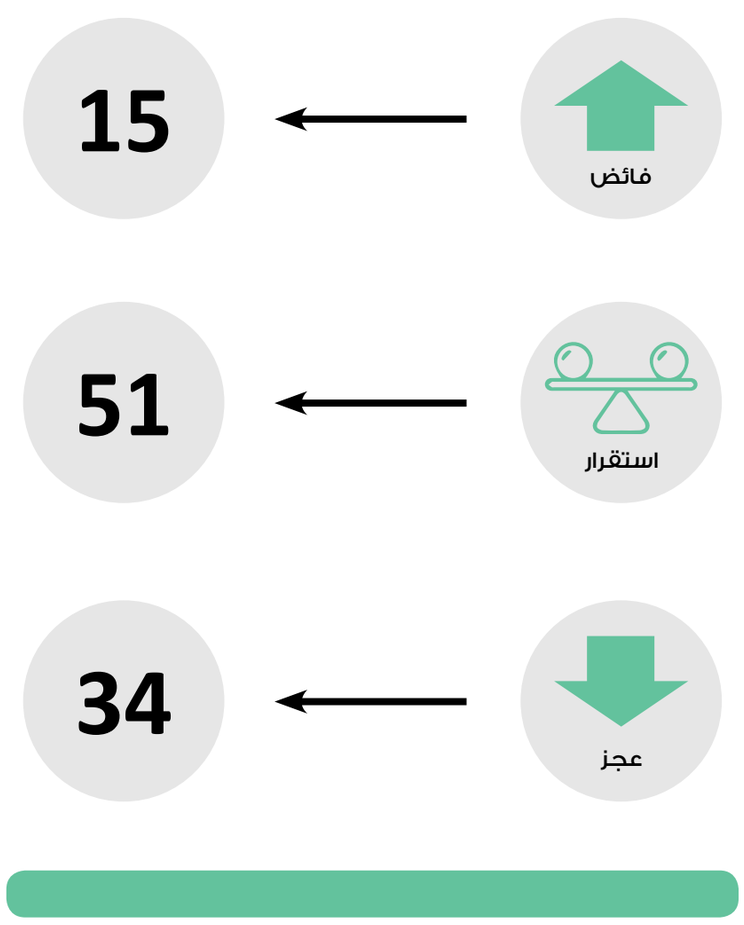

مصلحة الضرائب المصرية

عزيزي الممول

يسعد مصلحة الضرائب المصرية أن تتلقى الإقرارات الضريبية عن عام ٢٠١٩، وذلك إعتبارا من أول يناير ٢٠٢٠حتي ٣١ مارس ٢٠٢٠بالنسبة للأشخاص الطبيعيين ورقيا أو إلكترونيا

وتتلقى الإقرارات عن الأشخاص الاعتبارية ممثلة في (شركات الأموال وشركات الأشخاص) إلكترونيا فقط وفقا للقرار الوزاري رقم ٣٠٨ لسنة ٢٠١٩وذلك إعتباراً من أول يناير ٢٠٢٠وحتى ٣٠ أبريل ٢٠٢٠

وكذلك تتلقى نماذج الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة إلكترونيا وفقا للقرار الوزارى رقم ٦٤٣ لسنة ٢٠١٩

وتهيب المصلحة بالسادة الممولين سرعة التسجيل على موقع الخدمات الإلكترونية لمصلحة الضرائب المصرية منعاً لحدوث ضغط على الشبكة .

www.Incometax.gov.eg

بدء موسم تقديم الإقرار الضريبي عن عام ٢٠١٩

مصلحتك أولاً ...

الخط الساخن
١٦٣٩٥

50% من التوقعات تترقب نجاح الحكومة في اختبار جذب الاستثمارات الأجنبية

34 مشاركًا يرون أن صافي الاستثمار الأجنبي سيقل عن 7 مليارات دولار

16 % نسبة الأصوات الأكثر تفاؤلًا العام الحالي

رجح 50% من المشاركين في استبيان حابي أن تتمكن الحكومة من الوصول بمعدلات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أعلى من 7 مليارات دولار خلال العام الجاري، معتمدين في ذلك على تحسن مناخ الاستثمار وزيادة الحوافز.

وبلغت نسبة الأصوات التي ترى أن صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام الحالي لن يزيد عن 7 مليارات دولار نحو 34% من المشاركين، فيما توقع 16% من المشاركين أن يزيد صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن 8 مليارات دولار.

ارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 71.4% خلال الربع الأول من العام المالي الجاري بالفترة يوليو - سبتمبر 2019، ليسجل 2.4 مليار دولار مقابل 1.4 مليار دولار بالفترة المقارنة بزيادة قيمتها 937.2 مليون دولار.

وتعد الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة روؤس أموالها من ضمن الأسباب الرئيسية في تحقيق الارتفاع بالاستثمار الأجنبي المباشر، فقد سجلت 1.5 مليار دولار.

ولا يجب التغاضي عن صافي الاستثمار في قطاع البترول والذي زاد خلال نفس الفترة بنحو 256.4 مليون دولار ليصل إلى 744.2 مليون دولار .

وارتفعت إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للخارج بقيمة 107.3 مليون دولار لتصل إلى 1.9 مليار دولار مقابل 1.8 مليار دولار.

ووفقًا لتلك المؤشرات فقد تنوعت توقعات بنوك الاستثمار تجاه المعدل المتوقع تحقيقة خلال 2020، فرجح بنك الاستثمار فاروس القابضة زيادة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ليسجل 6.5 مليار دولار بنهاية يونيو المقبل، مقابل 5.9 مليار دولار بنهاية يونيو الماضي ومتوقع ارتفاعها لنحو 7.1 مليار دولار بنهاية يونيو 2021.

واستندت في بناء رؤيتها المتوقعات على إعلان عدد من شركات البترول والغاز اهتمامها بضخ استثمارات في قطاع الغاز والبترول المصري في البحرين الأحمر والمتوسط والذي من المتوقع أن يؤتي ثماره خلال العام المقبل.

ومن جانبها توقعت بلتون المالية القابضة بقاء معدلات الاستثمار الأجنبي عند نفس مستوياتها الحالية خلال العام 2020، لافتة إلى أن المغريات التي تتمتع بها أدوات الدين ستظل جاذبة للمستثمرين أكثر من إقامة استثمارات طويلة الأجل.

واعتمدت بلتون في رؤيتها على 3 عوامل رئيسية، يأتي في مقدمتها: انضمام مصر إلى اتفاقية يوروكلير بدءًا من عام 2020، والتي ستجذب مستثمرين جددًا لأدوات الدين، بالإضافة إلى تحسن السيولة بدعم من السندات، وأن مصر لا تزال الأكثر جاذبية لأموال مستثمري أدوات الدين مقارنة بأسواق مثل الأرجنتين وتركيا ونيجيريا.

وتركز السبب الأخير على أن تراجع أسعار الفائدة لن يدفع بالسيولة في السوق دفعة واحدة، حيث إن المدة الزمنية التي تحتاجها السيولة للنزول إلى السوق تقابلها زيادة في التدفقات.

وفي ذات السياق ترى شركة برايم القابضة للاستثمارات المالية خلال تقرير بحثي لها أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى وضع سياسات أبعد من انخفاضات أسعار الفائدة، حيث استكمال منظومة الإصلاحات الهيكلية التي تعالج العوائق المزمنة للاستثمار، بما في ذلك الجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال ومرونة سوق العمل ومكافحة الفساد.

ويعد قطاعا النفط والغاز الهدف الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن انخفاض أسعار الفائدة وتنامي ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المصري من شأنه أن يدعم هذه التدفقات إلى القطاعات الأخرى وفقًا لبرايم.

وتوقعت برايم أن يشهد الاستثمار الأجنبي المباشر عودة قوية؛ نتيجة لما حققه من نسبة ارتفاع وصلت إلى 66% على أساس سنوي، من 1.4 مليار دولار في الربع الأول من السنة المالية الماضية إلى 2.3 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من السنة المالية الحالية.

بأصوات 65.47% من المشاركين

الذهب والأسهم أفضل أوعية استثمارية

33.8% نصيب الذهب و31.67 للأسهم

يرى أكثر من ثلثي المشاركين في استطلاع حابي، أن الذهب والأسهم هما أصحاب أفضل وعاء استثماري للعام الجاري، وحاز الذهب على 33.8% من الأصوات، تلاه الأسهم بنسبة 31.67%، ورجح 18.3% من المشاركين الودائع وشهادات الإدخار، ورأى 13.3% أن العقار هو أفضل وعاء استثماري، و2.8% أكدوا على الدولار.

شهدت الأوعية الاستثمارية تغيرات عدة خلال الأعوام الماضية وتحديدًا منذ بدء الحكومة في إجراءات الإصلاح الاقتصادي فبعدما كان الدولار هو الأكثر سيطرة على المدخرات في ظل وجود سعرين للصرف واستحواذ السوق السوداء على التعاملات، ظهرت توجهات أخرى للمستثمرين وأصحاب المدخرات، وهو ما بات واضحًا مع سيطرة البنك المركزي والحكومة على سوق الصرف حيث عاد الاستقرار مجددًا إلى الدولار واتجهت المدخرات إلى الذهب والأسهم أيضًا.

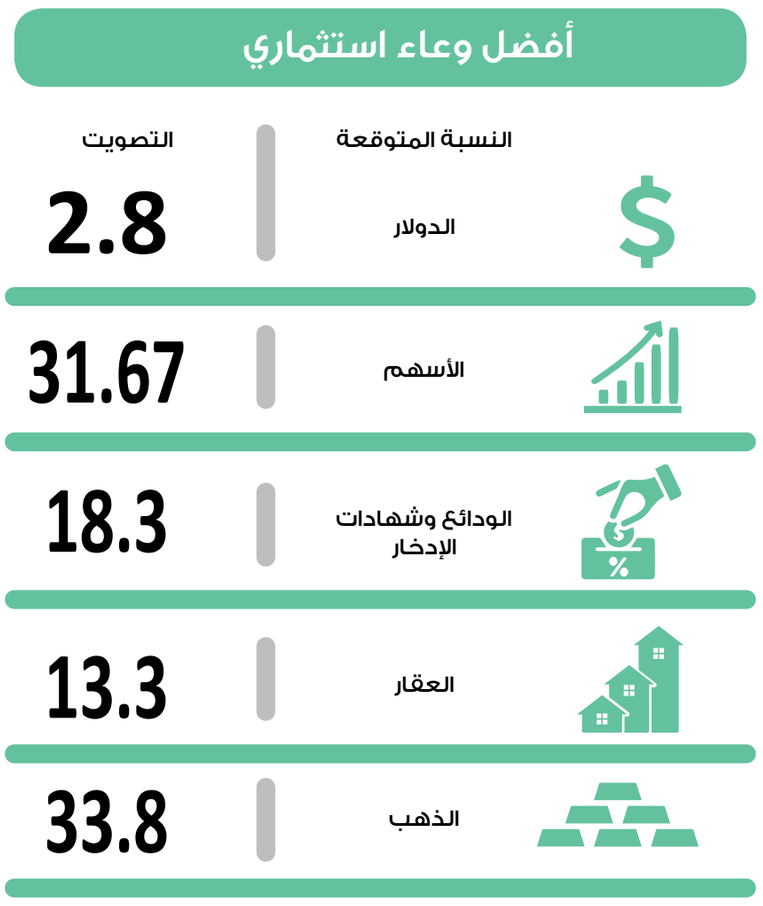

ففيما يتعلق بالاستثمارات المتدفقة إلى الودائع وشهادات الادخار في البنوك، فإن معدلات الفائدة المرتفعة خلال عام 2018 ساهمت في زيادتها، وزادت الإقبال أيضًا على أذون وسندات خزانة الدولة نظرًا لأنها تتمتع بالعديد من العوامل الجاذبة ومنها العائد المرتفع والذي وصل إلى 20% وأيضًا باعتباره استثمارًا آمنًا للمستثمرين.

ومع انطلاق قرارات التيسير النقدي من قبل لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي المصري، وجد شريحة من المستثمرين أن الاستثمار في ودائع وشهادات الادخار لم يصبح بقدر الجاذبية الذي كان عليه من قبل، حيث تراجعت أسعار الفائدة خلال عام بمعدل 450 نقطة أساس.

وبناء على ذلك انطلقت عجلة الاستثمار في الأوعية الاستثمارية الأخرى ومن ضمنها سوق المال وبشكل خاص البورصة المصرية، حيث ساهمت معدلات الفائدة المنخفضة في توجيه أعين المستثمرين تجاة الاقتراض بنسبة أكبر من ذي قبل، ووضع الخطط لزيادة المشروعات المملوكة للشركات، وزيادة أحجام التوسعات المخطط منها.

كما وجد بعض المستثمرين في اقتناص الأسهم الجاذبة بالبورصة المصرية وعاء استثماريًا إيجابيًا لوجهة استثماراتهم خاصة مع الإعلان عن إمكانية طرح جزء من شركات القوات المسلحة بالبورصة، وهناك داعم آخر حصلت عليه سوق المال المصرية وهو برنامج الطروحات الحكومية الذي وضعته الدولة وشمل ما يقرب من 22 شركة، من المتوقع أن تصل القيمة الإجمالية للأسهم المطروحة ضمن برنامج الحكومة إلى نحو 80 مليار جنيه وأن تصل القيمة السوقية للشركات المطروحة إلى نحو 430 مليار جنيه، حيث إنه تقرر أن تتراوح النسب المطروحة من الشركات ما بين 15-30% إلا إذا كانت حصة المال العام تقل عن ذلك.

وفيما يخص العقارات فإنها استحوذت على حصة جيدة من المدخرات على مدار السنوات الماضية، إلا أنه ومع زيادة المعروض في السوق خلال العامين المنقضيين، فإن ذلك تسبب في هدوء نسبي في معدلات شراء العقارات بغرض الاستثمار.

وبالنسبة للذهب فإنه يعد ملجأ الاستثمار لأغلب الطبقات المتوسطة، حيث يندرج تحت مظلة أكثر الأوعية الاستثمارية أمانًا وأطولهم في المدة الزمنية، وذلك على الرغم من مواجهة أسعار الذهب تقلبات عديدة في الأسعار على مدار العام، ولكنها تستطيع أن تجني هامش ربح يرضي مستثمريه.

كما أن الذهب يعتبر أبرز الأوعية الاستثمارية التي ارتفعت أسهمها عل مدار السنوات الأخيرة، وخاصة في ظل الاضطرابات التي شهدها العالم، وهو ما زاد من الإقبال عليه، في ظل منافسة كبيرة مع الأوعية الأخرى.

وشهدت أسعار الذهب في السوق المحلية استقرارًا مع بداية الأسبوع الجاري، على الرغم من تسجيل الأسعار العالمية أول خسارة في 6 أسابيع، وبلغ سعر جرام الذهب عيار 21 وفق بيانات شعبة الذهب في غرفة القاهرة التجارية نحو 683 جنيهًا، وسجل سعر جرام الذهب عيار 18 نحو 585 جنيهًا، وسعر الجرام عيار 24 نحو 781 جنيهًا، ووصل سعر الجنيه الذهب إلى 5464 جنيه، وعلى الصعيد العالمي سجلت أسعار الذهب 1557.24 دولار للأوقية.

اعتبروها أحد مؤشرات الرواج الاقتصادي

2020 عام رواج الطروحات الجديدة

72% يتوقعون انتعاشة في عدد الطروحات بدعم من خطط الحكومة

اتجاه حركة الطروحات الجديدة بالبورصة المصرية

	المتوقع	زيادة	استقرار	تراجع	رفض الإجابة
التصويت		72	19	8	1

رجح 72% من المشاركين في استطلاع جريدة «حابي» زيادة حركة الطروحات خلال عام 2020، فيما توقعت أراء 19% استقرارها عند معدلات العام الماضي 2019.

بينما رشح 8% من المشاركين حركة الطروحات الجديدة للتراجع خلال العام الجاري، وامتنع عن التصويت 1% .

تسيطر آمال زيادة عدد الطروحات الجديدة بالبورصة المصرية خلال 2020 على مجتمع الأعمال سواء طروحات شركات القطاع الخاص أو برنامج طروحات الشركات الحكومية، باعتبارها أحد أهم مؤشرات الرواج الاقتصادي والاستثماري بالأسواق بصفة عامة.

وجدير بالذكر أن آمال مجتمع الأعمال في زيادة عددها خلال العام الجاري، جاءت وفقًا للعدد المحدود والمتواضع للطروحات الجديدة التي شهدتها البورصة المصرية خلال 2019، والتي تضمنت طرحين عامين أوليين فقط على مستوى شركات القطاع الخاص وهما طرح شركة فوري للمدفوعات الإلكترونية مطلع شهر أغسطس الماضي وأدارته المجموعة المالية هيرميس.

أما الطرح الثاني فكان لشركة العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات التشخيصية- راميدا، والذي أدارته مجموعة سي آي كابيتال مطلع شهر ديسمبر الماضي.

كما استقبلت البورصة المصرية عددًا محدودًا من الطروحات الخاصة لحصص ليست كبيرة ولكنها متفاوتة خلال العام الماضي، وكان أبرزها بيع حصة من شركة مستشفى كليوباترا، ومن المتوقع أن تشهد هذه العمليات نموًا أكبر خلال 2020 وفقًا لرؤية العينة المشاركة في الاستبيان من مجتمع الأعمال.

وعلى الرغم من كشف عدد من شركات القطاع الخاص العاملة في عدة قطاعات اقتصادية متنوعة، عن اعتزامها طرح أسهمها بالبورصة المصرية خلال عام 2020، إلا أنها ما زالت متحفظة في السير بالإجراءات التنفيذية وفي صداراتها التعاقد مع بنوك الاستثمار التي ستدير طروحاتها، وهو ما قلل من تفاؤل مجتمع الأعمال تجاه تسجيل القطاع الخاص

19% يرجحون الاستقرار عند معدلات العام الماضي.. و8% رشحوها للتراجع

نموًا كبيرًا في طروحاته بالبورصة خلال النصف الأول من العام على أقل تقدير.

وكشفت رحلة استطلاع آراء مجتمع الأعمال عن اتجاه الطروحات الجديدة بالبورصة خلال العام الجاري، عن تعليق آمالهم في زيادة عدد الطروحات الجديدة على برنامج الطروحات الحكومية الذي تعطل تنفيذه وفقًا للمخطط له خلال العام الماضي 2019، إلى جانب تفاؤل كبير بخطة طرح بعض شركات القوات المسلحة المصرية بالبورصة ضمن برنامج الطروحات الحكومية وفقًا لتصريحات المشير عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية خلال أكثر من حدث رسمي مؤخرًا .

وتجدر الإشارة إلى أن البورصة المصرية لم تتلقَّ من برنامج الطروحات الحكومية، سوى طرح واحد لحصة إضافية من الشركة الشرقية للدخان إيسترن كومباني مطلع شهر مارس الماضي.

ومن أهم أسباب تفاؤل مجتمع الأعمال بصورة أكبر تجاه الطروحات الحكومية مقارنة بطروحات القطاع الخاص، هو إعلان رئاسة مجلس الوزراء عن تشكيل لجنة وزارية لوضع برنامج الطروحات منذ أيام ماضية، إلى جانب الكشف عن بدء اتخاذ خطوات فعلية وتنفيذية لعدد من الطروحات التى يتضمنها البرنامج.

فعلى سبيل المثال، كشفت بوابة حابي جورنال خلال الأسبوع الماضي عن بدء قيادات بنك القاهرة ومسؤولي بنك إتش إس بي سي وشركة المجموعة المالية هيرميس، الرحلة الخارجية لاستكشاف نوايا المستثمرين Early Look، في كل من إنجلترا وأمريكا وإمارة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، في خطوة جديدة للإسراع بعملية الطرح بالبورصة.

كما قال إبراهيم سرحان، رئيس مجلس إدارة شركة تشغيل المنشآت المالية – إي فاينانس لبوابة حابي جورنال إن الإجراءات القانونية والتقييمات الخاصة بطرح الشركة في البورصة المصرية ستنتهي في أواخر يناير الجاري.

إضافة عن تردد أنباء قوية عن بدء العمل بخطوات أسرع في تجهيز طرح جزء من أسهم الشركة الهندسية للصناعات البترولية «إنبي».

كما تستعد البورصة المصرية لاستقبال طرح مصر الجديدة للإسكان والتعمير خلال النصف الأول من العام وفقًا لتصريحات هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام.

وتجدر الإشارة إلى أن تعديل الحكومة لخطة للطرح وعدم الاكتفاء بنزول حصة إضافية من شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير بالبورصة، لتكون أولى الحالات المرتقب إسناد إدارتها للقطاع الخاص، ساهم بصورة كبيرة في تفاؤل مجتمع الأعمال بالبرنامج الحكومي، وذلك باعتبار الإجراء استجابة لمطلب تاريخي مدعوم بقدرة القطاع الخاص على تحقيق عوائد أكبر على الاستثمار في عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وفي هذا السياق كشف التقرير السنوي للبورصة المصرية عن تسجيل حركة الطروحات الأولية خلال العام الماضي 2019 نموًا طفيفًا عن العام السابق 2018، حيث بلغت قيمة الطروحات الأولية نحو 5.14 مليار جنيه في عام 2019مقارنة بنحو 5.2 مليار جنيه خلال عام 2018.

فيما كشف التقرير أيضًا عن تسجيل حركة زيادة رؤوس الأموال عبر البورصة المصرية خلال 2019 عن تراجع كبير وصل بها لمستوياتها في عام 2017، حيث بلغت قيمة زيادات رؤوس الأموال في 2019 نحو 10.8 مليار جنيه مقارنة بنحو 13.4 مليار جنيه خلال 2018، ومقارنة بنحو 10.1 مليار جنيه في عام 2017.

وفي إطار الاستعداد لتنشيط حركة الطروحات الجديدة بالبورصة المصرية خلال الفترة المقبلة، أنشأت إدارة البورصة المصرية إدارة جديدة للترويج لقيد الشركات الجديدة بالسوق.

باتفاق الغالبية

ارتفاع مرتقب في صفقات الدمج والاستحواذ

70% يرجحون ارتفاع شهية العمليات..

تتجه صفقات الدمج والاستحواذ في مصر للمزيد من الرواج خاصة في عدد من القطاعات البارزة ومن بينها القطاع العقاري والخدمات الصحية، ورشحوا أن تزيد صفقات الدمج تحديدًا في القطاع المالي.

وتوقع 70% من المشاركين في استطلاع جريدة حابي السنوي، أن ترتفع صفقات الدمج والاستحواذ في العام الجديد، في مقابل 26% أكدوا استقرارها حول معدلات العام الماضي، و4% رأوا أنها ستتجه للتراجع.

وأكد المشاركون بالاستبيان أن السوق المصرية مرشحة لاستقبال عدد أكبر من صفقات الاستحواذ في عدة قطاعات اقتصادية مختلفة خلال 2020، خاصة على مستوى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

كما توقعوا نشاط حركة الاندماجات على مستوى القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي، واعتبروا الأنشطة المالية الأكثر تأهلًا لتنفيذ صفقات اندماج مؤثرة خلال2020.

وأرجعوا توقعاتهم بنشاط حركة الاستحواذ بصورة أكبر من صفقات الاندماج، إلى طبيعة غالبية كبار المستثمرين بالسوق المصرية، والتي تفضل الفصل بين الكيانات حتى وإن كانت تابعة أو شقيقة، لتجاوز تشابكات هياكل الملكية التي تزيد من تحديات مناقشة القارات الحيوية مع صغار المستثمرين بتلك الشركات.

وكانت شركة إرنست ويونغ EY قد أصدرت تقريرًا منتصف العام الماضي عن أنشطة الاندماج والاستحواذ، أظهر أن قيمة الصفقات المعلنة خلال النصف الأول من عام 2019 سجلت نموًا بنسبة 220.8% في منطقة مينا.

وأفاد التقرير، أن قيمة الصفقات المعلنة خلال النصف الأول من عام 2019 وصل إلى 115.5 مليار دولار مقارنة مع 36 مليار دولار بالفترة المماثلة، فيما تراجع حجم الصفقات خلال نفس الفترة بنسبة 10.7%، مسجلاً 216 مقابل 242 صفقة بالفترة المقارنة.

ووفقًا للتقرير، شاركت مؤسسات مملوكة لحكومات في 55 صفقة خلال النصف الأول من 2019، أي ما يمثل 25% من إجمالي الصفقات المعلنة، وبقيمة بلغت 104,5 مليار دولار، أي بما يعادل 90% من إجمالي قيمة الصفقات.

وذكر التقرير أن قطاع الكيماويات سجل أعلى الصفقات من حيث القيمة بواقع 69.3 مليار دولار، وتلاه قطاع النفط والغاز بقيمة 14.2 مليار دولار، وسجل قطاع موفري الرعاية الصحية صفقات بقيمة 10,3 مليار دولار ، بينما سجل قطاع المصارف وأسواق رأس المال صفقات بقيمة 5.1 مليار دولار ، تلاه قطاع التكنولوجيا 4.6 مليار دولار.

وأشار تقرير شركة إرنست ويونغ EY إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا شهدت خلال النصف الأول من 2019، نحو 65 صفقة اندماج واستحواذ بقيمة 21 مليار دولار مقارنة مع 77 صفقة بقيمة 18,2 مليار دولار في النصف الأول من عام 2018.

وأوضح التقرير أن الاستثمارات الاستراتيجية في صناديق الثروة السيادية والمؤسسات المملوكة للدولة، ساهمت في دفع نشاط الصفقات الصادرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أشار التقرير إلى أن حجم صفقات الاندماج والاستحواذ الواردة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سجلت تراجعًا خلال النصف الأول من العام الجاري، حيث تم تسجيل 40 صفقة بقيمة 15.1 مليار دولار مقارنة مع 69 صفقة بقيمة 12.3 مليار دولار خلال فترة المقارنة.

%26

يتوقعون الاستقرار.. و4% يتنبؤون بالتراجع

العقارات والصحة والخدمات المالية بشقيها المصرفي وغير المصرفي.. الأكثر فرصًا

التفاؤل مستمر بعد امتصاص اضطرابات المنطقة

البورصة المصرية على موعد مع الإنتعاش

68% يتوقعون صعود المؤشرات بدعم الطروحات والأدوات الجديدة

بدعم من آمال تزايد الطروحات الجديدة وتفعيل أدوات متطورة في سوق المال.. توقع 68% من المشاركين في استطلاع حابي، أن تتحرك مؤشرات البورصة نحو الصعود في العام الجاري.

وأكد 21% من المشاركين أن مؤشرات البورصة ستتجه نحو الاستقرار، فيما رأي 11% أنها ستتحرك باتجاه التراجع.

وكشف مؤشر مورجان ستانلي MSCI عن احتلال البورصة المصرية صدارة الأسواق الأكثر نموًا خلال عام 2019، حيث سجلت نموًا نسبته 38.3% مقارنة بالعام السابق 2018، فيما احتلت المرتبة الثانية بورصة أيرلندا بنسبة نمو بلغت 35%، وجاءت بورصات الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الثالث بنمو نسبته 28.7%.

وعلى الرغم من كون هذا الترتيب متميزًا، إلا أن حسابه اعتمد على عدة عوامل متفاوتة بصورة كبيرة بين هذه الأسواق، وفي صداراتها نقطة تداول المؤشرات الرئيسية وحجم السيولة المتداولة يوميًا، إضافة إلى عدد الشركات المقيدة وغيرها من العوامل الداعمة لنمو الأسواق.

كما حافظت البورصة المصرية على احتلال مرتبة متميزة في مقارنتها بالأسواق الناشئة وفقًا لمؤشر مورجان ستانلي أيضًا، حيث جاءت في المرتبة الثالثة بنمو نسبته 38.3%، بعد كل من روسيا واليونان بمعدلات نمو 41.5% و 39.4% على التوالي.

ومما لا شك فيه أن اضطرابات وتوترات منطقة الشرق الأوسط حجمت نسبيًا من تفاؤل مجتمع الأعمال تجاه مؤشرات البورصة المصرية خلال العام الجاري 2020، قياسًا على التفاؤل الكبير الذي سيطر على التوقعات قبل بداية يناير الجاري وقبل اشتعال الأزمات في ليبيا وتصاعد حدة التوترات بين أمريكا وإيران.

وبالرغم من تحفظات ومخاوف عدد من المتعاملين من تداعيات توترات المنطقة على البورصة المصرية نتيجة لعدة عوامل في صداراتها ضعف السيولة المتداولة، إلا أن مؤشرات البورصة المصرية نجحت فى امتصاص أثر الأزمات الجيوسياسية وتجاوزت الجزء الأكبر من التداعيات وفقًا لرؤية العينة المشاركة من مجتمع الأعمال في استبيان جريدة «حابي».

وحدد مجتمع الأعمال عددًا من النقاط الداعمة للتفاؤل تجاه حركة مؤشرات البورصة المصرية خلال 2020 وهي، استحداث بعض المؤشرات الرئيسية والمتنوعة بالبورصة المصرية، إلى جانب تفعيل آلية الاقتراض بغرض البيع "Short Selling" التي انتظرتها سوق المال المصرية على مدار سنوات طويلة، والتي ستلعب دورًا محوريًا في تنشيط حركة البورصة حتى في أوقات التراجع مما سيساهم في العودة للصعود بصورة أسرع.

كما لعب سعي الحكومة لتنشيط السوق الثانوية للسندات وتحريك برنامج الطروحات الحكومية في البورصة دورًا كبيرًا في تفاؤل مجتمع الأعمال تجاه حركة مؤشرات البورصة في العام الجاري، بالإضافة إلى التعديلات الخاصة بنشاط صانع السوق، الذي سيساهم بالتأكيد في ضبط حركة عدد كبير من الأوراق المالية المتداولة.

وتجدر الإشارة إلى أن المحرك الأساسي لتفاؤل الغالبية العظمى من الشريحة المشاركة في استبيان جريدة «حابي» تجاه حركة مؤشرات البورصة المصرية خلال 2020، هي التفاؤل بحركة البضاعة الجديدة والمرتقبة سواء على مستوى طروحات أسهم شركات الحكومة أو القطاع الخاص، إلى جانب طروحات السندات أو الصكوك لكل منهما.

21% يرجحون الاستقرار.. و 11% يؤكدون أنها تتجه للتراجع

وأكدوا أن البضاعة الجديدة هي الأقدر على إنعاش السوق ومؤشراته وقيم التداول اليومية فيه.

وكان المؤشر الرئيسي للبورصة EGX30 المقوم بالجنيه المصري قد أنهى تداولات عام 2019 مرتفعًا بنسبة 7.1% مقارنة بالعام الماضي 2018 ، فيما سجل المؤشر الرئيسي مقومًا بالدولار ارتفاعًا أكبر خلال العام 2019 مقارنة بعام 2018، بلغت نسبته 19.6%.

فيما اختتم مؤشر EGX70 للأسهم الصغيرة والمتوسطة تعاملات العام 2019 بخسائر إجمالية نسبتها 22.97% مقارنة بعام 2018، وتراجع مؤشر EGX100 الأوسع نطاقًا بنسبة إجمالية 19.05% في نهاية 2019.

وتوقع مجتمع الأعمال زيادة قيمة التداولات اليومية خلال العام الجاري بدعم من العوامل الإيجابية السابق ذكرها.

وكانت البورصة المصرية قد سجلت تداولات إجمالية قيمتها 409.7 مليار جنيه خلال العام الماضي 2019 ، تتوزع بواقع 194.5 مليار جنيه للسوق الرئيسي، ونحو 32.3 مليار جنيه لسوق خارج المقصورة، ونحو 182.9 مليار جنيه للسندات، مقابل تداولات إجمالية قيمتها 358.5 مليار جنيه خلال عام 2018 .

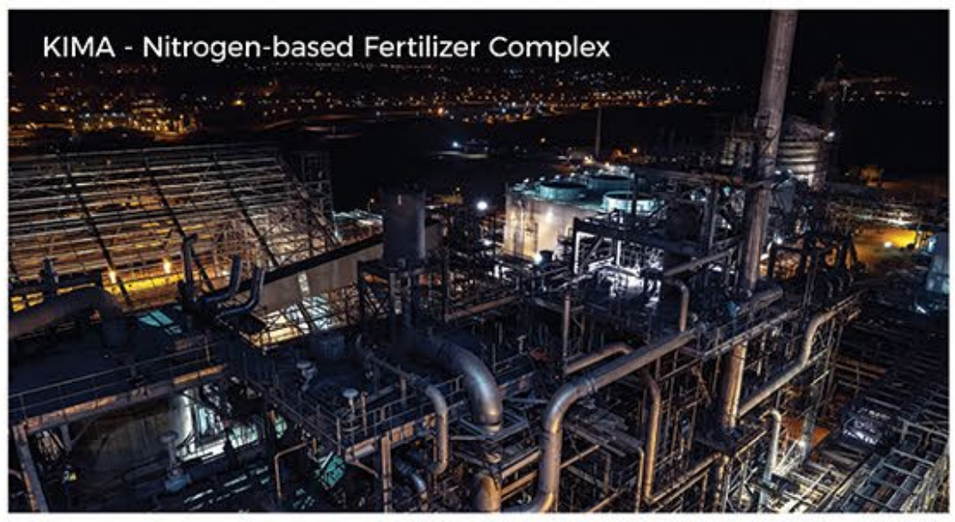

VALUE THROUGH EXCELLENCE

Orascom Construction is a global engineering and construction contractor primarily focused on infrastructure, industrial and high-end commercial projects in the Middle East, North Africa, the United States, and the Pacific Rim for public and private clients. OC also develops and invests in infrastructure opportunities.

Orascom targets large, complex and demanding industrial, commercial and infrastructure projects. Emphasizing on turn-key contracting, OC's track record ranges from water treatment plants and power stations to five star hotels and office skyscrapers.

ORASCOM CONSTRUCTION

Discover our projects

Follow us on

www.orascom.com

مازالت الآمال تنعقد علي سد الفجوة

أرباح الشركات العقارية تصطدم بتباطؤ السوق

42% من التوقعات تشير إلى تراجع الأرباح و21% أكدوا ارتفاعها

33 مشاركًا رجحوا استقرار أرباح مستثمري العقارات

استقرار أرباح شركات الاستثمار العقاري تستحوذ على 33% من الأصوات

توقع 21% من المشاركين في استبيان حابي أن تحقق الشركات العقارية نموًّا في أرباحها خلال العام الجاري، وذلك ضمن التوقعات الخاصة بأداء الشركات العقارية وخاصة ما يتعلق بمحور الربحية.

وبلغت نسبة الأصوات التي رجحت حدوث استقرار في أرباح الشركات العقارية نحو 33%، في مقابل 42% من المشاركين في الاستبيان توقعوا تراجع الأرباح، فيما امتنع 4 من المشاركين عن التصويت على تلك الجزئية.

علق كثيرون آمالًا كبيرة على السوق العقارية على اعتبار أنها الأكثر نموًّا وتطورًا على مدار السنوات الأخيرة، في ظل الطفرة الكبيرة التي شهدتها منظومة الإنشاءات بشكل عام والمشروعات السكنية على وجه الخصوص، بالتزامن مع طلب محلي متزايد وفجوة بين ما هو معروض وما تحتاجه مصر يتزايد عامًا بعد الآخر.

وواجهت الشركات العقارية مثل مثيلاتها في القطاعات الأخرى عدة تحديات ناجمة عن التبعات الخاصة بإجراءات الإصلاح الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة، وخاصة تأثر القدرة الشرائية للمواطنين والذي أدى إلى تباطؤ في الطلب على وحدات الإسكان الفاخر في الفترة الأخيرة، وهو ما ألقى بظلاله على أرباح الشركات، والتي تراجعت بصورة كبيرة خلال فترة العام ونصف العام التي تلت تحرير سعر الصرف، ومن ثم بدأت الشركات في التقاط أنفاسها والبحث عن آليات تضمن من خلالها استقطاب عملاء لمشروعاتها وضمان تدفق إيرادات تمكنها من الوفاء بالتزاماتها.

ومنذ بداية العام الماضي باتت الشركات العاملة في السوق عند مفترق طرق، فإما الاستمرار في السياسات البيعية التي ظهرت تحديدًا عقب تحرير سعر الصرف وتقديم المزيد من التسهيلات مع العملاء بفترات سداد أطول ومقدمات أقل مما سيؤثر على ملاءتها المالية وأرباحها، أو التركيز بصورة كبيرة على السوق الخارجية لتسويق مخزون وحداتهم للمصريين العاملين في الخارج أو الأجانب لمواجهة ضعف القدرة الشرائية التي تعاني منها السوق الداخلية.

وتمثل الشركات العقارية المدرجة في البورصة مرآة تعكس وضع السوق العقارية، ووفق البيانات المعلنة فإن معدلات الأرباح لشركات قطاع العقارات المدرجة في البورصة تراجعًا كبيرًا خلال الستة أشهر الأولى من عام 2019، بنحو 33.49%، حيث سجلت إجمالي أرباح 2.788 مليار جنيه في النصف الأول من 2019، مقارنة بنحو 4.192 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وحققت نحو 9 شركات معدلات نمو إيجابية في الأرباح، وتحولت واحدة من الخسارة إلى الربحية، وقلصت أخرى خسائرها خلال الفترة، بينما تراجعت معدلات أرباح نحو 7 شركات، وحققت ثلاث شركات أخرى خسائر بنهاية يونيو 2019، وفق ما أشارت إليه عدة تقارير.

ونمت إيرادات الشركات المدرجة في البورصة خلال النصف الأول من عام 2019، بنحو 16%، حيث بلغت نحو 11.54 مليار جنيه، وذلك مقارنة بنحو 9.87 مليار جنيه خلال نفس الفترة من 2018.

وترتكز خطط الشركات حاليًا على أكثر من محور يأتي في مقدمتها محور المبيعات والتسويق، وسط منافسة كبيرة بين الشركات كافة، إلى جانب دخول الحكومة ممثلة في وزارة الإسكان كمنافس لهم في بعض المناطق الواعدة، وقدمت الشركات عروضًا ترويجية كبيرة في مشروعاتها، ووصلت إلى مدد للتقسيط تتراوح بين 7 سنوات و14 سنة.

وتأتي تحركات الشركات بالتزامن مع الخطوات الجادة التي اتخذتها الحكومة ممثلة في وزارة الإسكان لفتح الباب أمام تصدير العقارات من جانب إلى جانب المباحثات مع القطاع المصرفي لتيسير حصول الشركات على تسهيلات ائتمانية.

أما المحور الثاني فتمثل في الخطط التوسعية وكيفية الاتجاه إلى مناطق عليها طلب كبير، بما يحقق للشركات الانتشار السريع وأيضًا عائدًا استثماريًا مُرضيًا، وهو ما أظهرته المشروعات الجديدة التي تم إطلاقها في مناطق القاهرة الجديدة والساحل الشمالي والشيخ زايد، إلى جانب المدن والتجمعات العمرانية الجديدة، مثل العاصمة الإدارية والعلمين الجديدة والمنصورة الجديدة ومدن الصعيد الجديدة.

وتمثل المحور الثالث الذي اعتمدت عليه الشركات في تحقيق الربحية، في تنويع المحفظة الاستثمارية، من خلال تخصيص مساحات في مشروعاتهم لإقامة وحدات فندقية أو مولات تجارية أو إنشاء مشروعات إدارية، بما يساعد في زيادة المبيعات، وذلك في حالة حدوث تباطؤ جديد في مبيعات الوحدات السكنية.

وقالت وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة، إن عدد المدن الجديدة في مصر كان 24 مدينة فقط حتى عام 2014، وإن الدولة بدأت في تنفيذ مخطط لإنشاء 30 مدينة جديدة من مدن الجيل الرابع، مشيرة إلى أنه تم البدء في 14 مدينة جديدة، وسيتم بدء تسليم المشروعات فيها خلال النصف الثاني من العام الجاري.

وتمثل العاصمة الإدارية الجديدة ومنطقة شرق القاهرة أكبر تجمع ومركز تنافس كبير بين الشركات، إذ وصل عدد الشركات والجمعيات والنوادي التي حصلت على قرارات وزارية للبدء في مشروعاتها إلى نحو 51 جهة، وجميعها تعمل على مشروعات سكنية، إلى جانب الشركات التي تركز على المحاور الإدارية والتجارية.

أرباح الشركات العقارية

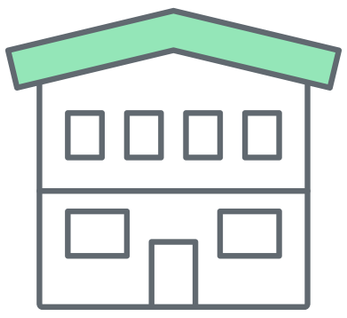

4 أصوات رفضت الإجابة

التوقع	نمو	استقرار	تراجع
التصويت	21	33	42

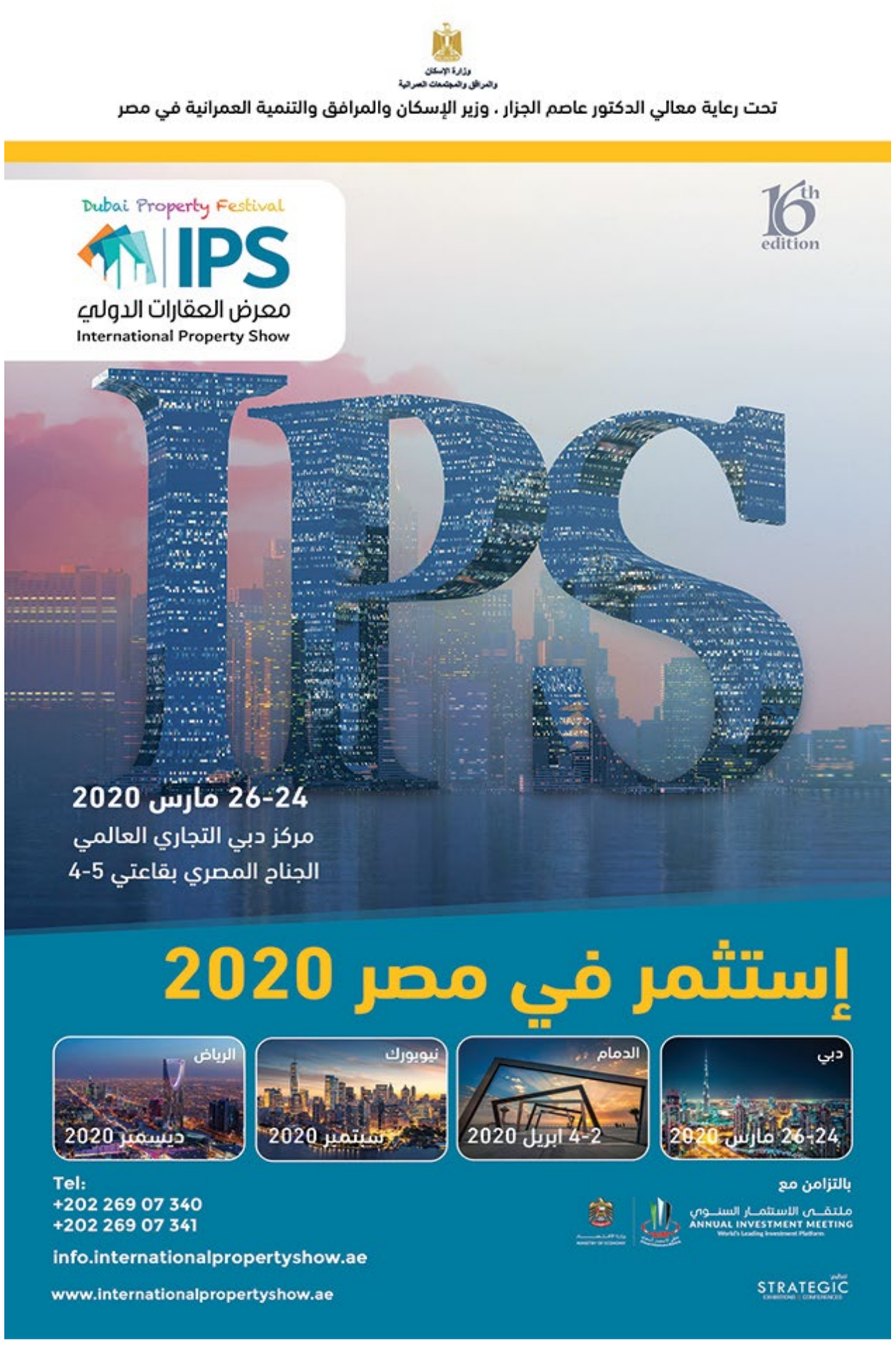

مدعومًا بنشاط التشييد والبناء

استقرار متوقع في أرباح شركات المقاولات

50% من الأصوات ترجح عدم تغير الأرباح و29% توقعوا حدوث نمو

17 مشاركًا في الاستبيان أشاروا إلى تراجع متوقع في ربحية المقاولين

تجه شركات المقاولات نحو تحقيق استقرار في أرباحها خلال العام الجاري، وفق ما رآه 50% من المشاركين في استبيان حابي، وهو ما يأتي مدعومًا ببدء صرف الحكومة لمستحقات المقاولين المتأخرة، مع استمرار النشاط في سوق التشييد والبناء وتنفيذ الحكومة لخطط التوسع العمراني.

ورأى 29% من المشاركين أن شركات المقاولات ستشهد نموًا في أرباحها خلال 2020، بينما رجح 17% من المشاركين تراجع أرباح شركات القطاع، وامتنع 4% من الأصوات عن الإجابة على تلك الجزئية.

استفاد قطاع المقاولات على مدار الأعوام الأخيرة من الطفرة العمرانية التي تشهدها مصر، وخاصة ما يتعلق بالتوسعات الجديدة التي بدأتها الحكومة، سواء في مشروعات الإسكان وتعمير مناطق جديدة، أو مشروعات البنية التحتية والطرق التي جرت ويجري تنفيذها، الأمر الذي ساعد في تحسين العديد من المعدلات الأخرى كالبطالة والنمو على اعتبار أن قطاع المقاولات هو قاطرة لمختلف القطاعات الأخرى.

ويعد عنصر التكلفة هو المحور الرئيسي الذي يؤثر بصورة مباشرة على قطاع المقاولات لا سيما وأن عقودها تكون لمدد طويلة مما يزيد من مخاطر تغير الأسعار، وهو ما ظهر واضحًا مع قرار تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016، حيث تضررت شركات المقاولات وخاصة التي تتعامل مع الجهات والهيئات الحكومية مما دفع الشركات إلى المطالبة بتعويضات عن فروق الأسعار.

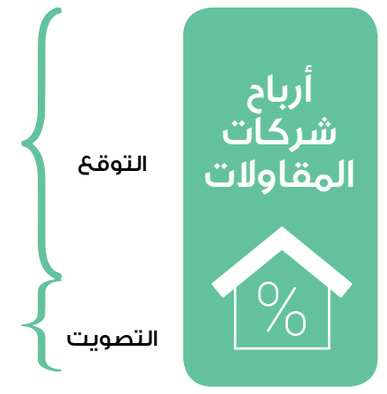

ووفق بيانات اتحاد مقاولي التشييد والبناء فإن ما يقترب من 2000 شركة مقاولات تعرضت للإفلاس وأغلقت خلال شهور بعد إعلان قرار تعويم الجنيه، إلى جانب التحديات الأخرى المتراكمة والتي عانى منها القطاع لسنوات مثل استخراج خطابات الضمان وقلة الدعم من الحكومة للشركات بالخارج، وكذلك قلة الدعم المالي من البنوك.

واستوجبت تلك التحديات تحركًا سريعًا من الحكومة بتفعيل قانون التعويضات، حيث أصدر مجلس الوزراء في فبراير من العام الماضي، القرار رقم 4 لسنة 2019، بتثبيت نسب التعويضات التي جرى اعتمادها من مجلس الوزراء بشأن قانون تعويضات عقود المقاولات والتوريدات والخدمات العامة الصادر بالقانون رقم 84 لسنة 2017، إلى جانب منح مهلة إضافية 6 أشهر لتسليم المشروعات، ويصل عدد الشركات المقيدة حاليًا في الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء، نحو 30900 شركة، ويتجاوز إجمالي أعمالها نحو 200 مليار جنيه.

ونجحت شركات المقاولات في استعادة توازنها منذ العام الماضي، بعدما بدأت الجهات الحكومية في صرف المستحقات المتأخرة لها، إلى جانب السياسات والتوجهات الجديدة التي اتبعتها الشركات، مثل طرح الأصول المملوكة لها واستغلالها عن طريق البيع أو الاستثمار، إلى جانب اللجوء لنظام الشراكة مع شركات أخرى لتخفيف عبء الأوضاع المالية وتيسير الاستمرار بالسوق في أعمال متنوعة.

ولعل أبرز مثال على ذلك هو قرار الشركة القابضة للتشييد والتعمير دمج عدد من شركات المقاولات التابعة لها مع الشركات التي تم وضعها تحت التصفية بقطاع الأعمال، وبموجب قرار الدمج استحوذت 4 شركات مقاولات على محفظة ضخمة من الأراض موزعة على عدد من المحافظات، وألزمت "الشركة القابضة" شركات المقاولات كافة بتقديم خطة لاستغلال الأصول التي آلت إليها ، والتحول لنشاط الاستثمار العقاري.

واتجهت شركات المقاولات أيضًا إلى دخول قطاعات ومجالات جديدة، مثل تحلية المياه ومحطات الطاقة المتجددة والموانئ، وأكدوا أن دخول شركات المقاولات قطاعات جديدة مثل معالجة وتحلية المياه وإنشاء الموانئ والكهرباء والطاقة المتجددة، مما فتح مجال الاستثمارات مجددًا أمامها ولم يعد يقتصر عملها على العقارات والبنية والطرق والكباري فقط.

كما ساهم بدء صرف المستحقات في تعزيز خطط الشركات، حيث سددت الحكومة في مارس من عام 2019 نحو 19 مليار جنيه من مستحقات شركات المقاولات لديها، والبالغة نحو 22 مليار جنيه، بحسب ما أعلنه حسن عبد العزيز الرئيس السابق لاتحاد التشييد والبناء، وحتى الآن لم يتم الإعلان عن أحدث البيانات حول ما تم صرفه.

وأنعشت المشروعات التي أطلقتها وزارة الإسكان، شركات المقاولات، وبحسب ما أعلنته وزارة الإسكان فإن الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، تتولى تنفيذ 2343 مشروع للبنية الأساسية على مستوى الجمهورية، بتكلفة 822 مليار جنيه، ويساهم في تنفيذها أكثر من 1440 شركة، بسواعد ما يزيد على 5 ملايين مهندس وفني وعامل، وتساهم تلك المشروعات في خلق مجتمعات عمرانية جديدة.

وارتفعت وتيرة الإنشاءات وأعمال البنية التحتية في 14 مدينة جديدة اعتمدتها الحكومة، ونفذت الحكومة على مدار العامين الماضيين مشروعات بقيمة 129 مليار جنيه، وتعمل وفق موازنة 2020/2019 -التي بدأت منذ يوليو الماضي- على تنفيذ مشروعات أخرى بقيمة 250 مليار جنيه

وفي العاصمة الإدارية الجديدة وحدها اعتمدت هيئة المجتمعات العمرانية عقود مقاولات تتجاوز 200 مليار جنيه، لمدة ثلاث سنوات، تم إنفاق نحو 28 مليار جنيه، وتستحوذ شركات القطاع العام على حصة كبيرة في تنفيذ مشروعات البنية التحتية والإسكان، بالعاصمة الجديدة، بقيمة تصل إلى 3.5 مليار جنيه، وذلك من إجمالي ما تم إنفاقه خلال المرحلة الأولى من المشروع، بقيمة 177 مليار جنيه، وتنفذ الشركة القابضة للتشييد 40% من حجم أعمال المرافق، من خلال شركة النصر العامة للمقاولات «حسن علام»، وشركة المقاولات المصرية «مختار إبراهيم»، والشركة المساهمة المصرية للمقاولات «العبد»، وشركة إيجيكو العامة، ومصر لأعمال الأسمنت المسلح.

ويعمل عدد من الشركات في الحي الحكومي بالعاصمة، هي المقاولون العرب، وأوراسكوم للإنشاء، وشركة أبناء حسن علام، وشركة سياك، وشركة ريديكون، وسامكريت، والرواد، والسعداء، والبحر الأحمر، وينفذ مبنى البرلمان شركة المقاولون العرب، أما مبنى مجلس الوزراء فتنفذه شركة أوراسكوم للإنشاء.

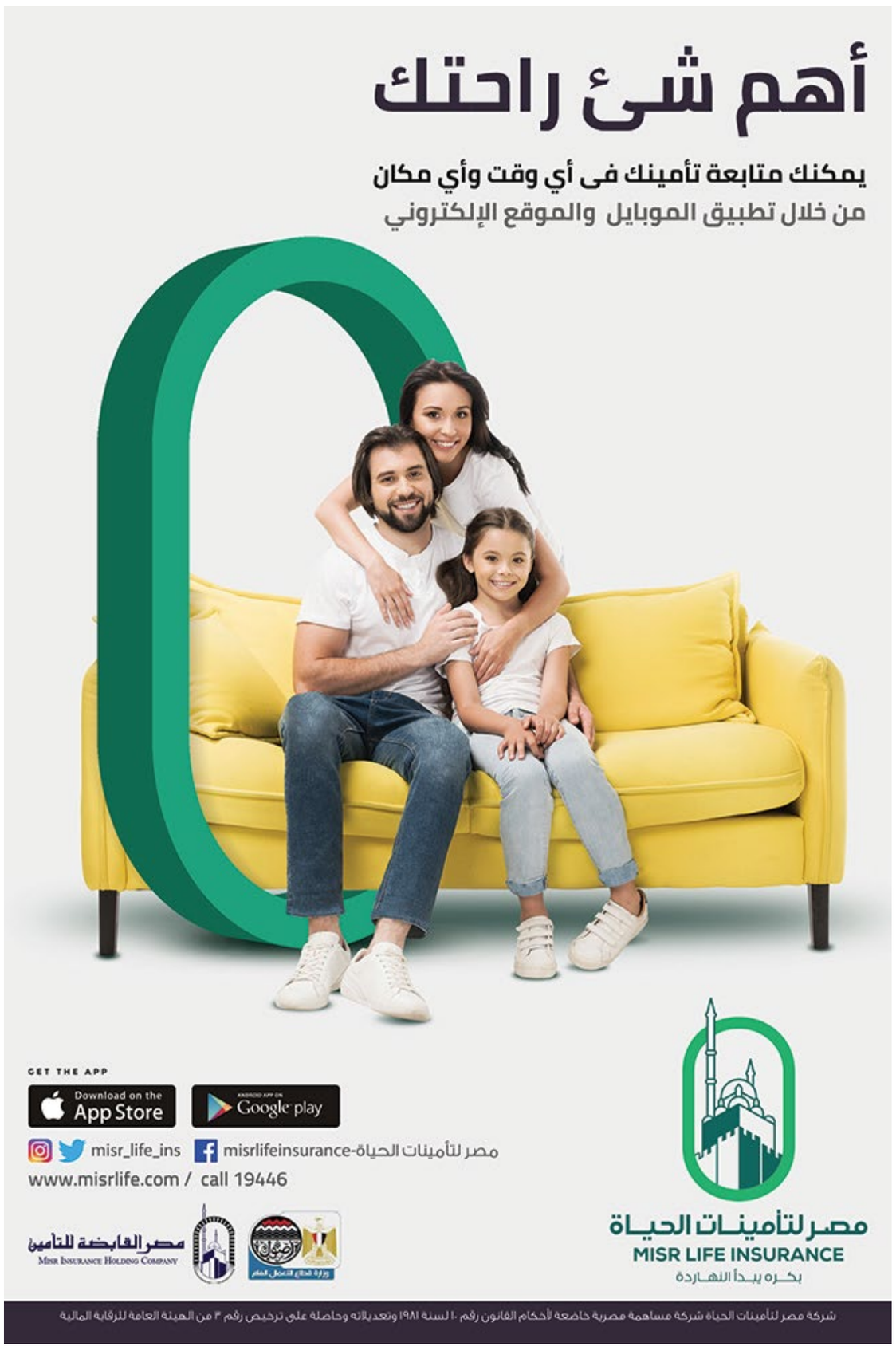

الضبابية تسيطر على أرباح شركات الحديد

42% من المشاركين توقعوا التراجع خلال العام الجاري

31% نسبة الاستقرار المتوقع في ربحية شركات الحديد

أشارت توقعات المشاركين في استبيان حابي حول أرباح شركات الحديد أن المؤشرات كافة تؤكد أن هناك تراجعًا ينتظر تلك الشركات خلال العام الجاري، نتيجة الصعوبات التي تواجه تلك الصناعة، وبلغت نسبة الأصوات التي ترجح تراجع أرباح تلك الشركات 42%.

وتوقع 31% من المشاركين في الاستبيان أن تشهد شركات الحديد استقرارًا في أرباحها خلال العام الجاري، فيما رأى 23% فقط من المشاركين أن التوقعات تشير إلى نمو أرباح شركات الحديد، وامتنع 4 مشاركين عن الإدلاء بآرائهم حول تلك الجزئية.

مرت شركات الحديد بالعديد من التقلبات خلال الفترة الماضية، سواء ما نتج عن إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وخاصة قرارات رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء، أو القرارات الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة بشأن استيراد الخامات، وهو ما كان له تأثير كبير على تلك الصناعة وأرباح شركاتها خلال العامين الماضيين.

وحاولت شركات الحديد على مدار الأشهر الماضية العمل على تحقيق التوازن بين هوامش الأرباح والإيرادات وأسعار بيعها للمنتجات حتى لا تزيد الأعباء على المستهلكين مما يؤدي إلى انخفاض الإقبال على الشراء، خاصة وأن أي زيادة في التكلفة يتم تحميلها على المنتج النهائي، سواء بالارتفاع في أسعار الخامات، أو الزيادات في أسعار الطاقة.

ولعبت قرارات رسوم الاستيراد التي أصدرتها وزارة التجارة والصناعة دورًا في زيادة الضغوط على شركات الحديد، والتي تمثل أبرزها في القرار رقم 346 والذي أحدث بلبلة كبيرة في السوق عند إصداره في إبريل الماضي، كما تم إصدار قرار آخر في أكتوبر الماضي يقضي بفرض رسوم وقائية على واردات حديد التسليح وخامات الحديد البليت لمدة ثلاث سنوات.

ونص القرار على أن يتم فرض الرسوم بنسب متدرجة تبدأ من 25% بداية من أكتوبر وحتى إبريل المقبل لحديد التسليح تنخفض إلى 21% في إبريل 2020 وحتى إبريل 2021 ثم تنخفض النسبة إلى 17% من إبريل 2021 وحتى إبريل 2022، فيما تم فرض رسوم وقائية تبدأ من 16% العام الجاري وتنخفض إلى 10% بحلول إبريل 2022.

كما قررت الحكومة في شهر أكتوبر الماضي خفض أسعار الغاز لمصانع الحديد والصلب، إلى 5.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية، مقابل 7 دولارات، بانخفاض نحو 21%، مشيرة إلى أنه سيتم إجراء مراجعة لهذه الأسعار كل 6 أشهر، في ضوء تغيرات الأسعار العالمية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

ومثلت تلك الخطوة طوق نجاة للعديد من الشركات التي كانت مهددة بخسائر كبيرة، إلا أن التحدي الأكبر تمثل في المنافسة والتي تزايدت حدتها بالتوازي مع ملاحقة شبح تراجع الأرباح لمختلف الشركات، الأمر الذي زاد من مخاوف حدوث تباطؤ في المبيعات وانخفاض الإيرادات.

وأظهرت القوائم المالية المجمعة لشركة حديد عز تكبدها صافي خسائر قدرها 4.3 مليار جنيه خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر من العام الماضي، مقارنة بصافي خسائر بلغت 326 مليون جنيه خلال نفس الفترة من عام 2018، كما تراجعت مبيعات الشركة إلى 35.2 مليار جنيه، خلال الفترة المذكورة، مقارنة بمبيعات بلغت 37.4 مليار جنيه، خلال الفترة المقارنة من 2018.

وعلى صعيد الشركات الحكومية فإن شركة الحديد والصلب تكبدت خسائر بقيمة 1.24 مليار جنيه خلال العام المالي الماضي، مقابل خسائر بلغت 899.6 مليون جنيه خلال العام المالي السابق له، وتراجعت مبيعات الشركة إلى 1.24 مليار جنيه خلال العام الماضي مقارنة بمبيعات بلغت 1.61 مليار جنيه خلال العام السابق له، وقررت الجمعية العامة غير العادية، في نوفمبر الماضي، استمرار الشركة.

وتعلق شركات الحديد آمالًا كبيرة على النشاط العمراني الكبير الذي تشهده مصر حاليًا من مشروعات عمرانية وبنية تحتية إلى جانب الطرق والكباري في زيادة المبيعات، وهو ما يتزامن مع الانخفاض في التكلفة الناتج عن تراجع أسعار الغاز، الأمر الذي يشير إلى إمكانية حدوث استقرار نسبي في أرباحها ووقف نزيف خسائرها خلال الفترة المقبلة.

وبدأت شركات الحديد في خفض أسعارها خلال الأسابيع الأخيرة، ووفق ما أعلنته شعبة مواد البناء، حيث تراجع سعر طن الحديد بشركة الجارحي إلى نحو 9650 جنيهًا بانخفاض 150 جنيهًا للطن، كما تراجع سعر طن الحديد بشركة المراكبي بنحو 125 جنيهًا، ليصل سعر الطن إلى 9650 جنيه، وانخفض سعر طن الحديد بشركة مصر إستيل بنحو 200 جنيه، ليصل سعر الطن إلى 9550 جنيه.

كما خفضت شركتا السويس للصلب، وحديد المصريين أسعار الحديد أمس ، بقيمة 300 جنيه للطن الواحد، ليصل إلى 9900 جنيه في كلا الشركتين تسليم أرض المصنع.

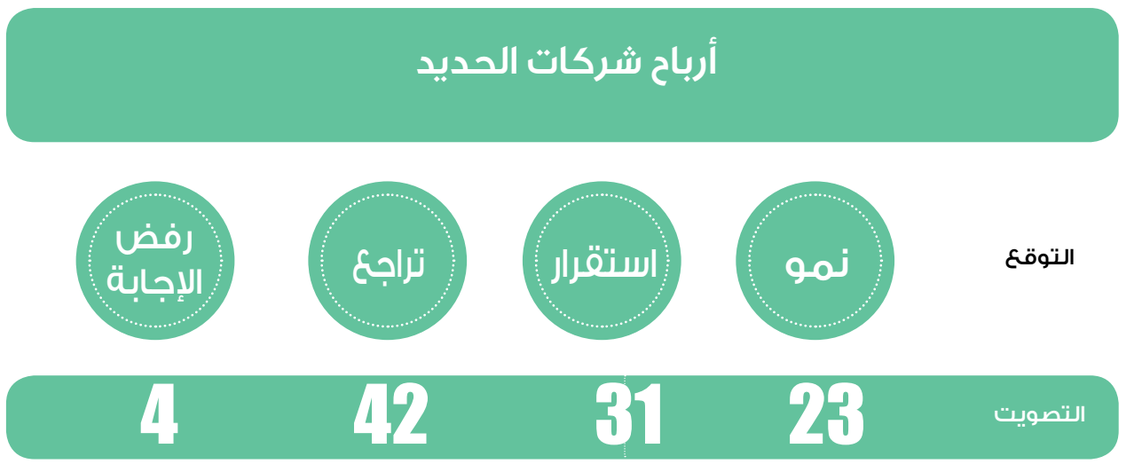

23 مشاركًا في الاستبيان رجحوا كفة نمو الأرباح

مع ارتفاع التكاليف وزيادة المعروض

مستقبل قاتم ينتظر شركات الأسمنت

61 % يتوقعون تراجع الربحية في مقابل 10% للنمو

25 مشاركًا رجحوا كفة استقرار الأرباح خلال العام الجاري

سيطر التشاؤم على توقعات المشاركين في استبيان حابي حول ما ينتظر شركات الأسمنت خلال العام الجاري، وخاصة ما إذا كانت تلك الشركات ستحقق نموًا في أرباحها أم أنها ستظل قابعة تحت وطأة الخسائر التي تلاحقها، نتيجة عجزها عن تصريف إنتاجها من جانب وارتفاع التكاليف من جانب آخر.

ورجح 61% من الأصوات أن تتراجع أرباح شركات الأسمنت خلال العام الجاري، في مقابل 10 أصوات فقط رأت أنه من المتوقع أن تنمو تلك الأرباح، بينما توقع 25% من المشاركين حدوث استقرار نسبي في الأرباح وامتنع 4 من المشاركين عن التصويت حول تلك الجزئية.

سيطر الترقب على شركات الأسمنت العاملة في مصر خلال الفترة الماضية، مع تفاقم أزمات القطاع وتزايد خسائر شركاته، نتيجة الطلب المنخفض وزيادة المعروض مع دخول طاقات إنتاجية إلى السوق، وعدم قدرة الشركات على تصريف إنتاجها، وما زاد من ذلك هو التبعات الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التي اتبعتها الحكومة.

واتبعت شركات الأسمنت على مدار السنوات الماضية عدة أساليب في محاولة منها للنجاة من شبح الإغلاق الذي يطاردها بقوة، إذ وضعت بعض الشركات خططًا تسويقية جديدة لتصريف الإنتاج، والسعي بصورة مستمرة وراء المشاركة في المشروعات القومية أو مشروعات البنية التحتية والطرق، إلى جانب ضخ استثمارات في مجال الطاقة البديلة، بما يساعد على خفض التكلفة ومن ثم رفع القدرة التنافسية للشركات.

ووفق آخر البيانات المتاحة من شعبة الأسمنت بغرفة مواد البناء باتحاد الصناعات فإن السوق تعاني من وجود فائض في الإنتاج يبلغ 30 مليون طن تقريبًا، من إجمالي الطاقة الإنتاجية التي تصل إلى 83 مليون طن سنويًا، في حين أن الاستهلاك المحلي لا يزيد على 53 مليون طن سنويًا.

ومنذ منتصف عام 2018 ارتفع الفائض في الإنتاج بشكل ملحوظ، مع بدء مجمع الأسمنت ببني سويف، في العمل، وصل حجم الإنتاج إلى 83 مليون طن بنهاية عام 2018 مقابل 70 مليونًا بنهاية العام السابق له، وعلى صعيد السوق الخارجية فإن هناك منافسة شرسة من دول مثل الإمارات والسعودية وتركيا نظرًا للفائض الكبير الموجود لدى كل منها أيضًا.

وتبلغ إجمالي استثمارات مصانع الأسمنت في مصر نحو 4.5 مليار دولار تقريبًا، حيث تتراوح تكلفة خط الإنتاج الواحد ما بين 110 و150 مليون دولار، وتعمل في مصر نحو 19 شركة منتجة منها 18 شركة خاصة بالإضافة إلى شركة تابعة للدولة متمثلة في جهاز الخدمة الوطنية، وتملك هذه الشركات 42 خط إنتاج، وتبلغ نسبة الاستثمارات الأجنبية في صناعة الأسمنت نحو 52%، بحسب بيانات شعبة الأسمنت.

وبحسب الدراسة التي أعدّتها شركة سي آي كابيتال القابضة فإن شركات الأسمنت تتنهج استراتيجيات الكفاح من أجل البقاء، ويعني ذلك التغلب على مخاطر الصناعة من أجل البقاء وتقليل الخسائر المحتملة، على أمل أن تتعافى الصناعة في المدى البعيد، الأمر الذى يبرر الصراع وضعف العائد، ويكون الكفاح ممثلًا في محاولة تخفيض التكاليف، وحماية الحصة السوقية من المنافسة.

وأضافت أن تكلفة تلك الصناعة مرتفعة، وتصل إلى ما بين 180-120 دولارًا لكل طن طاقة إنتاجية، بخلاف ثمن التراخيص والأرض، لافتة إلى أنها أيضًا صناعة كثيفة المادة الخام، حيث تقوم مصانع الأسمنت بتحويل المادة الخام، وهي الحجر الجيري والطفلة إلى كتل أسمنتية "كلينكر" عن طريق تفاعل حراري، وتتراوح تكلفة المادة الخام بين 25-10% من إجمالي تكلفة إنتاج الأسمنت في مصر.

وفي محاولة من الحكومة لتخفيف وطأة الضغوط عن شركات الأسمنت تم إقرار خفض سعر الغاز لمصانع الأسمنت في أكتوبر الماضي إلى 6 دولارات للمليون وحدة حرارية، بدلًا من 8 دولارات، وذلك بالتزامن مع الحاجة الكبيرة في تلك الصناعة إلى طاقة كثيفة بشكل مستمر لإحداث التفاعل الحراري المطلوب، كما أنها تحتاج إلى طاقة كهربائية لتشغيل طواحين الكلينكر، وتعتمد صناعة الأسمنت في مصر على الفحم الحجري والفحم البترولي كمصدرين أساسيين للطاقة الحرارية اللازمة لتشغيل المصانع. تبلغ تكلفة الطاقة مجمعة بين 50 إلى 70% من إجمالي تكلفة الإنتاج.

وعلى الرغم من الانطلاقة الكبيرة التي شهدتها أسواق التشييد والبناء خلال الأعوام الأخيرة، فإن الطلب على الأسمنت لم يشهد ارتفاعًا بالصورة التي تنقذ الشركات، خاصة وأن مشاريع الإسكان الصغيرة والمتوسطة هي التي تمثل المحرك الرئيسي للطلب على الأسمنت في مصر، خلافًا لما هو شائع، وتتراوح مساهمة هذه المشاريع بين 90-70% من إجمالي الطلب، مقابل 25-10% للمشاريع القومية ومشاريع إسكان الدرجة الأولى.

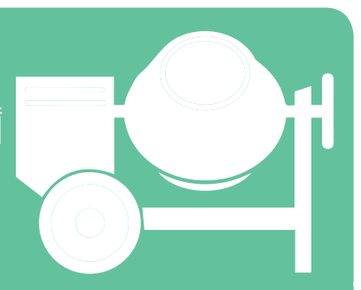

بنسبة 42% لكل منهما

تساوي توقعات تحسن واستقرار جودة خدمات الاتصالات

15% من المشاركين توقعوا تدني الخدمات

تساوت نسب المشاركين في استطلاع حابي، حول مدى جودة خدمات الاتصالات خلال العام الجاري، وتفاءل 42% منهم بتحسن الخدمات المقدمة، وهي نفس النسبة أيضًا -42%- للذين رأوا استقرار مستوى خدمات الاتصالات دون أي تغير، بينما أبدى 15% منهم تراجع مستوى الخدمة، وامتنع 1% عن التصويت.

أظهر تقرير شهر نوفمبر الماضي الصادر عن المركز القومي لمراقبة جودة خدمات الاتصالات التابع للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، أن خدمات البيانات على مستوى مقبول على جميع الشبكات العاملة في مصر، أما على صعيد خدمات الصوت أشار إلى أنه ما زالت هناك مدن وأحياء تعاني من مشاكل في جودة الخدمات الصوتية، وتساوت كل من فودافون واتصالات في عدد المناطق المتضررة الذي بلغ عددها 29 مدينة وحيًا، فيما وصل عدد المدن التي تعاني من مشاكل في الصوت إلى 40 مدينة لشركة أورانج، أما شركة WE فبلغ عدد الأحياء المتأثرة نحو 67.

ووفقًا لتقارير صادرة عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فقد ارتفع حجم الاشتراكات بالهاتف المحمول لتصل إلى 95.25 مليون اشتراك، بنهاية أكتوبر 2019 بنسبة انتشار بلغت نحو 95.90%، مقارنة بنحو 94.90 مليون اشتراك في سبتمبر 2019 و 94.31 مليون اشتراك بنهاية أكتوبر 2018.

ووصل عدد مشتركي الهاتف الثابت إلى نحو 8.72 مليون اشتراك بنهاية أكتوبر 2019 و بالمقارنة بنحو 8.42 مليون اشتراك بنهاية سبتمبر 2019 و 7.51 مليون اشتراك بنهاية أكتوبر 2018.

وحقق قطاع الاتصالات ناتجًا محليًا يقدر بنحو 93 مليار جنيه خلال عام 2019/2018 مقابل نحو 80.1 مليار جنيه عام 2018/2017، بمعدل نمو بلغ نحو 16.6% في عام 2019/2018 مقابل نحو 14.1% في عام 2018/2017، بحسب وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وبلغ معدل نمو القطاع خلال الربع الأول من العام المالي الحالي 16% ليسجل أعلى قطاعات الدولة نموًا، وبلغ إجمالي الاستثمارات المنفذة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 35.77 مليار جنيه خلال عام 2019/2018 مقابل 28.78 مليار جنيه في عام 2018/2017 بنسبة زيادة قدرها 24%، وبلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للدولة نحو 4% خلال عام 2019/2018 مقابل 3.5% في عام 2018/2017.

وحقق القطاع إجمالي صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات بنحو 3.6 مليار دولار مقابل 3.26 مليار دولار في عام 2018/2017 وتم تأسيس 1199 شركة جديدة خلال الفترة من يناير وحتى سبتمبر 2019 مقارنة بنحو 986 شركة خلال الفترة نفسها من العام السابق، وبلغت رؤوس أموال الشركات الجديدة مليارًا و575 مليون جنيه خلال الفترة من يناير – سبتمبر 2019 مقارنة بنحو 973 مليون جنيه خلال الفترة نفسها في العام السابق.

وتعتزم شركات الاتصالات العاملة في السوق المحلية، إطلاق خدمات قيمة مضافة جديدة باستخدام أنظمة تحويل الأموال عبر المحمول، من أجل تحقيق الشمول المالي والتماشي مع توجهات الدولة في التحول إلى مجتمع رقمي لانقدي، ويأتي ذلك بالاقتداء بالتجارب العالمية من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وتمكنت شركة فودافون من إضافة نحو 230 ألف مشترك جديد في خدماتها خلال شهر أكتوبر الماضي ليرتفع عدد عملائها من 39.9 مليون مشترك في سبتمبر الماضي إلى 40.2 مليون مشترك في أكتوبر.

واستطاعت أورنج إضافة نحو 37.9 ألف مشترك جديد لخدماتها خلال شهر أكتوبر الماضي، ليرتفع عدد مشتركي خدماتها إلى 28.3 مليون مشترك بنهاية الشهر مقابل 28.2 مليون مشترك في سبتمبر الماضي.

في المقابل فقدت شركة اتصالات مصر نحو 100 ألف مشترك في شهر أكتوبر الماضي، بحيث تراجع عدد مشتركي خدمات الشركة إلى نحو 19.9 مليون مشترك مقابل 20 مليون مشترك في سبتمبر الماضي.

ورصدت شركات المحمول الأربع العاملة في السوق المصرية استثمارات ضخمة لتطوير وتحديث شبكات التليفون المحمول خلال العام الجاري 2020 تصل إلى ما يزيد على 30 مليار جنيه، ووضعت الشركة المصرية للاتصالات WE نحو 17 مليار جنيه لعامي 2019 و2020.

فيما أعلنت شركة أورنج مصر عن رصدها استثمارات تصل إلى 4 مليار جنيه استثمارات لعام 2020، توجه 90% منهم في أعمال تطوير وتحديث الشبكة لخدمة العملاء، بالإضافة إلى توجيه جزء كبير من الإستثمارات في عمليات نقل البيانات والتي تشهد نموًا كبيرًا لديها، أما شركة فودافون فإنها تخطط لزيادة استثماراتها لما يقرب من 5 مليارات جنيه، كما رصدت شركة اتصالات مصر نحو 4.5 مليار جنيه للاستثمار في تحديث شبكتها خلال العام الحالي، لتحسين الخدمات بجودة وكفاءة وطاقات أعلى، إضافة إلى الاستثمار في خدمات نقل البيانات التي تشهد نموًا مطردًا في السوق المحلية.

1% امتنع عن التصويت

AUR
LEASING

TURN **VISION**
TO **REALITY**

C42 Arkadia Mall Building, Corniche Elnil, Ramlet Beaulac, Cairo, Egypt.
Tel: (+202) 25756930 / 25756933 **www.aur-leasing.com**

مقر شركة مصر القابضة للتأمين وبرأس مال مصدر 150 مليون جنيه:

توقيع اتفاقية تأسيس شركة مصر للتأمين التكافلي - حياة

قامت كل من شركة مصر القابضة للتأمين، وشركة مصر لتأمينات الحياة وشركة مصر للتأمين، والبنك الأهلي المصري، وبنك مصر وشركة مصر المالية للاستثمارات بتوقيع اتفاقية «تأسيس شركة مصر للتأمين التكافلي – حياة»، وذلك بمقر شركة مصر القابضة للتأمين.

ومعربا عن سعادته، صرح السيد باسل الحيني، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر القابضة للتأمين: «أن الشركة الجديدة بمساهمة كيانات كبرى تعد خطوة هامة في إطار خطة مصر القابضة للتأمين الاستثمارية للتوسع في قطاع التأمين وشركاتها وتوفير حزمة متكاملة من الحلول والخدمات التأمينية التجاري والتكافلي للوصول لشريحة أكبر من العملاء".

ويبلغ رأس مال الشركة الجديدة 150 مليون جنيه وتبلغ مساهمة الشركات والبنوك كالتالي:

- شركة مصر القابضة للتأمين وشركاتها 52%؛ بحيث تساهم مصر القابضة للتأمين بنسبة 12%، وشركة مصر لتأمينات الحياة بنسبة 20%، وشركة مصر للتأمين بنسبة 20%
- والبنك الأهلي المصري بنسبة 24%
- وبنك مصر بنسبة 14%
- وشركة مصر المالية للاستثمارات بنسبة 10%

وقام بتوقيع اتفاقية الشركة الجديدة كل من السيد باسل الحيني، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة مصر القابضة للتأمين، والسيد/ هشام عكاشة، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، والسيد/ محمد الأتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر، والدكتور أحمد عبد العزيز، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر لتأمينات الحياة، والسيد/ مؤمن مختار، رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لشركة مصر للتأمين، والسيد/ خليل الباب، الرئيس التنفيذي المشارك والعضو المنتدب لشركة مصر المالية للاستثمارات، إلى جانب لفيف من كبار مسؤولي الشركات والبنوك المساهمة.

ويمتلك كل من نشاط تأمينات الحياة ونشاط التأمين التكافلي - حياة فرصاً واعدة للنمو خلال الفترة المقبلة.

انعقاد الجمعية العامة لشركة مصر القابضة للتأمين

إنعقدت الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة مصر القابضة للتأمين برئاسة السيد الأستاذ هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام وبحضور أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس إدارة شركة مصر القابضة للتأمين وممثلي الهيئة العامة للرقابة المالية وممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات ومندوب وزارة المالية ومركز معلومات قطاع الأعمال العام.

واستعرض باسل الحيني رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر القابضة للتأمين تقرير مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2019/6/30 والذي حقق فيه الانجازات التالية:

في نطاق التطوير المؤسسي: نفذت المجموعة أكبر خطة للتطوير المؤسسي والتكنولوجي جوهرها الاساسي العنصر البشري من خلال اكتشاف مواهبهم وتنميتها وتمكينهم من استخدام قدراتهم وتوظيفها بالشكل الأمثل وإتاحة الفرص أمام جميع موظفيها لتحقيق التطور الشخصي والوظيفي وذلك إيماناً منها بأهمية الاستثمار في مواردها البشرية. ويشمل التطوير صياغة منظومة متكاملة تركز على إعداد وتأهيل قيادات شابة مسلحة بالعلم والمعرفة تلبي احتياجات المستقبل، ومن هذا المنطلق ولأجل بناء الكفاءات ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية لمجموعة مصر القابضة للتأمين تم إطلاق مبادرة أكاديمية (كفاءات 2020) كأحد البرامج التنفيذية للأهداف الاستراتيجية للمجموعة، وذلك على مستوى شركات المجموعة الثلاثة (مصر للتأمين- مصر لتأمينات الحياة – مصر لإدارة الأصول العقارية) لتكون باكورة البرامج التي تهدف إلى إعداد كوادر كفء قادرة على مواجهة التغير السريع في بيئة الأعمال للوصول بشركات المجموعة إلى مستوى ريادة الأعمال.

كما أطلقت المجموعة مشروعات التطوير المؤسسي في الشركات التابعة بالاستعانة بمكاتب الخبرة المتخصصة المحلية والدولية. تلك المشروعات تبدأ بصياغة الاستراتيجية طبقا لمتغيرات الأسواق والمنافسة، ثم تنتقل لتصميم نظم العمل والهياكل الإدارية التي تحقق هذه الاستراتيجية استنادا لتغيير ثقافة الادارة وانتهاج أفضل الممارسات، مع الاعتماد على التحول الرقمي وادخال التكنولوجيا الحديثة. ومع اشراك العاملين في كل مراحل التطوير المؤسسي وتواصل القيادات بالشركة القابضة والشركات التابعة المستمر معهم مما أدى لإزالة مخاوفهم من أي آثار سلبية للتغيير ومن ثم مساندة كل مراحله، بدأ هذا التطوير يؤتي ثماره على صعيد النتائج كماً وكيفاً، والمنتظر أن يحقق طفرة في أداء المجموعة بما يترجم لعوائد ضخمة لموازنة الدولة.

في مجال النشاط التأميني حققت المجموعة نتائج فعالة ومؤثرة في تطوير الخدمات التأمينية للشركات التابعة من خلال طرق سريعة وتفاعلية مع العملاء والجهاز التسويقي وقنوات إتصال متعددة وحديثة مثل تطبيقات الموبايل – التابلت – الإنترنت- والسداد والتحصيل الإلكتروني، والحرص على تقديم خدمة تأمينية عالية الجودة من خلال تكوين فريق اكتواري عالي الكفاءة في مجالي تأمينات الحياة والممتلكات.

في مجال التصنيف الإئتماني لشركتي التأمين نجحت المجموعة في الحفاظ على التصنيف الإئتماني الدولي من مؤسسة AM Best الدولية B++ مع نظرة مستقبلية مستقرة، وكان من أهم العوامل المؤثرة على التصنيف الممنوح لكلا الشركتين المرونة والملاءة المالية القوية للشركة الأم (شركة مصر القابضة للتأمين) والأهمية الإستراتيجية للشركتين داخل المجموعة.

في مجال التوسع الخارجي تسعى المجموعة للتوسع في أسواق التأمين بقارة إفريقيا من خلال زيادة أعمال إعادة التأمين الوارد من الأسواق الإفريقية المستهدفة ، بالإضافة إلى العمل على زيادة التعاون في أسواق التأمين وإعادة التأمين في أفريقيا لدعم المصدرين المصريين من خلال دراسة إتاحة برامج التأمين المختلفة لتغطية المخاطر التي يمكن أن تواجههم ، أما على مستوى الفروع الخارجية لشركة مصر للتأمين (قطر – الكويت – دبي) فقد حقق فرع قطر ودبي نتائج جيدة، وجاري دراسة أعمال فرع الكويت للوقوف على نقاط القوة لتدعيمها ونقاط الضعف للتغلب عليها.

في مجال الاستثمارات المالية تقوم المجموعة بانتهاج أسلوب جديد تماما لإدارة محفظة الاستثمارات المالية الضخمة التي لم تحقق على مدار السنوات العوائد المأمولة، وذلك بالاعتماد على تعاون الشركة القابضة مع شركة مصر لإدارة الاستثمارات المالية -المملوكة بالكامل للمجموعة والمدعمة بالمتخصصين في هذا المجال- في ادارة تلك المحفظة، مع الاستعانة أيضا بكبرى شركات الادارة في السوق المصري، بهدف تكريس الادارة الرشيدة للأصول المملوكة للدولة من خلال تعظيم قيمة تلك المحفظة المالية وتحسين العائد عليها.

في مجال النشاط العقاري تسعى المجموعة إلى الإستفادة من الثروة العقارية من خلال الإستغلال الجيد لقطع الأراضي المملوكة لشركة مصر لإدارة الأصول العقارية، وإقامة مشروعات بالشراكة مع مستثمرين ومطورين عقاريين، بالإضافة إلى إظهار القيمة التاريخية والحضارية للقاهرة الخديوية، وخلق آلية للحفاظ على هذه العقارات ذات الطراز المعماري المتميز وتعظيم قيمتها و التنسيق مع الجهات ذات الصلة في مصر مع المؤسسات الدولية.

كما تسعى مجموعة مصر القابضة للتأمين لأنشاء شركات جديدة لتعزيز مكانة المجموعة كأكبر كيان مالي غير مصرفي في مصر، ولتدعيم إفادة مصر من تواجد الخدمات المالية غير المصرفية ذات الأهمية القصوى في تحقيق النمو الاقتصادي، ويشمل هذا شركة تأمين تكافلي «حياة» بالمشاركة مع أكبر بنكين حكوميين في مصر، وشركة تأمين ممتلكات بالشراكة مع صناديق وزارة الداخلية، وصناديق استثمار مباشر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع دراسة انشاء شركات تأمين طبي وتأجير تمويلي وتخصيم وتمويل مستهلكين.

بلغ إجمالى الأقساط المصدرة بشركتى التأمين التابعة لشركة مصر القابضة للتأمين عام 2019/2018 مبلغ 13.4 مليار جنيه مقابل مبلغ 12.6 مليار جنيه عام 2018/2017 بمعدل نمو قدره 7.0%.

بلغت إجمالى الاستثمارات لمصر القابضة للتأمين وشركاتها التابعة فى 2019/6/30 مبلغ 61.9 مليار جنيه.

وقد ارتفع إجمالى حقوق حملة الوثائق لشركتى التأمين التابعة لشركة مصر القابضة للتأمين فى 2019/6/30 ليبلغ 35.1 مليار جنيه مقابل مبلغ 32.9 مليار جنيه فى 2018/6/30 بمعدل نمو قدره 6.4%.

وقد بلغت المبالغ المسددة للدولة عن العام المالى 2019/2018 من شركة مصر القابضة للتأمين وشركاتها التابعة 3.6 مليار جنيه.

حققت شركة مصر القابضة للتأمين ومجموعة شركاتها أكبر أرباح فى تاريخها كالتالى:

بلغ صافى الأرباح لشركة مصر القابضة للتأمين وشركاتها التابعة عام 2019/2018 مبلغ 4.0 مليار جنيه مقابل مبلغ 3.3 مليار جنيه عام 2018/2017 ، وبمعدل نمو قدره 22.5%.

وقد بلغت الأرباح الإجمالية قبل الضرائب لشركة مصر القابضة للتأمين للعام المالى 2019/2018 مبلغ 2.5 مليار جنيه مقابل 1.6 مليار جنيه للعام المالى 2018/2017 بمعدل نمو بلغ 55.9%.

بلغ صافى أرباح شركة مصر القابضة للتأمين فى 2019/6/30 مبلغ 2.3 مليار جنيه مقابل 1.5 مليار جنيه فى 2018/6/30 بمعدل نمو بلغ 58.8%.

هذا وقد ارتفعت حصة الدولة فى ارباح شركة مصر القابضة للتأمين عام 2019/2018 لتبلغ 1.5 مليار جنيه مقابل مبلغ 0.8 مليار جنيه عام 2018/2017 بمعدل نمو كبير نسبيا قدره 98.1 %.

أوروبا جاءت بنسبة 2%.. و1% امتنع عن التصويت

إفريقيا صاحبة الوجهة الأفضل للتوسع الخارجي بنسبة 86%

11% يرى منطقتي آسيا والخليج هما الأنسب للتوسعات الخارجية

اتفق أغلب المشاركين على أن إفريقيا هي الوجهة الأفضل للتوسع في الخارج، وذلك بنسبة 86%، بينما رجح البعض ولكن بنسبة متباعدة أن تكون آسيا هي القارة الأفضل بنسبة 6.5%، ويرى 4.5% من المشاركين أن الخليج هي أنسب منطقة لمثل هذه التوسعات، وأكد 2% على أوروبا، في حين رفض 1% الإجابة.

أتاحت المتغيرات التي شهدتها الميادين الاقتصادية والسوق العالمية، منها على سبيل المثال ما يتعلق بالاتفاقيات التجارية الإقليمية والعالمية، وتكاليف بعض عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى واختلاف العائد على المشروعات، منافذ للشركات لتغيير استراتيجياتها بهدف التوسع خارجيًا، ودعم حجم أعمالها بصورة أو بأخرى، سواء من خلال التصدير أو إنشاء كيان مستقل في دولة خارجية، ولكن بالنظرة إلى طبيعة مجريات السوق المحلية، فما زال هناك بعض التحديات التي تواجه الشركات المصرية نحو هذا الانطلاق.

تتمثل التحديات التي تواجه المستثمرين المصريين في نقص التمويل، وعمليات التأمين على المخاطر، وكذلك ارتفاع تكاليف النقل، ومسألة خطابات الضمان البنكية، والالتزام بمسألة رد الأعباء التصديرية والتي ما زالت عقبة تعوق بعض المصدرين نحو التوسع.

ويأمل المستثمرون دعم الدولة وكذلك البنوك في توجهاتهم الاستثمارية الخارجية وذلك من خلال خلق بيئة استثمارية، وإيجاد مشروعات مشتركة مع الدول المستهدفة، من خلال استثمارات عربية وأجنبية وبالاشتراك مع موردي التكنولوجيا بجانب هيئات تمويل دولية ومن خلال شركات مفعلة تعمل على تحقيق الصالح العام.

ويرى معظم المستثمرين أن أفضل وجهات للاستثمار والتوسع في الخارج، هما إفريقيا وآسيا، ولكن التوجه لمثل هذه الدول تتطلب زيادة مكاتب التمثيل التجاري والتي تعمل على توضيح ماهية وطبيعة الاستثمارات في تلك الدول سواء عبر التوجه بزيادة التصدير أو إنشاء شركات جديدة، وطالبوا بضرورة مساندتهم في المعارض الخارجية.

وقد وافق مجلس الوزراء على طلب وزارة التجارة والصناعة بشأن مد العمل ببرنامج مساندة المعارض الدولية والبعثات التجارية، اعتبارًا من 2020/1/1 وحتى 2020/6/30، على أن يُخصص له مبلغ 125 مليون جنيه من ميزانية صندوق تنمية الصادرات وفقًا للقواعد المعتمدة في هذا الشأن؛ للمشاركة في المعارض الخارجية، بالإضافة إلى تنظيم عدد من البعثات الترويجية والأسابيع التجارية وبعثات المشترين الأجانب، سعيًا للتوسع في عملية إدخال جيل جديد من صغار المصدرين إلى العملية التصديرية، وحفاظًا على مكانة الشركات المصرية بتلك المعارض التي شغلتها مصر خلال السنوات الماضية.

وفي تصريحات مؤخرة للدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، قال إن هناك توجيهات للبنوك بالتواجد خارجيًا خاصة في إفريقيا، وإنشاء تحالفات اقتصادية، ووجه رسالة للشركات المصرية للبحث عن تحالفات وشركات في الدول العربية والإفريقية.

في سياق متصل تسعى الهيئة العامة للاستثمار، بالتعاون مع وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج، تقديم جميع التسهيلات والخدمات اللازمة للمستثمرين المصريين المقيمين بالخارج، وإنشاء وحدة رعاية لهم، من شأنها استقبال المصريين المقيمين بالخارج المهتمين بالاستثمار في مصر وتقديم كل الخدمات الاستثمارية اللازمة لهم من خلال مركز خدمات المستثمرين وتشمل تلك الخدمات إنهاء إجراءات تأسيس وتعديل الشركات وإصدار جميع الموافقات والتصاريح والتراخيص اللازمة للتشغيل من خلال ممثلين عن أكثر من 66 جهة يتبعون 27 وزارة، وتنظيم اللقاءات التوافقية بين رجال الأعمال والشركات المصرية والمصريين المقيمين بالخارج الراغبين في الاستثمار في مصر، والرد على جميع استفسارات المصريين المقيمين بالخارج وإمدادهم بالمعلومات والبيانات والمطبوعات المتعلقة بالقوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لمناخ الاستثمار، والفرص الاستثمارية المتاحة، بالإضافة إلى المشاركة في المؤتمرات والجولات الترويجية ذات الصلة بالمصريين في الخارج، حيث سيتم مد هذه الوحدة بقاعدة البيانات الخاصة بالمستثمرين المصريين بالخارج، وأيضًا بمقترحاتهم للمشروعات حتى يتم متابعتهم وتسهيل إجراءات إقامة تلك المشروعات.

وتمتلك مصر العديد من الفرص المتنوعة للوصول الى الأسواق المختلفة، بالإضافة إلى العديد من الحوافز التي توفرها اتفاقيات التجارة وتستفيد منها الأنشطة العاملة في مصر، وتوفر اتفاقيات التجارة الحرة المتعددة الوصول إلى 1.5 مليار مستهلك منهم 100 مليون مستهلك في مصر، بالإضافة إلى أنها تربط المستثمرين بالأسواق القائمة والناشئة بنسبة 8٪ من التجارة العالمية التي تمر عبر قناة السويس.

وهناك العديد من اتفاقيات التجارة الموقعة من جانب بعض الدول والتي تتضمن زيادة فرص التعاون والتبادل التجاري والاستثماري مع مصر منها، اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (كوميسا)، واتفاقية أغادير للتجارة الحرة، واتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوربي، واتفاقية التجارة الحرة بين مصر ورابطة التجارة الحرة الأوربية (إفتا)، والمناطق الصناعية المؤهلة (كويز)، واتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا، واتفاقية التجارة الحرة بين مصر والسوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور).

الوجهة الأفضل للتوسع الخارجي

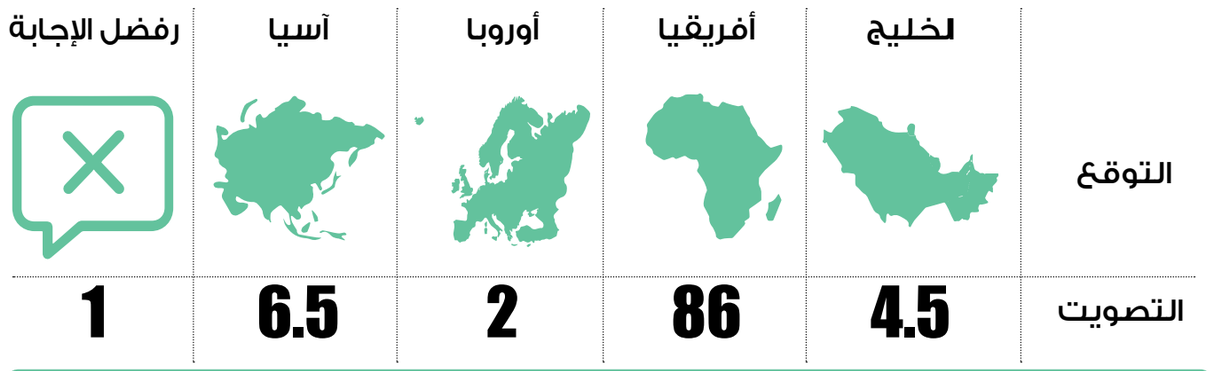

آحمد رضوان

استطلاع آخر مهم

رئيس التحرير

جهد كبير قام به فريق حابي في وقت وجيز، لاستيفاء واحد من أهم استطلاعات الرأي الاقتصادية التي يتم نشرها لقرائنا الأعزاء. هذا الجهد الذي ربما نكون اعتدنا عليه، كان له هذه المرة طعمه الخاص وثمرته المميزة.

شهادة ثقة كبيرة قدمها لنا المشاركون في استطلاعنا السنوي، فأضافوا إليه مصداقية قلما تتكرر في مثل هذه الاستطلاعات التي في الغالب الأعم لا تهتم بكشف هوية المشاركين.

مئة من قادة مجتمع الأعمال والمسؤولين البارزين السابقين ممن كان لهم دور مؤثر في النشاط الاقتصادي، ومحللين، وممثلين لقطاعات استثمارية لها تأثيرها في حركة الأسواق، شاركونا هذا الاستطلاع الموسع، الذي ضم 25 سؤالًا، نعتقد أنها غطت أهم مناحي الاقتصاد.

هذا الحضور القوي والمتنوع في واحد من أعدادنا الخاصة المتميزة، كان حافزًا كبيرًا على تخصيص العدد بالكامل لاستيفاء أجوبة الاستطلاع بالتحليل اللازم الذي من شأنه تقديم صورة أكثر وضوحًا للقارئ عن أداء ومستقبل مختلف المحاور التي تم عرضها في استمارة الاستطلاع.

وفي عددنا المقبل، سنقدم قراءة واسعة لعدد كبير من الملاحظات والتفسيرات التي تم جمعها من المشاركين، ولم يسع المجال لعرضها في هذا العدد، بحيث نستكمل الصورة بما يفي باهتمامات قرائنا.

أما عن نتائج الاستطلاع، فنعتقد أنها عبرت بوضوح عن المعضلة السائدة في مجتمع الأعمال، توقعات متفائلة بالنمو الاقتصادي والمؤشرات الكلية، وأقل تفاؤلًا تجاه مؤشرات ربحية الشركات. هذا الوضع ربما يحتاج إلى طرح تساؤل أكثر أهمية من فكرة تنشيط الاستثمار على وسعها، وهو: ما الذي يعرقل ربحية الشركات؟

ربما تكون الإجابة عن السؤال السابق مفتاحًا للغز الاستثمار بشقيه الأجنبي والمحلي، والذي لا شك أنه مر بموجة تباطؤ لا تتناسب مع التصريحات الرسمية التي اعترفت مؤخرًا بوجود مشكلة في هذا الملف.

راهن تفاؤل مجتمع الأعمال أيضًا على ملفات مرت بحالة من الجمود في الفترات الأخيرة، ومن بينها الطروحات الجديدة بالبورصة، وهناك اعتقاد أن الفترة المقبلة وتحديدًا حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري، سيكون هناك ما لا يقل عن 5 طروحات جديدة بين حكومية وخاصة.

ومن بين الأسئلة الجديدة على استطلاع حابي، هو قياس مجتمع الأعمال لجودة خدمات الاتصالات، ونعتقد أن هناك ما يجب العمل عليه بسرعة في هذا الملف.

أخيرًا.. خالص الشكر والتقدير لكل من شاركنا في هذا العمل، وكعادتنا نرحب دائمًا بتلقي ملاحظات قارئنا العزيز.

المهنـدس عصـام ناصـف رئيـس مجلـس الإدارة والعضـو المنتـدب لشـركة المسـتقبل للتنميـة العمرانية:

المستقبل تستكمل استعدادتها لإستكمال دراسات تطبيق حزمة من الانظمة الذكية بمستقبل سيتي.

صرح المهنـدس عصـام ناصـف رئيـس مجلـس إدارة الشركـة أن إسـتراتيجية الشركـة ترتكـز خـلال العـام الجـاري عـلي إنهـاء كافـة أعمـال شـبكة المرافـق والبنيـة التحتيـة للمرحلـة الأولي إسـتعداداً لإسـتقبال أول سـاكن في النصـف الثـاني مـن ٢٠٢٠، وكذلـك التركـيز عـلي طـرح قطـع أراضي لتنميـة وتطويـر المشروعـات الخدميـة بالمحـور التجـاري الترفيهـي بقلب المدينة خلال العام الجاري.

كمـا أضـاف أنـه تـم الانتهـاء مـن وضـع المخطـط العـام للمحـور التجـاري الترفيهـي بقلـب المدينـة وهـو أحـد أهـم المعالـم الحضاريـة الحديثـة في مسـتقبل سـيتي، حيـث تعاقـدت المسـتقبل مسـبقاً مـع مكتـب المهنـدس شـهاب مظهـر المعمـاري لتخطيـط هـذا المحـور، مضيفًـا أنـه يجـرى التجهيـز حاليًـا لاعتمـاد المخطـط للمراحـل الخمـس للمدينـة، ليتـم فـورًا البـدء في تنفيـذ المرحلـة الأولى مـن المحـور مـن أجـل خدمـة المشروعـات السـكنية التـي سيتم تسليمها بدءاً من منتصف ٢٠٢٠.

وأكـد عـلى أنـه جـاري العمـل عـلي تنفيـذ مجموعـة متنوعـة مـن أنظمـة التحكـم التقـني الـتي تتيـح لقاطنيهـا التواصـل مـن خـلال الموبايـل وبـاقي الأجهـزة الإلكترونيـة، ومنهـا الاطـلاع عـلى مواعيـد إنشـاء محطـة أمـام البوابـة الرئيسـية لـكل كمبونـد في المدينـة، بالإضافـة إلى أنـه تم دراسـة إنشـاء مسـارات للدراجـات دون أن تتداخـل أو تتعـارض مـع مسـارات السيارات حفاظاً على أمان وسلامة راكبيها.

و كذلـك تنفيـذ عـدد مـن الأنظمـة الذكيـة داخـل المدينـة مثـل اسـتخدام أنظمـة ذكيـة للـري بمـا يسـمح بالتحكـم مـن خـلال المحابـس الفرعيـة في أوقـات الـري بغـرض توفـير المياه وتحسـين كفـاءة اسـتخدام الميـاه لـري الحدائـق والمسـاحات الخضراء ومع المراقبـة والتحكـم من خـلال غرفـة التحكـم الرئيسـية، والتحكـم في شـبكة انـارة الطـرق وذلـك طبقـا لتغـير مسـتوي الضـوء (نهار/ليـل)، وعـدادات الكهربـاء الذكيـة الـتي تقـوم بتسـجيل اسـتهلاك الطاقـة الكهربائيـة لقاطني مسـتقبل سـيتي وتوصيـل هـذه المعلومـات إلى شركـة كهربـاء مسـتقبل سـيتي للطاقـة لرصـد ومراقبـة الأحمـال وإصـدار الفواتير، وعـدادات الميـاه الذكيـة للتحكم في ضغـوط الميـاه بشـبكات التغذيـة بالميـاه باسـتخدام محابـس للتحكـم في الضغـط لتقليـل او زيـادة الضغـط بالإضافـة الي تتبـع أي تسرب في شـبكة الميـاه، و تركيـب أجهـزة استشـعار مركبـة في خزانات وأماكـن وسـائل المواصـلات العامـة، حيـث سـيتم ميـاه الـشرب لقيـاس المعلومـات الفيزيائيـة والكيميائيـة لنوعيـة الميـاه مثـل تركـيز الكلـور بالإضافـة الي تحديـد مسـتوي الميـاه بالخزانـات، وتركيـب كاميـرات داخليـة بكافـة أرجـاء المدينـة مـن شـأنها تسـهيل رصـد مـا يحـدث بكافـة أرجـاء المدينـة ، وكذلـك تحديـد الهويـة والمراقبـة والكشـف والتتبـع بغـرض مسـاعدة إدارة المدينـة عـلى جمـع المعلومـات لتحقيـق أعـلي معـدلات الأمـان و الطمأنينـة، و اسـتخدام أنظمـة ذكيـة للتحكـم في دخـول الافـراد والسـيارات للمدينـة ويسـاعد ذلـك النظـام في توفـير الأمـان لقاطـني المدينـة، ونظـام إدارة المواقـف Parking المخصصـة السـيارات، وإشـارات المرور الذكيـة iTS وهـو نظـام لمراقبـة حركـة المركبـات يجمـع بـين إشـارات المـرور التقليديـة ومجموعـة مـن أجهـزة الاستشـعار للسـيطرة عليهـا مـن غرفـة التحكـم الرئيسـية باسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي لتنظيـم وتحديـد أولويـات حركـة مرور السـيارات والمشـاة عـبر المدينـة وكذلـك لضمـان المروريـة الدائمـة بشـبكة الطـرق الداخليـة بالمدينـة، ونظـام الإذاعـة الداخليـة تـم تصميمـه لعمـل إعلانـات / نـداءات / أيـة تنويهـات إلى جميـع أرجـاء المدينـة، او لتشـغيل الموسـيقى بالأماكـن العامـة والحدائـق، وأكشـاك المعلومـات الإلكترونيـة لتزويـد السـكان والضيـوف بالمسـاعدة اينمـا احتاجـوا الى مسـاعدة أو توجيـه وتتحكـم بهـا ادارة المدينـة. الـذكاء الاصطناعـي لتنظيـم وتحديـد أولويـات حركـة مـرور السـيارات والمشـاة عـبر المدينـة وكذلـك لضمـان السـيولة الدائمـة للتحرك بشـبكة الطـرق الداخليـة بالمدينـة، ونظـام الإذاعـة الداخليـة الـذي تـم تصميمـه لعمـل إعلانـات / نـداءات / أيـة تنويهـات إلى جميـع أرجـاء المدينـة، او لتشـغيل الموسـيقى بالأماكـن العامـة والحدائـق، وأكشـاك المعلومـات الإلكترونيـة لتزويـد السـكان والضيـوف بالمسـاعدة اينمـا احتاجـوا الى مسـاعدة أو توجيـه وتتحكـم في هـذه الانظمة جميعهـا إدارة المدينـة مـن خـلال غرفـة عمليـات مركزيـة بمبنـى إدارة المدينة الجاري تنفيذه.

استخدام أنظمة ذكية للتحكم في دخول الأفراد والسيارات